السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة الخليجية القطرية

(دراسة في الأداة الدبلوماسية)

تأليف:

مؤيد خالد شلاش المجالي

الطبعة الأولى 2019

رقم التسجيل: VR.33692.B

السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة الخليجية القطرية

المركز الديموقراطي العربي

Politique étrangère jordanienne face à la crise du Golfe Qatar

(Étude dans l'outil diplomatique)

Germany:
Berlin 10315
Gensinger.Str: 112
http:// democraticac.doc

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

المركز الديموقراطي العربي

Democratic Arab Center
Strategic, Political & Economic studies

السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة الخليجية القطرية

(دراسة في الأداة الدبلوماسية)

العنوان بالإنجليزية

Politique étrangère jordanienne face à la crise du Golfe Qatar
(Étude dans l'outil diplomatique)

تأليف:

مؤيد خالد شلاش المجالي

الطبعة الأولى 2019

تأليف: **مؤيد خالد شلاش المجالي**

كتاب :السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة الخليجية القطرية(دراسة في الأداة الدبلوماسية)

رقم تسجيل الكتاب : VR .33692 .B

الطبعة : الاولى

تصميم الغلاف: المصطفى بوجعبوط boujaabout@democraticac.de

ترتيب الصفحات: الهطاري وئام

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

برلين _ألمانيا

لايسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو اي جزء منه أوتخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أونقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر .

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي

برلين- ألمانيا.

2019

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

:Germany

Str: 112 Berlin 10315 Gensinger

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail: book@democraticac.de

إهداء

الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، اللهم اجعل عملنا كلَّه خالص لوجهك الكريم وتقبله قبولا حسنا، وسدد خطانا على طريق الحق والنور واليقين، وثبتنا على سنة نبينا محمد(ص).

إلى رسولنا الكريم، رسول العلم واليقين والعمل والإنصاف، رسول التسامح والإنسانية.

إلى من رسم لي الطريق، وما زلت أستنير على خطاه، من نقش لي الدروب وزينها بحبات عرقه الطيبة لتصبح مشكاةً أمشي على نورها، إلى روح والدي الخالدة في ضمائرنا، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

إلى من تصل الليل بالنهار ليكون لها السمو دائما، إلى عشق الحياة، إلى صاحبة النجاح والعطاء والدتي أطال الله في عمرها.

إلى الأب والعم والصديق ورفيق الدرب، إلى من نستنير بحكمة عقلة ومشورته إلى القلب الكبير العم الفاضل معالي قفطان شلاش المجالي أطال الله في عمره.

إلى من يُشد بهم العضد إخواني وأخواتي وفقهم الله ورعاهم.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الجهد المتواضع.

الشكر والتقدير

قال رسول صلى الله علية وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

أتوجه بالشكر الجزيل لأستاذي الدكتور حمود أبو سليم، الذي أشرف على رسالتي وكان له الفضل في إرشادي وتشجيعي خلال مسيرة كتابة رسالتي العلمية، فكان موجها وناصحا ومتعاونا.داعيا الى الله أن يعطيه الصحة والعافية.

والشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور فوزي تيم، والأستاذ الدكتور صداح الحباشنة، والأستاذ الدكتور فايز زريقات على جهودهم الطيبة والمباركة في قراءة الرسالة وإعطاء ملحوظاتهم القيمة، التي ستكون بمثابة إضافة قيمة لدراستي. والشكر العميق الى رئيس قسم العلوم السياسية الدكتور رضوان المجالي صاحب الفكر النير على جهوده المتميزة خلال مسيرتي العلمية

وأخيرا أشكر كل من ساهم في مساعدتي خلال مسيرتي العلمية وأخص بالذكر زملائي في قسم العلوم السياسية/جامعة مؤتة، وزملائي الأفاضل في وحدة القبول والتسجيل/جامعة مؤتة، واساتذتي أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة، فلكم مني جزيل الشكر.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	ه
قائمة الأشكال	و
الملخص	ز
الملخص باللغة الإنجليزية	ح
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	1
1.1 المقدمة	1
2.1 مشكلة الدراسة	2
3.1 منهجية الدراسة	3
4.1 أسئلة الدراسة	4
5.1 أهمية الدراسة	4
6.1 أهداف الدراسة	5
7.1 حدود الدراسة	6
8.1 مصطلحات الدراسة	6
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	10
1.2 ماهية السياسة الخارجية	10
2.2 أدوات السياسة الخارجية	11
3.2 نظرية اتخاذ القرار	14
4.2 الدراسات السابقة	17
5.2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	20
الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأردنية	21

1.3 عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية 22
2.3 الوحدات القرارية في صناعة السياسة الخارجية 24
3.3 محددات السياسة الخارجية الأردنية 26
4.3 العلاقات الأردنية الخليجية 34
5.3 الدبلوماسية كإحدى أدوات السياسة الخارجية الأردنية 39
الفصل الرابع: الأزمة الخليجية القطرية 45
1.4 نشأة وتطور الأزمة الخليجية القطرية. 45
2.4 المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة 48
3.4 تداعيات الأزمة الخليجية القطرية إقليميا ودوليا 56
الفصل الخامس السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة الخليجية القطرية 67
1.5 العلاقات الأردنية القطرية 67
2.5 الموقف الاردني تجاه الأزمة الخليجية القطرية 70
1.2.5عملية صنع القرار الأردني والعوامل المؤثرة فيه 71
2.2.5 دور الأداة الدبلوماسية الأردنية تجاه الأزمة. 76
3.2.5 تأثير الأزمة الخليجية القطرية على الأردن 80
4.2.5 العلاقات الأردنية الخليجية بعد الأزمة 82
الخاتمة 87
النتائج 88
التوصيات 89
المصادر المراجع 91

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
.1	عدد سكان الأردن	29
.2	صادرات الأردن مع دول الخليج (ألف دينار)	39
.3	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين القطريين	60
.4	صادرات الأردن إلى دولة قطر	70
.5	التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية مع دول الخليج	81
.6	التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية مع دول الخليج	81

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
.1	النمو في الناتج المحلي الإجمالي القطري	60
.2	نسب الدولرة (نسبة الودائع بالدولار إلى الودائع بالعملة المحلية القطرية)	60
.3	صافي الاستثمار الأجنبي في قطر	61
.4	ابرز الخلافات التاريخية بين قطر ودول مجلس التعاون الخليجي	64
.5	عملية صنع القرار	71

الملخص

السياسة الخارجية الاردنية تجاه الازمة الخليجية القطرية

(دراسة في الاداة الدبلوماسية)

مؤيد خالد المجالي

جامعة مؤتة 2018

هدفت الدراسة إلى البحث في طبيعة السياسة الخارجية الأردنية، والموقف الأردني المتخذ تجاه الأزمة الخليجية القطرية، من خلال تتبع ودراسة الأداة الدبلوماسية وفعاليتها، وأهم تأثيرات الأزمة في نطاقها الإقليمي والدولي، وانعكاساتها على الأردن، وكيفية تعامل الأردن معها، والبحث في العلاقات العربية في الإطار الإقليمي وكيفية تأثير النظام الدولي على الأزمة وتداعياتها على النظم السياسية العربية، حيث تطرّقتْ فصول الدراسة إلى المحددات الرئيسة في السياسة الخارجية الأردنية وعملية صنع القرار الأردني وأشكال الدبلوماسية الأردنية وأهمية العلاقات الأردنية مع دول مجلس التعاون الخليجي. بالإضافة إلى نشأة وتطور الأزمة الخليجية القطرية والمواقف الإقليمية والدولية وأبرز التداعيات التي نتجت من تلك الأزمة.

وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج صنع القرار بينت الدراسة أهمية ونتائج القرار الأردني وموقفه تجاه تلك الأزمة ، ذلك القرار الذي اتسم في البداية بالحياد وعدم الانحياز مع أي طرف، وبما يحقق المصلحة الوطنية العليا، وبينت الدراسة كذلك أبرز العوامل التي لعبت دورا مهما في صياغة القرار السياسي الأردني، خاصة العامل الاقتصادي في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأردن، وحالة الصراع والخلاف وتضارب المصالح التي تعيشها المنطقة وما لها من تأثيرات سياسية واقتصادية على الأردن، ومن هنا فقد توصلت الدراسة لعدد من التوصيات، أهمها انه يجب على صانع القرار الأردني استرجاع دوره التاريخي في الوساطة وحل الخلافات، وضرورة سعي الأردن لتطوير الإصلاح الاقتصادي، والتقليل من الاعتماد على المساعدات الاقتصادية، وإيجاد جهاز عربي لحل الخلافات العربية، وضرورة تطوير العلاقات العربية العربية، وضرورة قيام أطراف الأزمة بحل الخلاف بالحوار والطرق السلمية، والتنبّه إلى المخاطر والتدخلات الخارجية جراء تلك الخلافات التي تحصل بين الدول العربية.

الكلمات الدالة: السياسة الخارجية، الأزمة الدولية، الأزمة الخليجية القطرية، الدبلوماسية، قطع العلاقات الدبلوماسية.

Abstract

Jordan's foreign policy towards the Gulf-Qatar crisis
(Study in the diplomatic tool)

Moayad Khaled Shlash Almajali
Mutah university, 2018

This study seeks to examine the Jordanian foreign policy and attitude toward the Qatari gulf crisis through tracing and studying diplomacy, its efficiency and influence of the crisis in terms of regional and international scope and its implications on Jordan. Moreover, the study seeks to examine the Arab Arab relations within the regional frame and the influence of the international regime on the crisis and its ramifications on the Arab political regimes. Furthermore, the study illuminates the major major factors of the Jordanian foreign policy, decision making, forms of Jordanian diplomacy, the importance of Jordan's relationships with the Gulf Cooperation Council, the rise and development of the Qatari gulf crisis, the regional and international attitudes and the most eminent repercussions of that crisisUsing the analytical and descriptive approach as well as the decision making approach, the study reveals the importance and the results of the Jordanian resolutions and the attitude towards the crisis. The resolution which is initially characterized by neutrality and not taking sides with any of the parties or the crisis. This has achieved greater national benefits and highlighted the factors that played an important role in the making of the political resolution, especially the economic factors. In the light of the difficult economic circumstances of the country, the state of struggle and conflict of interest that may result in political and economic impacts on Jordan, the study has reached the following important recommendations: the Jordanian policy makers should restore the historical role of mediation and reconciliation, the necessity to improve the economic reform, the need to decrease dependence on economic aid and to found an Arab body in charge of reconciling the Arab conflicts and developing the Arab Arab relations. Furthermore, the study recommends that the parties of the conflict should reconcile their conflicts through dialogue and peaceful ways, and the warns against the dangers of foreign interventions that ensue due to the conflicts between the Arab states

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

تقوم السياسة الخارجية الأردنية على التوازن والاعتدال تجاه كافة القضايا الإقليمية، كنهج سياسي دولي وإقليمي منذ نشأة الدولة الأردنية حتى يومنا هذا، لما لهذا الدور من انعكاسات على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للأردن، ولقد اعتُمد هذا النهج من قبل الملك الراحل الحسين بن طلال، مما أدى إلى خلق التوازن بين السياستين الداخلية والخارجية، خاصة المحيط العربي ثم الدولي، واستمر هذا النهج في عهد الملك عبد الله الثاني حتى يومنا هذا. فقد جنّد جلالة الملك عبد الله أدوات السياسة الخارجية بهدف دعم وتعزيز الدور الإيجابي والفاعل للأردن تجاه القضايا المختلفة، حيث تمثلت بالأداة الدبلوماسية، ومن خلال الزيارات واللقاءات التشاركية مع جميع أطراف القضايا في المنطقة مما جعل الأردن رقما صعبا في المعادلة الإقليمية، ورسّخَ مفهوم الاستقرار الذاتي الذي يدعو له جلالة الملك.

فالسياسة الخارجية الأردنية تحاول دائما الموازنة في قضايا الصراع بعيدا عن الوقوف مع طرف ضد طرف آخر، حيث تعاملت مع الكثير من التطورات الإقليمية التي كان لها تأثير كبير على محددات السياسة الخارجية الأردنية، وعلى صانع القرار الأردني خاصة في ظل وجود الموقع الجيوسياسي للأردن في منطقة تشوبها الصراعات والنزاعات والتضارب في المصالح بين الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة، وكل ذلك كان في ظل الإمكانيات المتواضعة، والموارد المحدودة، حيث تكيف الأردن مع التحولات والمستجدات الإقليمية والدولية التي تتطور وتزداد تارة بعد أخرى، خاصة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، في إطار بلورة المصالح الأردنية والمحافظة عليها.

وفي ضوء ما تشهده المنطقة من تغيرات متسارعة باتت الأداة الدبلوماسية الأردنية من الأدوات الفاعلة للسياسة الخارجية الأردنية والضرورية لفهم مجريات

الواقع الدولي القائمة على التعاون، والنظر في الأمر الواقع ناهيك عن السمة الأخلاقية والوضوح التي تتميز بها الدبلوماسية الأردنية.

لقد برزت أزمة العلاقات الخليجية القطرية من ضمن القضايا الإقليمية المؤثرة في نمط العلاقات العربية العربية، وما لها من تداعيات وتأثيرات على البيئة الإقليمية والدولية، وفي تغيير خارطة التحالفات والمصالح، وفي ظل التغيرات المتسارعة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط الأكثر فاعلية وسخونة، حيث شكلت الأزمة تحديا واضحا لطبيعة السياسة الخارجية الأردنية من حيث الموقف الرسمي لصانع القرار، ومدى درجة التكيف والتفاعل معها، وعليه برزت هذه الدراسة لتقديم توضيح حول ماهية وطبيعة الدبلوماسية الأردنية تجاه الأزمة الخليجية القطرية وتتبع لعملية صنع القرار والموقف الأردني من تلك الأزمة ، ومدى تأثير ذلك على الأردن خاصة من النواحي الاقتصادية، فالأردن محور أساسي ومفصلي، ونقطة ارتكاز في ديمومة واستقرار المنطقة، ونقطة وصل بين جميع الأطراف والأقطاب الدولية، فهو دوما جزء رئيسي في التفاعلات الاستراتيجية في المنطقة لما يتمتع به من مزايا لا تتوفر في دول أخرى، فالقاعدة الذهبية في علوم الجيوسياسيا والجيواستراتيجا أن أساس قوة القدرة على التموضع المستقر وفق المصالح العليا هو الاستقرار في الوضع الداخلي، والأردن يتمتع بتماسك الجبهة الداخلية ومواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية والأيدلوجية.

2.1 مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول طبيعة السياسة الخارجية الأردنية وموقفها من الأزمة الخليجية القطرية، حيث شكلت عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية أصعب مواقف السياسة الخارجية؛ وذلك لبروز المحددات والعوامل المؤثرة فيها، وبشكل خاص المحدد الاقتصادي والمحدد الإقليمي والدولي كجوانب تؤثر في مواقف السياسة الخارجية واستقلالية القرار السياسي الخارجي للدولة، في مقابل اعتماد الدولة في تنفيذ توجهات السياسة الخارجية على مجموعة من الأدوات في

ضوء إمكانيات الدولة ومواردها المتاحة، واعتماد الأردن بشكل كبير على الأداة الدبلوماسية في السياسة الخارجية نتيجة تأثير البيئة الداخلية والخارجية بشكل كبير في عملية صنع القرار؛ لذلك ظهر موقف الأردن تجاه الأزمة الخليجية القطرية في ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة وتأثيرات البيئة الإقليمية والدولية.

3.1 منهجية الدراسة:

تتطلب دراسة دور الدبلوماسية الأردنية تجاه الأزمة الخليجية – القطرية مجموعه من مناهج البحث العلمي التي تفيد بالإحاطة بجميع مفردات السياسة الخارجية التي تحكم الدول فيما بينها، وتحدد توجهات السياسة الخارجية لهذه الدول والآثار المترتبة على ذلك، وستستند هذه الدارسة على مجموعه من المناهج تناسب طبيعة الموضوع قيد الدراسة وهي:

1. **المنهج الوصفي التحليلي:**

ويعني تفسير الظواهر بشكل علمي منظم، فيعتمد هذا المنهج على جمع المعلومات حول الظاهرة محل الدراسة، والبحث عن مفهومها ومستوياتها المختلفة، وسيتم استخدام هذا المنهج في وصف وتحليل دور الدبلوماسية الأردنية تجاه الأزمة الخليجية – القطرية، من خلال معرفة المحددات الرئيسة في عملية صنع القرار الأردني تجاه تلك الأزمة ومعرفة هذه الأزمة وسبب نشوئها وآثارها الإقليمية والدولية واستعراضها بشكل واضح وملموس، ثم عرض الأبعاد من خلال تحليل الوقائع للوصول إلى العوامل التي تتحكم فيها، ثم ساهمت في تشكيلها وبالتالي استخلاص نتائج يمكن الاستفادة منها.

2. **منهج صنع القرار:**

وتكمن أهمية هذا المنهج في انه يجمع في تحليله أكثر من متغير خلال عملية اتخاذ القرار الخارجي، فالمتغيرات السيكولوجية مثل العوامل النفسية وأثرها على شخصية متخذي القرارات، والمتغيرات المتعلقة في اتخاذ القرار سواء كانت البيئة داخلية أم

خارجية، كذلك عملية التفاعل بين هذين المستويين، ويركز منهج صنع القرار على عامل الزمن ضمن المتغيرات ذات العلاقة بالبيئة الخارجية المحيطة بالنظام بكل أبعادها وحقائقها وضغوطها ومؤثراتها، والمتغيرات المتعلقة بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، كما يركز على دراسة المتغيرات المتعلقة بالبيئة الداخلية كالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي الرسمي الذي تتم به عملية اتخاذ القرار(مقلد،1987،ص ص 190-192).

ومن خلال استخدام ذلك المنهج في الدراسة سيتم بيان أهمية ونتائج القرار السياسي الأردني من خلال تتبع عملية صنع القرار الأردني ومعرفة أبرز العوامل البيئة الداخلية والخارجية التي ساهمت في صياغة القرار الأردني تجاه الأزمة الخليجية القطرية

4.1 أسئلة الدراسة:

تقوم الدراسة على سؤال جوهري هو:

ما موقف السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة الخليجية القطرية ودور الأداة الدبلوماسية فيها؟

وينبثق عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

1. ما أهم محددات عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية؟
2. ما الأزمة الخليجية القطرية وتأثيراتها الإقليمية والدولية؟
3. ما الدور الأردني تجاه الأزمة الخليجية القطرية؟
4. ما مدى تأثير الأزمة الخليجية القطرية على الأردن؟
5. ما دور الأداة الدبلوماسية الأردنية تجاه الأزمة؟

5.1 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في محورين أساسين هما:

أ-الأهمية العلمية:

1. تحليل وشرح طبيعة السياسة الخارجية الأردنية ودور الدبلوماسية كأداة من أدواتها الفاعلة في موقفها تجاه الأزمة الخليجية القطرية.
2. تعتبر إضافة جديدة في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية خاصة العلاقات بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي.

ب-الأهمية العملية:

1. توفر الدراسة خيارات عدة ذات فائدة لصانع القرار والمهتمين في مجال التحليل السياسي في كيفية توظيف الدبلوماسية كأداة في حل النزاعات والخلافات، ومدى أثر المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على صانع القرار الأردني التي تعتبر تحديا كبيرا له من خلال صياغته لسلوكه الخارجي.
2. توفر الدراسة تحليلا لصانع القرار الأردني والمهتمين بالشأن الاقتصادي في كيفية استخدام الدبلوماسية كأداة ناعمة في حل المعضلات والمشاكل الاقتصادية، حيث أن هناك مصلحة أردنية لدى دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، وبالأخص لدى السعودية وقطر، وذلك من خلال توفير فرص العمل وحجم العمالة الأردنية هناك. بالإضافة للمساعدات والمنح الخليجية، وفي ظل قلة الإمكانيات وحجم الموارد القليلة التي يعاني منها الأردن.
3. تساعد في فهم طبيعة البيئة الإقليمية والدولية ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية الأردنية، خاصة في الفترة الراهنة ومدى تأثير الأزمة الخليجية القطرية على البيئتين المذكورتين، وما تشهده المنطقة من حالة صراع وتضارب في المصالح وتغيير في خارطة التحالفات الدولية.

6.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1-التعرف إلى أهم محددات عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية.

2-التعرف إلى طبيعة الأزمة الخليجية القطرية وأسباب نشوئها وتأثيرها على البيئة الإقليمية والدولية.

3-التعرف إلى طبيعة الدور الأردني تجاه الأزمة الخليجية القطرية.

4-معرفة مدى تأثير الأزمة الخليجية القطرية على الأردن.

5-التعرف إلى دور الأداة الدبلوماسية الأردنية تجاه الأزمة الخليجية القطرية.

7.1 حدود الدراسة:

1.الحدود الزمنية:

تبدأ الحدود الزمنية للدراسة مع بداية الأزمة الخليجية القطرية وتطورها في 5/يونيو/2017 وإلى نهاية إعداد الدراسة 2018.

2.الحدود المكانية:

ينصب محور الدراسة في المملكة الأردنية الهاشمية ودول الخليج العربي.

8.1 مصطلحات الدراسة:

سيتم تناول أبرز المصطلحات والمفاهيم التي ستفي بأهداف واغراض الدراسة:

1-السياسة الخارجية: تعتبر خطة عمل وبرنامج في مجال الانشطة الخارجية القائمة على مجموعة الأسس التي تعمل على توجيه الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى (التميمي،2016 ص ص18-19)

وتعرف بانها مجموعة الأهداف السياسية التي توضح كيف أن هذا البلد سوف يتفاعل مع سائر بلدان العالم، وهي تُصمَّم لمساعدة الدول على حماية مصالحها الوطنية وأمنها القومي وخدمة الأهداف الأيدلوجية والازدهار الاقتصادي، وتحدث نتيجة التعاون السلمي مع الدول الأخرى أو خلال العنف والحروب والاستغلال (دايخة،2009، ص ص26-27).

وهي إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي، وتعتبر الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، وهي المؤهلة لممارسة

السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والقدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها والإمكانيات المادية والعسكرية والموقع الجغرافي (هرمز، صادق،2015، ص124)

وهي مجموعة التوجهات والبرامج والمواقف والسلوكيات التي تقوم بها دولة معينة في تعاملها مع العالم الخارجي بغية تحقيق أهداف محددة تحركها مجموعة الوسائل والإمكانيات المتوفرة لتلك الدولة. (صحراوي،2016، ص61)

ويمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها مجموعة من الخطوات والبرامج والسلوكيات الممنهجة التي تقوم بها الدولة في نطاق الأنشطة الخارجية , وتفاعلها مع سائر الدول والوحدات الدولية الأخرى سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي وتهدف من خلالها إلى حماية مصالحها الوطنية, وأمنها القومي, وخدمة لأهدافها وتطلعاتها في المجتمع الدولي ضمن إمكانياتها ومواردها المتاحة.

2-**الأزمة الدولية** : هي تحول مفاجئ يطرأ على العلاقات الطبيعية بين الدول قد تتصعد فتنجم عنها حروب أويتم التعامل معها بطريقة تبعد شبح الحرب وتعيد التسوية إلى ما كان عليه الأمر. وهي فترة ضرورية بين السلم والحرب وليس بالضرورة أن تؤدي إلى الحرب (اوكلاهان، غريفش،2002، ص ص47-48)

وهي أحد الوسائل التي تستخدمها الدول لإثبات مكانتها الدولية أو لإعطاء تحذيرات غير معلنة، أو لإحداث موازنة من أجل الحفاظ على المصالح الخاصة بدولة أو مجموعة دول (مندور،2017، ص191)

ويمكن تعريف الأزمة الدولية بأنها تطور يحدث في مسار العلاقات الدولية؛ نتيجة الاختلاف في المصالح, وتقاطعها بين الدول, ورؤية كل منها في تحقيق هذه المصالح. وقد ينتج عنها أعمال عدائية وعسكرية تؤدي إلى تأزيم العلاقة والتداعيات على مستوى البيئة الإقليمية والدولية

3- **الأزمة الخليجية القطرية** : وهي الأزمة التي حصلت في حزيران 2017 وذلك بعد القمة الأمريكية السعودية التي عقدت في الرياض 2017/05/20 حيث كانت الأنظار تتجه نحو إيران التي تتدخل في شؤون المنطقة حسب بيان تلك القمة، لكن

المفاجأة أن قطر هي التي تحولت هدفا للتصعيد، حيث تم تشكيل تحالف رباعي من السعودية والبحرين والإمارات بالإضافة لمصر ووضعت 13 مطلبا اعتبر تنفيذها شرطا لاعادة العلاقات الخليجية مع قطر، وقد لعبت عمان والكويت دور الوساطة، الأمر الذي أضعف الثقة في استقرار العلاقات بين الدول الخليجية وأثار القلق حول الدور الأمني والعسكري الذي كان خلف تأسيس مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التهديدات الخارجية(عتريسي طلال.2017).

وتعرف كذلك بأنها إحدى أكبر الأزمات التي أثرت على دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين دول المجلس، حيث قامت كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر خلال 5 يونيو/2017 بقطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع دولة قطر وإغلاق كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية مع قطر، ومنع المرور من خلالها، وما برز خلال ذلك من ردود فعل إقليمية ودولية تجاه تلك الأزمة وتدخلات ووساطات من أجل رأب الصدع بين أطراف الأزمة (الرمضاني،2018، ص92)

ويمكن تعريف الأزمة الخليجية القطرية بأنها امتداد لسلسلة من الأزمات التي حصلت في المنطقة, والتي أحدثت نوعا من التأثير في نمط العلاقات العربية العربية؛ نتيجة الاختلاف في الرؤى والتوجهات على المستوى الاقليمي خاصة بين دولة قطر من جهة, والسعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة أخرى, وما نتج عنها من تداعيات وأزمة سياسية ودبلوماسية بين تلك الدول أثرت على البيئة الإقليمية والدولية.

4-**الدبلوماسية**-إن الدبلوماسية هي الأداة التي يمكنها تسوية المشكلات والخلافات والأزمات مهما كانت معقدة، وإعادة العلاقات بين الدول لطبيعتها، وإشاعة التفاهم، كما يمكن عن طريقها أن تعزز الدول مركزها ونفوذها لمواجهة الدول الأخرى، وهي تعتبر بمثابة القوة المحركة للحياة الدولية، وعلى الدول أن تستخدمها بالطريقة

الصحيحة لتصل إلى المكان اللائق بها في المجتمع الدولي، وتحقيق الأهداف المرجوة منها.(نتيل،2014، ص16).

وهي أحد الوسائل الأساسية لتحقيق مصالح الدولة الخارجية بالطرق السلمية وهي الكابح الوحيد والمعقول للحرب وويلاتها والتي تضمن مقدارا ضروريا من التكافؤ في الصفات التمثيلية واحترام رغبات الأطراف المتفاوضة في الدفاع المشروع عن مصالح بلادها في جو يسوده الاحترام والتقدير المتبادل (الجبوري،2007، ص484)

ويطلق عليها فن المفاوضة لإدارة العلاقات الدولية لإبعاد شبح النزاعات الدولية التي تؤدي الي القضاء عليها، حيث إن تعارض المصالح بين الدول من أهم مشكلات النزاعات لما لها من تأثير على العلاقات الدولية، وبالتالي فلا بد من إيجاد وسائل تفاهم للقضاء على تلك النزاعات من أجل عالم دبلوماسي سلمي حقيقي (حديد،2009، ص100)

والدبلوماسية هي الأداة الرئيسية لتنفيذ ومتابعة السياسة الخارجية للدول، فالدول التي أخذت تطبقها هي النظم العصرية التي تقوم على الديموقراطية والتعددية والحياة البرلمانية القائمة على التنافس في الانتخابات والحريات العامة والمشاركة السياسة واحترام حقوق الانسان (الرشدان والموسى، 2005، ص9).

ويمكن تعريف الدبلوماسية بأنها إحدى أدوات السياسة الخارجية الناعمة التي تهدف من خلالها الدول لتحقيق مصالحها بعيدا عن النزاعات والخلافات, وقد تؤدي في بعض الأحيان إلى أعمال عسكرية وعدائية نتيجة عدم التوافق في عملية التفاوض

5-**قطع العلاقات الدبلوماسية:** هو عمل وتصرف انفرادي من جانب واحد وذلك بسحب الهيئة الدبلوماسية وتلجأ إليه الدولة متى تشاء، فلها في تطبيقه السلطة التقديرية دون إذن من الدولة المعتمدة لديها،أو يمكن أن يكون بقرار صادر عن الأمم المتحدة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة معينة نظرا لما بدر منها من عمل غير مشروع، مع المحافظة على المعاهدات المبرمة بين الدولتين وما

يترتب عليها من نتائج قانونيه نتيجة قطع العلاقات الدبلوماسية تتمثل في أداء مهمة البعثة ووضع المباني التابعة لها ووثائقها((لخضر،2015،ص158)

وتعرف كذلك بأنها قرار سيادي انفرادي تتخذه دولة ما تجاه أخرى لأسباب قوية، تهدف من خلاله وضع حد معين للعلاقة الدبلوماسية ويُترجَمُ القرار بقيامها بسحب البعثة الدبلوماسية منها، ويعد من أخطر مظاهر توتر العلاقات بين الدول (رقاب،2016، ص290)

وتعتبر كذلك نوعا من أنواع الجزاءات الدولية نتيجة لإساءة الدولة علاقاتها مع الدول الأخرى أو نتيجة اختراقها وعدم التزامها بقواعد القانون الدولي (عبد الرحمن،2017، ص152)

ويمكن تعريف قطع العلاقات الدبلوماسية بانه سلوك أحادي الجانب تجاه دولة أو عدة دول؛ نتيجة الاختلاف وتوتر في العلاقات لتعارض المصالح والأهداف, وتعد من أخطر مظاهر التوتر في العلاقات بين الدول, وتتمثل بإنهاء مهمة البعثة الدبلوماسية في الدولة/أو الدول المعتمدة لديها, وقد ينتج عنها في بعض الاحيان اعمال عسكرية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة

ترتبط السياسة الخارجية بالانعكاسات التي تظهر من خلال حركة الصراع والتعامل بين الوحدات الدولية المختلفة، وذلك من خلال عمليات التفاعل بينها في النظام الدولي، فالسياسة الخارجية هي نتاج العوامل البيئة الداخلية والخارجية ومتغيراتها المختلفة، وتتأثر كذلك بما يحدث في البيئتين الإقليمية والدولية، بل إن السياسة الخارجية لم تعد حكرا على الدول فقط، بل دخلت الشركات المتعددة والمنظمات الإقليمية في التفاعلات الإقليمية من خلال توجهاتها وسلوكياتها المختلفة، حيث تحتل السياسة الخارجية موقعا متميزا على سلم أولويات السياسة العامة للدول، فالهدف الأخير منها هو تحقيق أهداف الدولة ومصالحها وتحقيق قدر كبير من المكاسب وتقليل اكبر قدر من المخاسر وذلك من خلال وضع خطة عمل وبرنامج معين يؤدي بالغرض المطلوب؛ ولذلك فسيتم استعراض مفهوم السياسة الخارجية وإلقاء الضوء على الأدوات الرئيسة وبالتحديد الأداة الدبلوماسية، مع التوسع ومناقشة مفهوم نظرية اتخاذ القرار ومدى تطبيقها على دراستنا.

1.2 ماهية السياسة الخارجية

من خلال ما استعرضناه من مراجع ومؤلفات عديدة لا يوجد اتفاق معين على مفهوم السياسة الخارجية، فالمشكلة الرئيسة التي تميز الاختلاف والغموض وسطحية التعريف حول السياسة الخارجية تكمن في أن كل تعريف يهمل جوانب وأبعاد الظاهرة لأسباب معينة (السعيد2005 ص 14) تتمثل في:

1-مكانة الدولة ووضعها على سلم النظام الدولي والتي تعكس طموحاتها وأهدافها في المحيط الخارجي.

2-التغيرات التي طرأت على المقاربات النظرية في هذا الحقل المعرفي إلى جانب التطور الذي حصل في العلاقات الدولية.

3-إن السياسة الخارجية لدولة ما هي نتيجة تفاعل عدة عوامل دائمة ومؤقتة، ومنها المعنوية والصراعية والتعاونية، وما يتعلق بالبيئة الداخلية والخارجية ويصعب بيان الكيفية التي تتفاعل بها هذه العوامل.

فقد عرف جيمس روزناو السياسة الخارجية بأنها منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع الوطني بوعي من اجل إقرار أو تغيير موقف معين في النظام الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا (سليم،1989، ص ص14-15).

وتعرف السياسة الخارجية بمعالجة كل ما يتعلق باستقلال وامن تلك الدولة والسعي من أجل حماية مصالحها فقط (مصباح،2002، ص12).

وقد عرفها محمد السيد سليم بأنها البرنامج العلني الذي اختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي (سليم،2001، ص12).

وتعرف كذلك السياسة الخارجية بأنها المجموع الكلي للخطوات التي تخطوها الدولة بهدف بناء سياستها الخارجية (مصباح،2007، ص41).

وتعرف كذلك بأنها تدبير نشاط الدولة في علاقتها مع غيرها من الدول وهي المنهج الذي تتبعه الدولة في علاقتها مع أعضاء المجتمع الدولي (الشامي،1990، ص40).

وكذلك تعرف بأنها مجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها وتحويلها إلى سلوك فعل خارجي (امين،2015، ص17).

2.2 أدوات السياسة الخارجية

تنفذ السياسة الخارجية من خلال عدة أدوات، وذلك لتحقيق الدولة أهدافها ومصالحها الخارجية، وتتفاوت الأدوات من دولة إلى أخرى من حيث حجم الإمكانيات والموارد ومن حيث عوامل كثيرة تتعلق بالقوة الاقتصادية والعسكرية والحجم والوزن على مستوى النظام الدولي.

1.**الأداة الدبلوماسية** : تعتبر الدبلوماسية الأداة الأولى من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، وهي الطريقة الأولى لأصحاب القرار لتسويغ أفعالهم وقراراتهم وإقناع الآخرين بها في إطار حركة التفاعل الدولي، ولها اهتمام نوعي من قبل القنوات الإعلامية في العالم لما لها من دور في تسيير الشؤون الدولية، وما تقوم به من تسهيل وتنشيط قيام علاقات ودية سلمية قائمه على الاحترام والتعاون المتبادل، فالدبلوماسية هي إحدى الحلول الأولى للمفاوض أو المعني بممارسة التفاوض والتمثيل لبلاده وذلك من خلال جلوسه على طاولة المفاوضات، ويستخدمها لتقريب وجهات النظر المتباينة والوساطة والتوفيق بين مصالح بلاده والبلاد الأخرى، فالدبلوماسية هي الأساس الذي من خلاله تستطيع الدولة إثبات ذاتها وكيانها في المجتمع الدولي وتحقيق مبدأ السيادة الوطنية، فهي وسيلة لتحقيق السلام والود والتشارك والتعاون في حركة تفاعل المجتمع الدولي، وتدخل في إطار المدرسة المثالية الأخلاقية والقانونية التي تهدف بذلك إلى بناء عالم خالٍ من النزاع والصراعات والحروب والكراهية (تمام،2017،ص673)

وقد كان للتطورات التكنولوجية المتسارعة وتحول العالم إلى قرية صغيرة والثورة الهائلة في الاتصالات والمواصلات وسرعة تناقل وتداول المعلومات والأفكار والتسارع المتواصل والمتلاحق في عالم الحداثة أثر كبير على الدبلوماسية، على مهامها ووظائفها وأشكالها، بالإضافة إلى التوسع الكبير في التجارة والمعاملات والتفاعلات الاقتصادية المتزايدة، وبالتالي أصبح الاعتماد المتبادل بين الدول والشعوب ظاهرة سياسية رئيسة، فتلك التطورات كان لها الأثر الكبير في طبيعة وسرعة المهام الدبلوماسية من حيث الاشتراك في المؤتمرات الدولية والتنقل والمشاركة في المحادثات الدولية والمفاوضات والوساطة، وبالتالي دخلت الدبلوماسية في أنماط وأشكال مختلفة عما كانت في السابق، وانتقلت من الصفة التقليدية المعهودة إلى الصفة الحديثة واكتسبت اهتماما كبيرا، وبالتالي فقد تفرعت إلى دبلوماسية القمة ودبلوماسية الأزمات والتحالفات والدبلوماسية الاقتصادية

ودبلوماسية العولمة والبرلمانية والشعبية، ومن هنا نجد أن الحالة الراهنة للسياسة الدولية ومع تعدد الفاعلين الدوليين وتأثيراتهم ومع دخول الدول في حالة المصالح الضيقة والتنازع والخلافات والحروب أسهم في إيجاد شكل ولون آخر للدبلوماسية وإعطائها قيمة إضافية أكبر والانتقال بها إلى طابع العلنية وتقلص السرية والتحفظ (بورقبة،2014، ص25)

2. **الأداة الاقتصادية:** تمثل الأنشطة التي تستخدم للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للوحدات الدولية الأخرى، وتشمل تلك الأنشطة إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات وتبادل الثروة والمعاملات المالية والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والجمركية وأدوات الحماية التجارية والعقوبات الاقتصادية والمقاطعة الاقتصادية كذلك.
3. **الأداة العسكرية:** وهي مجموعة المقدرات التي تتعلق باستخدام القوة أو التهديد بالعنف المسلح والمنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى، وتتكون من إنشاء القوات العسكرية والعمل على تسليحها وتجهيزها وتدريبها وتوزيع القوات سواء بالنقل البحري أو الجوي وتطوير الأسلحة وتعزيز حجم المقدرات العسكرية وعقد التحالفات العسكرية.
4. **أدوات السياسة الداخلية:** ويقصد بها المهارات والموارد التي تستخدمها الدولة لكسب تأييد القوة السياسية الداخلية والتأثير فيها، وذلك بشأن التعامل مع قضايا السياسة الخارجية؛ لذلك فإن قدرة صانع السياسة الخارجية على التعامل مع مختلف القوى السياسية وكسب تأييدها وفهمه لحركة النظام وأدواته القانونية والإدارية القانونية والتنظيمية من الأمور الهامة التي يمكن توظيفها في عملية السياسة الخارجية.
5. **الأداة الاستخبارية:** وهي تتعلق بالمهارات المستعملة لجمع وتفسير وتحليل المعلومات والمتمثلة بقدرات وخطط ونوايا وسلوكيات أهداف الدول الأخرى، وتشتمل على أدوات الاستطلاع والتجسس والتخابر وأدوات التشفير.

6. **الأداة الرمزية:** وتشمل الأدوات الدعائية والأيديولوجية والفكرية الثقافية التي تكون موجهة للتأثير في مفاهيم ومعتقدات وأفكار الأفراد العاديين، والنخب غير الرسمية في الوحدات الدولية الأخرى، وذلك من أجل استمالتهم لتحقيق أهداف ومصالح معينة.
7. **الأدوات العلمية والتكنولوجية:** وتعني استعمال المعرفة العلمية والنظرية وتطبيقها لحل مشكلات معينة مثل التبادل العلمي وبرامج المساعدة الفنية وتوظيف الأقمار الاصطناعية لأغراض الاتصال الخارجي واستكشاف الفضاء.
8. **الموارد الطبيعية:** وهي الموارد المتاحة لكافة أطياف المجتمع وتشمل الأراضي الزراعية والغابات والمعادن وتستعمل كأداة السياسة الخارجية، مثال ذلك حظر تصدير البترول العربي إلى بعض الدول الغربية عام 1973 (السليمي،1997، ص ص217-222).

3.2 نظرية اتخاذ القرار

إن عملية صناعة القرار السياسي تنطوي على قدر كبير من الأهمية والخطورة، لما يترتب عليها من خلل في حال لم تؤسس على قواعد علمية وعملية، لا سيما أن القرار السياسي هو انعكاس لفلسفة وأيديولوجية النظام السياسي، والتي تبدو لنا عند طرح البدائل الممكنة والعمل على المفاضلة بينها للوصول إلى مرحلة التطبيق الفعلي على ارض الواقع، فالتطورات المتسارعة والمتلاحقة في النظام الدولي كان لها انعكاس كبير على عملية اتخاذ القرار، نتيجة تعدد وتنوع الأطراف المشاركة والمتغيرات المؤثرة، فتتعرض القرارات السياسية إلي جملة من العوامل المتداخلة والمؤثرة بالسلب والإيجاب وتتعدد هذه العوامل، فمنها ما يتعلق البيئة الخارجية التي تتمثل بالنظام الدولي سواء كانت البيئة دولية أو إقليمية، ومنها ما يتعلق بالبيئة الداخلية والتي تضم في مكوناتها العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تطور مفهوم التحليل لعملية صنع القرار. إن دراسة مفاصل عملية

صنع القرار بشكل مستفيض وتناول جوانبها بدقة متناهية بالتحليل والتفسير سيكون له الأثر الإيجابي الذي يساعد في جمع المعلومات وتحليلها، ويؤدي بها في النهاية إلى تحليل القرار السياسي بصورة متكاملة وفك الغموض، ويكون مقياسا لفهم طبيعة الأنظمة السياسية في ضوء القرار السياسي بذاته وترابطه الداخلي إنما يكتسب أهميته ومعناه الحقيقي من خلال الإطار السياسي والاجتماعي الذي يشكل أحد متغيراته وجزءا أساسيا من تفاعلاته. (محمد،2017، ص105)

إن عملية اتخاذ القرار تبدأ بوجود مشكلة أو حافز معين، تجعل أصحاب القرار يفكرون بآلية اتخاذ القرار لهذه المشكلة. واتخاذ القرار مبني على مدى تشكيل تلك المشكلة خطرا على أهداف السياسة الخارجية للدولة، ومن هنا نجد أن العوائق التي تعترض صانع القرار السياسي نحو بلوغه إلى الهدف الأسمى، تجعله يتخذ القرار السياسي وليس بالضرورة أن يكون هناك مشكلة لاتخاذ القرار السياسي، فقد تكون هناك ظروف وأحوال إيجابية يرى صانع القرار السياسي استغلالها واستثمارها فيتخذ مجموعة من القرارات تمكنه من تحقيق الأهداف المرجوة (الكفارنة،2009، ص17)

مفهوم نظرية اتخاذ القرار

هي الدراسة المتفحصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عام أو في لحظة معينة، بمعنى أنها تعمل على تحديد عدد كبير من المتغيرات المتعلقة بالموقف، ثم تربط بشكل مفيد بين تلك المتغيرات وتحدد العلاقة فيما بينهما، ولكن لا يطلب بالضرورة من صانع القرار أن يضع فرضيات يعمل على أساسها، فهي تتجنب التنبؤ بالسلوك المتخذ من قبل صانع القرار، وتعتبر نظرية اتخاذ القرار من النظريات الجزيئية، فهي تركز على جوانب معينة في النظام السياسي وعلى وحدات ودوائر معينة داخل النظام السياسي، بمعنى أنها أصبحت تبحث في الأشخاص الممثلين الرسميين وصانعي قرارات الدولة، وأن سلوك الدولة هو سلوك الأشخاص الذين يعملون من أجلها، وبالإضافة إلى ذلك فهي تبحث وتدرس البيئة النظامية لوحدة اتخاذ القرار من خلال

البيئة المحلية والدولية بالإضافة إلى البيئة السيكولوجية والمعتقدات النفسية ومدى تأثيرها على معتقدات القرار السياسي (دورتي،1985، ص ص307-309).

ويعرض سنايدر في تحليله لعملية اتخاذ القرار من خلال ثلاثة عناصر رئيسة تتمثل في البيئة الخارجية والبيئة الداخلية والوحدة التنظيمية المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجي. (مقلد،1987، ص ص 233-237).

1-**متغيرات البيئة الخارجية:** وهي مجموعة العوامل والظروف التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة، وتتضمن الأفعال وردود الأفعال التي تظهرها الدول الأخرى وبالتحديد أجهزة القرار فيها وأوضاع المجتمعات الخارجية التي تمارس التصرفات باسمها، ثم العالم الخارجي في صورته المادية القائمة، ناهيك عن مستوى الإنجاز التكنولوجي التي يمكن للدول الخارجية من ذوي العلاقة بالموقف تحقيقه، والعمل على ربط متغيرات البيئة الخارجية باي موقف دولي على طبيعة الاتجاهات والتصورات والأحكام والأهداف التي يتبناها صانعو القرارات في الدولة، ويرى سنايدر أن البيئة الخارجية تتميز بطابع التغيير المستمر حيث تبرز بعض العوامل والمتغيرات في موقف معين، والتي تكتسب أهمية عن عوامل أخرى ومدى الحكم النقدي الذي يعود لواضع القرارات والكيفية في الربط بينها وبين أهدافه من الموقف القائم.

2-**متغيرات البيئة الداخلية** : وتشمل الأوضاع السياسية الداخلية والرأي العام والموقع الجغرافي للدولة والحالة المعنوية والاتجاهات العامة والقوى القومية والسياسات الحزبية وجماعات المصالح والجهاز الإنتاجي في الدولة، وتأثير القوى الاجتماعية والخبرة القومية في مجال التعامل الخارجي، وردود أفعالها بالرضى والذنب أو القلق والكيفية التي توزع بها الموارد والدخول في المجتمع وأثرها على اتجاهات معينة إزاء العالم الخارجي بالإضافة إلى التفسيرات غير الرسمية للأحداث والوقائع الخارجية التي تدخل إلى المجتمع وفئاته والتوقعات غير الرسمية بشأن تصرفات الدولة الخارجية بالإضافة لتفاعلات عبر شبكات

الاتصالات مثل التجارة والتبادل الثقافي والإعلامي والسياحة والهجرة والتنظيمات النقابية.

3-**الوحدة التنظيمية:** والمقصد هنا الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ القرار، وأنّ تصرف متخذي القرار يكون محكوما بقواعد إجرائية وقيود وضوابط وتوقعات داخل هذه الأجهزة وما ينتج من تحاور وتشاور وتبادل آراء ومعلومات وأفكار وتطورات وتقييمات من خلال شبكات الاتصال، وكذلك حجم الجهاز وهيكله ومدى ديمومته واستمراريته وعلاقته بالأجهزة الأخرى وطبيعة الأهداف.

توظيف النظرية في الدراسة:

سيتم توظيف نظرية اتخاذ القرار في هذه الدراسة من خلال تحليل أثر العوامل والمتغيرات والمحددات المختلفة على عملية صنع واتخاذ القرار السياسي الخارجي، وبيان أثرها على الموقف الأردني تجاه الأزمة الخليجية القطرية، وعلى العلاقة الأردنية مع دول مجلس التعاون الخليجي ومن خلال تركيز السياسة الخارجية الأردنية على الأداة الدبلوماسية، ومن ثم معرفة وفهم المخرجات لصانع القرار السياسي الأردني تجاه تلك الأزمة ، وتحليل السلوكيات من حيث الإمكانيات والقدرات التي تملكها السياسة الخارجية الأردنية، حيث هناك مسوغات وراء الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة ممثلةً بصانع القرار، حيث تلعب المصلحة دورا مهما في صياغة وإعداد القرارات في ظل وجود المتغير الاقتصادي الذي لعب دورا حاسما في العلاقة الأردنية مع أطراف الأزمة ، بالإضافة للمؤثرات الإقليمية والدولية التي شكلت منعطفا آخر في اتخاذ القرار.

4.2 الدراسات السابقة:

دراسة (الرميحي،2017)، "الأزمة الخليجية وتداعياتها، الواقع والمآلات قراءة استشراقية " ركزت هذه الدراسة على موضوع الأزمة الخليجية بين الدول الأربع وقطر وتطرقت في بداياتها إلى موضوع الإرهاب وتطوره ومنابعه في تاريخ العرب والشرق الأوسط المعاصر، بالإضافة إلى العوامل التي جعلت من الإخوان

المسلمين وما تفرع منها من جماعات تجد لها مكانا في الخليج وبرضى الإدارات السياسية المختلفة، وتحدثت أيضا عن الخلافات القطرية السعودية القديمة ومع دول الخليج الأخرى كالإمارات والبحرين السياسية والاقتصادية، وترى الدول الخليجية الثلاث بالإضافة لمصر أنه حان وقت رصّ الصفوف لمواجهه المخاطر الكبرى الشاخصة، وأن السياسات القطرية مع المنظمات والدول الخارجية تضر بالأمن المشترك للخليج، وخرجت هذه الدراسة بالسيناريو المتوقع من تلك الأزمة، وهو الخسارة الكبرى واضحة المعالم لمجلس التعاون الخليجي الذي أخذ جهدا كبيرا من أجل أن يرى النور. فقد كان هذا المجلس ردا سياسيا لمجموعه من الهزات والزلازل الضخمة، منها التغيير الثوري في إيران والحرب الإيرانية العراقية وتراجع دور القوى الغربية في الأمن الإقليمي ومن ثم لم يكن أمام الدول الصغيرة والمتوسطة في منظومه الخليج إلا البحث بكل جديه عن مخرج يحفظ للجميع أمنهم ويساعد في الاستقرار المبني على الثقة، أما القوى الإقليمية الأخرى التي تحاول المساعدة فإن لها أجندتها الخاصة ويجب عدم صرف النظر عنها، والعمل على ترتيب البيت الخارجي وحل الخلافات سلميا والنظر في المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار.

دراسة (التميمي،2017) "الدبلوماسية القطرية واختبار الأزمة". وتناولت هذه الدراسة بموضوع انفجار الأزمة بين السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة وقطر من جهة أخرى، حيث اتسمت الدبلوماسية القطرية بالهدوء والثقة والاتزان حيال تلك الأزمة وبكل مراحلها من الانفجار إلى الحصار مرورا بالحملات الإعلامية المبرمجة من دون الوقوف على حقائق ما خلف المشهد، وإن كانت دول الحصار قد خططت لتفجير الأزمة تحت جناح الظلام فجر 24 أيار 2017 بأسلوب الترويع والصدمة الأمريكي، فالدبلوماسية القطرية اتسمت بعدة سمات إزاء تلك الأزمة منها سقوط عنصر المفاجأة وبناء السمة الوطنية وبناء ترسانة القوه الناعمة وبناء تحالفات دوليه وإرباك الخصم.

دراسة (الضلاعين،2017) "المساعدات الخارجية وأثرها في الاستقرار السياسي في الأردن دراسة في الأداة الدبلوماسية " وهدفت تلك الدراسة إلى الدور الكبير للأداة الدبلوماسية في إدارة وجذب المساعدات الخارجية للأردن في ظل استمرار تحقق الاستقرار السياسي من خلال مؤشرات أخرى لم يكن للمساعدات الخارجية تأثير كبير فيها، بالإضافة إلى ضعف تحقيق المساعدات الخارجية للتنمية الاقتصادية في الأردن، الأمر الذي أظهر استمرار حالة عدم الاستقرار الاقتصادي.

دراسة (المحاسنه،2015) "العلاقات الأردنية مع مجلس التعاون الخليجي وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني،2004-2014" تناولت هذه الدراسة أثر العلاقات السياسية الأردنية مع دول مجلس التعاون الخليجي على الاقتصاد الأردني، وتتبع تطور العلاقات السياسية الأردنية مع دول مجلس التعاون الخليجي في مراحل التقدم والتراجع وفقا للأحداث السياسية الإقليمية، ومقدار المساعدات الاقتصادية المقدمة من دول مجلس التعاون إلى الأردن، بالإضافة إلى الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية المشتركة، وقامت الدراسة على عده فرضيات، منها أنه كلما زادت العلاقات السياسية وتطورت بين الأردن ودول الخليج زاد مقدار المساعدات الاقتصادية للأردن، وكلما كانت الأردن أقرب في سياساتها الخارجية إلى التوافق مع دول الدراسة انفرجت دول الدراسة في تقديم المنح وزادت استثماراتها في الأردن، وأن زيادة الاتفاقيات واللقاءات الرسمية السياسية الثنائية يفتح الباب لعقد الاتفاقيات الاقتصادية.

دراسة (الكركي،2015) "البعد العربي في السياسة الخارجية الأردنية (دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا)، 1999-2014" هدفت هذه الدراسة إلى البحث في البعد في السياسة الخارجية الأردنية خلال الحقبة من 1999-2014 حيث كانت هذه المرحلة امتدادا لمراحل سابقة تأثرت بها العلاقات الأردنية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وكانت نتيجة أزمة الخليج الثانية 1990 وأحداث سبتمبر 2001 وما تلاها من الحرب على العراق واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية 2003 وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة أحادية القطب مهيمنه على العالم.

دراسة (البلتاجي،2011)،"العلاقات القطرية الأردنية خلال الفترة 1971-1999 دراسة مقارنة" وتتناول الدراسة البحث في تاريخ الأردن وقطر والعلاقات التاريخية التي ارتبط بها البلدان منذ الستينات، وطبيعة السياسة الخارجية القطرية وكيفية صنع القرار في مؤسساتها ودراسة تطور العلاقات بين البلدين خلال الفترة 1971-1999 والعوامل التي عززت في تحسين العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية.

دراسة (الفلاحات،2006)، "العلاقات السياسية الأردنية الخليجية من عام 1990 إلى 2004" اختصت تلك الدراسة بتحليل محتوى العلاقات القائمة بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي خلال فتره الدراسة وقد تناولت الدراسة أثر التحولات الدولية التي حدثت في التسعينات من القرن العشرين وأثرها على السياسة الخارجية للدول، وأثر تلك التحولات على مستوى الدولة القطرية سواء على المستوى الداخلي الذي احدث انتفاخ في مجالات الحياه المختلفة التي استدعت وجود شكلا معينا من أشكال الحكم نظرا لتعدد مراكز القوه والتحكم الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، أما المستوى الخارجي فقد أثرت تلك التحولات على موضوع سياده الدولة وحدت منها ودورها على الساحة الخارجية وبالتالي أصبحت كل دوله تكيف سياستها الخارجية مع التغيرات التي تحصل مع الواقع الدولي الجديد والذي يقوم على العولمة وفتح الأسواق والحدود وتنامي دور المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات وتناولت الدراسة أثر تلك التحولات على أداء السياسة الخارجية لكل من الأردن ومجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى التأثيرات الخارجية.

5.2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

1-جاءت كأول دراسة علمية تبحث بشكل موسع في طبيعة السياسة الخارجية تجاه الأزمة الخليجية القطرية وبشكل خاص تركيزها على الأداة الدبلوماسية، حيث ظهرت الدراسات السابقة في تركيزها على الأزمة الخليجية القطرية في إطار النشأة والتطور وتداعيات الأزمة فكان غالبيتها من مواقع الإنترنت

والمقالات، في المقابل كانت الدارسة الحالية دراسة علمية في إطار منهجي (رسالة علمية)

2-تركيزها بشكل واضح على عملية صنع القرار الأردني تجاه الأزمة الخليجية القطرية.

3-التركيز على اهم العوامل المؤثرة في الموقف الأردني تجاه الأزمة الخليجية القطرية.

4-تتبع مسار وتطور الأزمة ومراحلها المختلفة.

5-اهم التطورات الزمنية للسياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة

الفصل الثالث:

السياسة الخارجية الأردنية

تعتبر السياسة الخارجية لأي دولة مجموعة من الأهداف السياسية التي تحدد كيفية التواصل أي دولة مع الدول في العالم، وبشكل عام تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وامنها الداخلي وأهدافها الفكرية الايدلوجية، وازدهارها الاقتصادي، وقد تتحقق الأهداف عن طريق التعاون السلمي مع الوحدات الدولية الأخرى، أو عبر استخدام الطرق الغير سلمية مثل الحرب والعدوان، وبالتالي فقد شهد القرن العشرين تطورا ملحوظا واهتماما كبيرا في أهمية السياسة الخارجية، وأصبحت وسيلة يعتمد عليها في التواصل والتفاعل من قبل دول العالم مع بعضها البعض وباستخدام الوسائل الدبلوماسية (الخطيب,2017،ص15).

فمنذ تأسيس الدولة الأردنية أدى الأردن دورا إقليميا مهما وفاعلا تفوق إمكانياته الاقتصادية والعسكرية وحجمه الجغرافي والسكاني، إن طبيعة القيادة السياسة قامت بدور كبير من خلال المحافظة على علاقات متوازنة مع أطراف دولية وإقليمية, وعدم المساس والتدخل بالقضايا الإقليمية, والتي هي مؤشر على خطورة الأوضاع في المستقبل القريب, وبالإضافة إلى المحافظة على حسن الجوار الجغرافي, ,فكان الأردن دوما سباقا وجزءا أساسيا لا يتجزأ من الحراك السياسي والاستراتيجي في المنطقة, وأثرت نتائج هذه الديناميكيات بشكل أو بآخر على السياسة الخارجية الأردنية، ناهيك عن تفاعلاتها وإرهاصاتها الداخلية, وبذلك أصبح الأردن محورا ومفصلا مهما لا يمكن الاستغناء عنه في استقرار المنطقة, ورسم سياساتها, وعلاقاتها الداخلية والخارجية (المحافظة،2010، ص79).

حيث يشكل الاستقرار السياسي في الأردن عاملا مهما مؤثرا وفاعلا في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية، خاصة في ظل الأحداث والظروف والأزمات المحيطة والتي تشهدها المنطقة العربية بأكملها وخاصة الدول المجاورة وما كان لها من تاثيرات وانعكاسات على السياسة الخارجية الأردنية وعلى الدولة الأردنية، فالسياسة الأردنية ترتكز وتستند على الحوار والمنطق في

الدبلوماسية وتعتبرها ركيزة وأساس متين في مواجهة التحديات وخصوصا في ظل افتقار الأردن إلى كثير من الموارد والإمكانيات، لذا تميزت السياسة الأردنية بالتوازن والوسطية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والالتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية (السواعير،2017،ص85).

لذا فان التحولات والمنعطفات السياسية والأمنية والاقتصادية التي سادت المنطقة منذ عام 2011، من حيث عدم الاستقرار الإقليمي وثورات الربيع العربي واستمرار عمليات التهويد للمسجد الأقصى من قبل إسرائيل، والتغيرات والتحولات المهمة والاستراتيجية في أوضاع مجلس التعاون الخليجي وخلافاته الحادة، وتنامي توسع ونفوذ ايران بأبعاده الطائفية، في المنطقة العربية خاصة العراق وسوريا واليمن وانفتاح تركيا كمعادل سني للنفوذ، كل ذلك بات يتطلب دورا في السياسة الخارجية الأردنية وفي كيفية العمل على ترتيب أوراقها وملفاتها ووسائلها خاصة في حالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة، والعمل على رسم سياسات اكثر قوة وتماسك وإعادة تموضع محسوب بلا خسارة للمكاسب الإقليمية السابقة ولكن بتحقيق انفراجات ومكاسب جديدة، منها أنهاء الخصومات بينها وبين بعض الدول في الإقليم وعدم التدخل العسكري والأمني التي لا علاقة لها بأمن المملكة المباشر والحياد الإيجابي في الأزمات وصراعات المحاور العربية أو الإسلامية والابتعاد عن استجلاب الضغوط الخارجية على السياسة الأردنية (.في استراتيجية تموضع الأردن عربيا وإقليميا، 2017ص ص 8-10).

ولذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية وإلى الهياكل الرئيسة والمساعدة في اتخاذ القرار وإلى المحددات والعوامل الرئيسة في السياسة الخارجية الأردنية وإلى العلاقات الأردنية مع دول الخليج بشكل عام وبالإضافة إلى الدبلوماسية الأردنية كأحد اهم أدواتها الفاعلة

1.3 عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية

تعتبر عملية صنع القرار السياسي محل اهتمام علمي في الدراسات السياسية بمجالاتها المختلفة والمتعددة وفروعها المتباينة، ولم يعد تحليل عملية صنع القرار السياسي قاصرا على القرارات الداخلية في الدولة وما يعنى ويختص بشأنها الداخلي، لا بل امتدت إلى القرارات التي تتخذها الدولة في النطاق الخارجي، ولذلك اضحى التمييز بين ما يسمى قرار داخليا أو ما يسمى قرار خارجيا امرأ هاما، وبالتالي تعتبر عملية صنع القرار مدخلا مهما في فهم طبيعة النظم السياسية في جميع دول العالم بصفة عامة ودول العالم الثالث بصفة خاصة، فعند دراسة عملية صنع القرار يتم الكشف وتحليل مدى ديموقراطية الأنظمة الحاكمة ودرجة تطورها وتوجهات النخب الحاكمة فيها، ومن هم الأشخاص الفاعلين والمسيطرون على العملية السياسية وأساليبهم وكيفية إدارتهم للدولة من خلال القرارات المتخذة من قبلهم(زهران،1994،ص1).

الأردن شانه شان أي دولة أخرى في العالم يتأثر ببيئته الداخلية وتحدياتها جغرافيا واقتصاديا وعسكريا وايدلوجيا وديمغرافيا عند صناعته وإعداده لسياسته الخارجية وتوجهاتها ومدى تداخل مجموعة كبيرة من العوامل في تحرك وصياغة السلوك الخارجي، لذا فان العناصر التي تتضمنها وتحتويها البيئة الداخلية هي التي تشكل الأساس الذي ينطلق منة صانع القرار الأردني عند رسمة وإعداده لسياسته الخارجية، (النجداوي،2008، ص12).

لذا سيتم دراسة متغيرات البيئة الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الأردنية وخاصة في ظل الظروف والمعطيات الإقليمية والدولية الراهنة وما أفرزته من سلبيات كثيره ومدى تأثيرها على حركة وتوجهات السياسة الخارجية الأردنية ومدى الأثر الذي تفرضه بشكل أو بآخر على صانع القرار الأردني في عملية صنع القرار، وفي هذا السياق سيتم التطرق إلى أبرز معطيات البيئتين الداخلية والخارجية.

1- **المتغيرات الخارجية:** تتعلق بالبيئة الخارجية بكل أبعادها ومتغيراتها وتحولاتها السياسية والاستراتيجية خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وتتمثل بالتفاعلات

السياسية في الجوار الجغرافي وبحكم موقعه الجيوسياسي للأردن، والتي تتعلق بأزمات وثورات الربيع العربي وبالأخص الأزمة السورية بالإضافة إلى الملف الأهم ألا وهو القضية الفلسطينية(الصراع العربي الإسرائيلي) والحروب التي عصفت في المنطقة(الحرب الأمريكية على العراق عام 2003)وظهور القوى الإقليمية الجديدة في الإقليم (المشروعين التركي والإيراني) والتي تحمل في أجندتها مشاريع توسعية خاصة في منطقة الشرق الأوسط والتي تحتل مكانه بارزه في نظر كثير من دول العالم والتفاعلات والخلافات الحاصلة بين الدول في النظام الإقليمي العربي وما رافق ذلك بزوغ موضوع الحرب على الإرهاب وتيارات العنف والتطرف والصراعات المذهبية.

2- **المتغيرات الداخلية:** تتعلق بالبيئة الداخلية للنظام السياسي الأردني من النواحي الاقتصادية والديموغرافية والجغرافية والأمنية، حيث أصبحت التحديات الاقتصادية احد الحقائق الملازمة لتحرك السياسة الخارجية، والتي تطلب العمل على جذب الكثير من الاستثمارات والمساعدات الأجنبية والتي من شانها الدفع بعجلة التنمية وبالاقتصاد الأردني إلى الأمام، والتي من شانها أنهاء صفة التبعية للاقتصاديات الدولية والمؤسسات الاقتصادية الأخرى، فقد اضحى التحدي السكاني من التحديات المتسارعة والمتغيرة والتي جاءت نتيجة النزوح والهجرات من الدول المجاورة، نتيجة جراء الأزمات والحروب والثورات الربيع العربي وما شكله من ضغط كبير على الموارد والخدمات في الداخل، فقد اصبح الموقع الجيوسياسي للأردن ومدى ارتباط النواحي الأمنية والعسكرية عائقا أمام صانع القرار الأردني خاصة ما شهدته وتشهده المنطقة وخاصة دول الجوار من تغيرات وتفاعلات والتي تتطلب عملا إضافيا وجهدا أكبر لحماية الأمن الوطني والحفاظ على الاستقرار من اجل تحقيق الأهداف والمصالح الأردنية (الوريكات،2016، ص ص77-80).

2.3 الوحدات القرارية في صناعة السياسة الخارجية

تتوزع الوحدات المشاركة في صنع السياسة الخارجية إلى وحدات أساسية ووحدات مساعدة ويأتي بناء على المشاركة والإسهام الفعال في صنع القرار والتأثير فيه وبالتالي سيتم إعطاء نبذة عن دور كل من الوحدات وما تمثله في صناعة القرار السياسي الخارجي.

1-الملك:

هو رأس الدولة وهو الذي يصادق على القوانين ويصدرها ويأمر بوضع الأنظمة اللازمة لتنفيذها وهو القائد الأعلى للقوات البرية والجوية والبحرية وهو الذي يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات والاتفاقيات التي يترتب عليها تحميل خزانة الدولة شيئا من النفقات والمساس في حقوق الأردنيين العامة أو الخاصة بعد موافقة مجلس الأمة بحيث لا يجوز أن تكون الشروط سرية في معاهدة أو اتفاق ما مناقضة للشروط العلنية، فالملك هو الذي يصدر الأوامر بإجراء الانتخابات لمجلس النواب وهو الذي يدعو مجلس الأمة إلى الاجتماع ويفتتحه ويؤجله ويفضه حسب أحكام الدستور وهو الذي يحل مجلس النواب والأعيان وهو الذي يعين رئيس الوزراء ويقيله والوزراء ويقبل استقالتهم بناء على تنسيب من رئيس الوزراء وهو الذي يعين أعضاء مجلس الأعيان ومن بينهم رئيس مجلس الأعيان ويقبل استقالتهم وهو الذي ينشئ ويمنح ويسترد الرتب العسكرية والمدنية والأوسمة والقاب الشرف وله الحق في إصدار العفو الخاص ولا ينفذ حكم الإعدام ألا بموافقه الملك وتصديقه ويمارس الملك صلاحياته بإرادة ملكية تكون موقعه من رئيس الوزراء والوزراء المختصين (الدستور الأردني 1952، المواد من 30-40).

2-الديوان الملكي:

ويعتبر من الأجهزة والهياكل القريبة إلى الملك وذلك لطبيعة المهام والأعمال اليومية للملك وتواجده لممارسة مهامه ويتكون من رئيس الديوان الملكي وعدد من المستشارين ويعتبر الديوان الملكي حلقة الوصل بين الملك ورئيس الوزراء (المشاقبة،2009، ص109).

2-رئيس الوزراء:

يختار الملك رئيس الحكومة ممن تتوافر فيهم الصفات والمؤهلات التي تتلاءم وقبوله الأوضاع السائدة وقدرته على رسم السياسة العامة للوزراء والتكلم باسم الحكومة ويتولى مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ما يعهد إليه من تلك الشؤون بموجب الدستور إلى أي شخص أو هيئة أخرى حسب المادة 45 (الدستورالاردني1952). وتكون مشورة رئيس الوزراء غير ملزمة للملك ودوره محدد في رسم السياسة الخارجية (المشاقبة،2017، ص194).

3-وزارة الخارجية وشؤون المغتربين:

وتقوم بتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأردنية وحماية المصلحة الوطنية العليا في الداخل والخارج فتقوم بتمثيل المملكة الأردنية الهاشمية لدى الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتنظيم ارتباط المملكة مع تلك الدول والمنظمات ورعاية العلاقات السياسية والاقتصادية الاجتماعية وإعداد المعاهدات والاتفاقيات معها وإدارة المفاوضات مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والحفاظ على مصالح الأردن في الخارج (http://www.mfa.gov.jo/ar,2018).

4-السلطة التشريعية:

تقوم السلطة التشريعية بدور فاعل في مناقشة السياسة الخارجية وذلك من خلال لجنة الشؤون الخارجية والدولية في المجلس بالإضافة إلى مناقشات المجلسين عموما وتقدم توصيات غير ملزمه للحكومة بالإضافة إلى المعاهدات والاتفاقيات التي لها مساس بأراضي الدولة وتحميل الخزانة شيئا من الإنفاق يتطلب المصادقة عليها بقانون يصدر من السلطة التشريعية حسب نص المادة 33 من الدستور (المشاقبة،2009، ص110).

5-المؤسسة العسكرية:

هي إحدى أدوات تنفيذ السياسة الخارجية فالملك باعتباره القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة جعل دور وزير الدفاع دور تنفيذيا وعليه تقديم المشورة في الشؤون التي تتطلب قيام الجيش بدور تنفيذي لتلك القرارات أو تتطلب جهدا عسكريا ثانويا والملك يستشيره كما يستشير مدير الأمن العام ومدير المخابرات العامة (المشاقبة،2017، ص195).

3.3 محددات السياسة الخارجية الأردنية

في هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى أبرز المحددات والتي تعتبر عناصر أساسيه في السياسة الخارجية الأردنية وتعتبر حجر الزاوية في تشكيل القرار السياسي الخارجي وتنفيذه وأبرزها:

1-العامل الجغرافي:

من حيث المساحة فالأردن يعد من الدول الصغيرة، حيث تبلغ مساحته نحو89كم^2، ويقع بين خطي طول 39 و34 شرقا وخطي عرض 33 و29 شمالا، مما يجعله ذا مناخ صحراوي معتدل (المحافظة، عبد الرحمن، عبد الحي،2006، ص ص 21-22).

فالمعطيات الجغرافية الطبيعية لدى الدولة الأردنية أدت إلى إرباك صانع القرار لكون الأردن الأكثر اتصالا والتصاقا مع إسرائيل، فالقت عليه أعباء كبيرة، ومن ناحية أخرى فالأردن لا يملك السواحل البحرية والمائية اللازمة من أجل عملية التواصل والتفاعل الدولي، والذي حد من قدرته على التفاعل الدولي بشكل أو بآخر، الأمر الآخر يعاني الأردن من شح في الموارد المائية اللازمة لتغطية الاحتياجات البشرية والصناعية وما يرافقها من الإنتاجية الغذائية القليلة والمعتمدة على الاستيراد الخارجي، والتي لا تتناسب مع المتطلبات البشرية، أضف إلى ذلك ندرة المصادر الطبيعية كالنفط والطاقة والمعادن والذي يعتبر عاملا سياسيا في اقتصاد الدولة، فمناخ الدولة الأردنية الهاشمية يعد من التأثيرات السلبية على السياسة الخارجية

والذي يتطلب استيراد كميات كبيرة من الأغذية اللازمة لقاطني الدولة.(العبدالات،2011، ص ص 151-152).

لذا فإن الأردن يمتلك موقعا استراتيجيا مهما في الشرق الأوسط، فهو يمثل الطريق الذي يصل إلى مناطق الجزيرة العربية والخليج العربي، وهو الجسر الذي يربط بين القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا، فاكتسب هذه المكانة لكونه مستقرا ومعبرا لكل الهجرات، ومناطا به دور أكبر من حجمه، وفرضت علية التكيف والانسجام مع الظروف والمتغيرات المتجددة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، فالموقع الأردني المجاور للكيان الصهيوني فرض على ذلك الموقع فرضية جديدة لها حساباتها العربية والإقليمية والدولية، وخاصة في ظل الصراع العربي الإسرائيلي الطويل الأمد، مما أعطى لذلك الموقع دورا وظيفيا في عدة اتجاهات ومسارب، وبالتالي فإن اشتراك الأردن في المشاريع السياسية والأحلاف العسكرية، كمشروع الشرق الأوسطي والشراكة المتوسطية وعلاقته مع حلف الأطلسي، كانت ميزة ؛لما يتمتع بها الموقع الأردني كطريق موصل إلى تلك المناطق وما يتميز به من ديمومة الأمن والاستقرار، وبالتالي فإن أهمية الموقع الأردني تظهر في محيطه العربي من خلال تعزيز الأمن العربي باعتباره موقعا عازلا بين الكيان الصهيوني وعامل ضبط للتوازن في المنطقة، وتحمله الأعباء والآثار الناتجة عن عملية الاحتلال الصهيوني لفلسطين وما نتج عن ذلك من آثار وإفرازات كثيرة، بحيث أصبحت القضية الفلسطينية شغله الشاغل. (البدري،2007، ص174).

وفي ظل الظروف الحالية والمرحلية وما تشهده المنطقة من تغيرات وتفاعلات وتحولات كبيرة وصراعات أيدلوجية وسياسية، وما رافقها من إفرازات كثيره مثل الإرهاب والتطرف واللجوء من السكان المجاورين، نتيجة الثورات العربية وبالأخص الأزمة السورية، كل ذلك أثر على حركة صانع القرار السياسي الأردني وعلى توجهاته الخارجية وقيّد من خياراته وتطلب منه عملا من حيث حماية حدوده والحفاظ على أمنه واستقراره الداخلي. (الوريكات،2016، ص41).

2-العامل السكاني:

يعد العامل السكاني من العوامل المؤثرة على سلوك الدولة الخارجي، حيث يوفر التعداد الضخم لسكان الدولة أساسا بشريا للنمو الاقتصادي، وبناء القوة العسكرية وخاصة إذا توفرت الموارد الطبيعية فحجم السكان لا يكون ذا أهمية إلا إذا كان متصلا ومرتبطا بعوامل أخرى؛ لذا فإن الحجم المناسب للسكان يكون فيه التناسب والتوازن بين السكان والموارد الطبيعية المتاحة (سليم،1998، ص156).

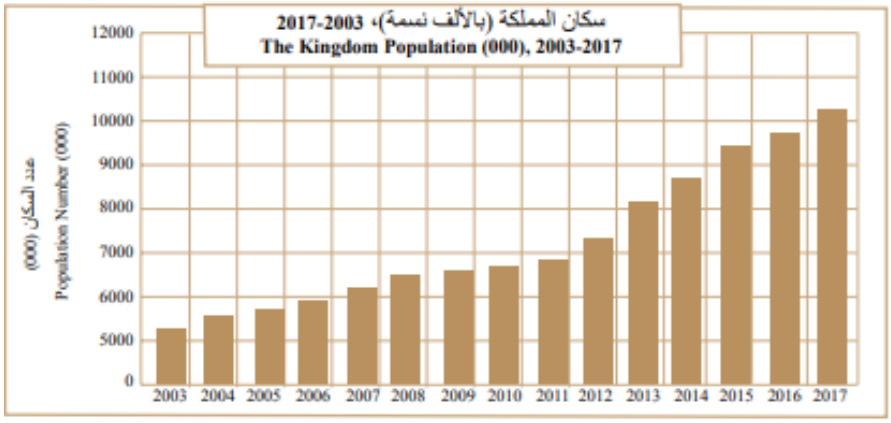
وتشير البيانات السكانية وحسب دائرة الإحصاءات العامة بأن عدد سكان الأردن وصل إلى10,010,462 مليون نسمة رسميا وذلك لنهاية عام 2017 ووفق الإحصاءات فإنه بلغ عدد المقيمين من الجنسيات الأخرى في الأردن 3 ملايين مقيم بواقع 30% ، وأن الارتفاع الكبير يعود إلى موجات اللجوء إلى المملكة، ويأتي عدد اللاجئين السوريين في المرتبة الأولى ب نحو1.3 مليون سوري وغالبيتهم يقيمون في محافظات الشمال.(النسور،http://alrai.com/، 2017).

فالمجتمع الأردني يتكون من مجموعة من الأطياف والأقليات الأخرى والتي ساهمت في الانخراط والعمل في ذلك المجتمع وبنائه والمحافظة على العادات والتقاليد، فالشركس والشيشان والأكراد والتركمان والدروز والأرمن يمتد معظمهم إلى ما قبل تأسيس الدولة الأردنية عام 1921 وهذه الأقليات لم تشهد ضدها أي حالة من الانحياز أو التهديد، وشكلوا حالة فريدة من الانسجام والتناغم والتكاتف مع الأطياف الأخرى في المجتمع الأردني (الحوراني،2015، ص ص 449-450).

وتعرض الأردن للعديد من الهجرات القسرية نتيجة الحروب والنزاعات في المنطقة فالهجرات الفلسطينية التي بدأت مع الاحتلال البريطاني الفلسطيني ابتداء من 1917 حتى نكسة 1948 ثم نكبة 1967 لعبت دورا حاسما في زيادة عدد السكان، وفي تغير التركيبة السكانية وتفاعلوا مع المجتمع الأردني وأضافوا خبراتهم الفنية والمهنية (المحافظة، عبد الرحمن، عبد الحي،2006، ص24).

الجدول رقم (1):

عدد سكان الأردن



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام، 2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أعداد السكان في الأردن قد بدأت بالازدياد من عام 2003 وخاصة بعد الحرب الأمريكية على العراق، وثورات الربيع العربي في الدول المجاورة للأردن، وخاصة اللجوء السوري مما انعكس سلبا وأدى إلى الضغط على الخدمات والمرافق العامة وازدياد نسبة الفقر والبطالة بين التركيبة السكانية الأردنية نتيجة الإخلال بمعادلة الموارد والسكان.

3-العامل الاقتصادي:

يعاني الأردن من أزمة اقتصادية خانقة حيث ترتفع مؤشرات البطالة والمديونية العامة والعجز في الموازنة وتراجعت المساعدات الخارجية وارتفعت تكاليف اللجوء السوري المتزايد بالإضافة إلى الضرائب المتلاحقة على المواطنين، فالاقتصاد الأردني من الاقتصادات الناشئة المفتوحة على العالم الخارجي، وهو يعاني من تداعيات الأزمات التي تحدث دوليا وإقليميا، والاقتصاد الأردني اقتصاد غير منتج، ويعتمد على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة وبعض الصناعات الاستخراجية كالأسمدة والفوسفات والبوتاس والأدوية، ناهيك عن ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض حجم المساعدات الخارجية وخاصة من الدول الخليجية، لكن المشكلة الأكبر هي ارتفاع تكلفة إيواء اللاجئين السوريين والذي شكل ضغطا كبيرا على المرافق الصحية والتعليمية (الخصاونة، http://studies.aljazeera.net، 2017).

وكان الملك واضحا وصريحا في رؤيته للتحديات الاقتصادية التي تمر بها المملكة، وتجسد ذلك من خلال ما جاء في خطاب العرش وافتتاح أعمال الدورة

العادية الثالثة لمجلس الأمة الثامن عشر، إذ أكد ما يلي: أن الأردن يمضي بإرادة وتصميم إلى ثقافة صناعة الفرص والاعتماد على الذات، وبهذه الروح نتمكن من إنجاز مشاريعنا الكبرى من طاقة وبنية تحتية وجذب للاستثمار ودعم للزراعة، وأهم ما ننجزه في هذا الميدان هو تحفيز روح التميز والإخلاص في العمل وإتقانه، وعلى الحكومة العمل على ترجمة نهج اقتصادي واقعي يحفز النمو ويعزز الاستقرار المالي والنقدي ويعالج تفاقم المديونية ويستقطب الاستثمارات لتوفير فرص العمل للأردنيين، والعمل على إيجاد اقتصاد منيع في نمو مستمر يتميز بالانفتاح والمرونة .(http://www.senate.jo, 2018)

وعلى ضوء الموازنة العامة للعام 2018 والأسس التي بنيت عليها فهناك توقعات اقتصادية للاقتصاد الأردني لعام 2018حيث بلغ حجم النفقات (9) مليارات دينار، وقدرت الإيرادات العامة والمنح الخارجية لعام 2018 بـــ 8.5 مليار دينار ويتوقع أن يكون عجز الموازنة 543 مليون دينار ما نسبته 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي وأن تقدير معدل النمو الاقتصادي لعام 2018 هو2.5% وبلغ معدل التضخم 1.5% ونمو الصادرات الوطنية بنسبة 5.5% والمستوردات السلعية 2.6% وتوقع ارتفاع نسبة الفقر والذي يبلغ 14.6% ونسبة البطالة الذي وصل إلى 18.5%وتراجع المنح الخارجية نسبة 10% لتبلغ 700 مليون دينار والزيادة في الضرائب والرسوم ستؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات والاستمرار في تحمل اللجوء السوري والذي يشكل ضغطا على الموازنة في ظل الدعم والتراجع من قبل المجتمع الدولي للأردن. (الرفاتي،http://www.alghad.com، 2018).

4-العامل الأيدلوجي:

جاء في نص المادة (2) من الدستور الأردني 1952 أن الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية (الدستور الأردني 1952)، فقد تصدر الإسلام أولويات الخطاب السياسي الأردني وقد ظهر جليا من خلال رسالة عمان ومبادئها، والتي كشفت مضامينها عن قيم التسامح في الدين والعدالة بين الجميع واحترام المواثيق،

والتوازن والاعتدال كيف أن هذا الدين يركز على الوسطية، بعيدا عن الغلو والانحراف والتطرف وينطلق الخطاب السياسي الأردني من منظور أردن الحاضر والمستقبل، وأن الإنسان هو الهدف في التنمية الشاملة ولذلك يشكل إصدارها مؤهلا تاريخيا ليؤسس خطابا إسلاميا حضاريا يتجاوز الحدود الجغرافية، ويتوجه لكل زمان ومكان بمعزل عن الجنس أو اللون أو العرق أو اللغة. جاء الخطاب السياسي الأردني ممثلا بالملك يعالج أفكارا ويعالج جوانب متعددة قد تعد مرتكزاتٍ وأسسا للسياسة الأردنية على المستويين الداخلي والخارجي، وينطلق من خلفية تاريخية وحضارية وثقافية وأيدولوجية، لإيجاد حالة من الوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني والثقافي لدى المواطن الأردني ،والتأكيد بأن رسالة الإسلام هي القائمة على الاعتدال والتسامح، ولذلك جاءت رسالة عمان تدعو إلى الوسطية والاعتدال والتسامح والابتعاد عن التطرف، ومحاربة التطرف الفكري وأن المذهب هو السني المعتدل الموجود في الأردن والقائم على الوسطية في مجالات الحياة كافة.(الفايز،2017،ص-ص69-71).

وبالتالي أخذ الأردن على عاتقة واجب الدفاع عن قيم الوسطية والحث عليها بوصفها ثوابت تنطلق من تعاليم الدين الإسلامي، لتعزيز الحوار ونبذ كل ما من شأنه أن يبث الفرقة في صفوف أبناء الوطن، والعمل على إقامة المؤتمرات التي تدعو إلى الوسطية في الفكر والثقافة، واعتماد مقررات المؤتمرات التي عقدت في عدة بلدان عربية وتعميمها واعتماد رسالة عمان، وتبنيها عن طريق أجهزة الإعلام والتربية والتوجيه؛ لذا نجد أن التطرف أصبح السمة الأبرز لما يجري في العالم وما رافقه من ممارسات الإرهاب والتي أصبحت سلوكا عمليا وتطبيقيا للمتطرفين والمتعصبين من قتل وتدمير واعتداء على المدنيين الأبرياء,(تاريخ الأردن،2016، ص ص92-97).

فقد كانت الرسالة الأردنية واضحة وعلى لسان الملك وللعالم أجمع وأثناء إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السبعين في 28 أيلول 2015، حيث أكد بأن حربنا العالمية اليوم ليست بين الشعوب أو المجتمعات أو الأديان بل

هي حرب تجمع كل المعتدلين من جميع الأديان والمعتقدات ضد كل المتطرفين من جميع الأديان والمعتقدات، إن مستقبل العالم كما نتطلع إليه جميعا يتعرض لتهديد خطير من الخوارج أولئك الخارجين عن الإسلام وقيمة الإنسانية النبيلة، حيث وصل بهم الأمر اليوم إلى تهديد المجتمع العالمي بأسره، فهم يستغلون الاختلافات الدينية لتقويض أسس التعاون والتراحم بين بلايين الناس من جميع الأديان والطوائف ممن يعيشون متجاورين في العديد من بلداننا، كما تستغل هذه العصابات الخارجة عن الإسلام حالة الانغلاق والشك بين أتباع مختلف الديانات والمذاهب للتوسع وبسط نفوذها، والأسوأ من كل ذلك أنهم يمنحون أنفسهم منطلق الحرية لتحريف تأويل كلام الله وتبرير جرائمهم البشعة, وجاءت الأوراق النقاشية كذلك داعية إلى الوحدة الوطنية , وبناء ديمقراطية متجددة, وسيادة القانون, ونشر الوعي بين المواطنين, والتركيز على العلم من أجل التقدم والتطور والعمل على توحيد الصفوف, تجنبا للأخطار الخارجية(https://kingabdullah.jo,2018/).

ويمكن القول ان الأيدلوجية الأردنية كانت قبل رسالة عمان تنطلق من خلال مظاهر معينة, وتتمثل في دعم القضية الفلسطينية, وإقامة المؤتمرات, والمشاركة في دعم القضية الفلسطينية, والإشراف على المقدسات الاسلامية في القدس, وبعد رسالة عمان كان هناك وصاية مباشرة من قبل الأردن على المقدسات الإسلامية في القدس بقيادة جلالة الملك, وتقديم المساعدات الانسانية, والدفاع عنها في المحافل الدولية, مما أغضب إسرائيل حيث سيكون التعامل مع الأردن كدولة معترف بها وفاعلة على الساحة الدولية بخلاف منظمة التحرير الفلسطينية الغير معترف بها دوليا.

5-العامل العسكري:

يرتبط العامل العسكري بالقدرة للدولة ومدى إمكانياتها على توظيف قدراتها وقوتها وترسانتها كمًّا ونوعا، ودور القيادة العسكرية ومستواها ومدى اعتمادها على

غيرها وتماسكها وتأثير الإمكانيات الاقتصادية والبشرية للدولة ،وبذلك تعتبر عوامل تؤثر بالسياسة الخارجية للدول وأداة فاعلة وحاسمة بالسياسة الدولية (الرمضاني،1991، ص ص187-193).

حاول الأردن منذ تأسيسه إنشاء قوة عسكرية تستطيع حفظ الأمن الداخلي والمحافظة على النظام، ومنع الاعتداءات الخارجية على أراضيه ولم يكن له أهداف توسعية، فصغر مساحة الأردن الذي حرم من العمق الاستراتيجي، أدى إلى تحديد خيارات صانع القرار السياسي فليس أمامه خيارات ومناورات كبيرة من أجل إنجاح أي تحرك عسكري لاحقا إلى الضعف المبني للقدرة العسكرية من ناحية التسليح قياسا بالدول المحيطة وخاصة الكيان الصهيوني. (الهزايمة،1999، ص ص50-51).

إن وجود الموقع الجغرافي للأردن جعله في منطقة من الصراعات والنزاعات والحروب المتمثلة في الكيان الصهيوني، فاعتماد الأردن على الاستيراد الخارجي في قضايا التسلح والعجز المادي في تأمين نوعية السلاح المرغوب فيه واللجوء إلى المساعدات الخارجية والجيش الأردني يفتقد إلى حالة التوازن العسكري على مستوى الدول المحيطة به، كل هذا يجعل الأردن مرهونا بإدارة سياسات الدول المصدرة للسلاح ومدى تحكمها بنوعية وحجم السلاح ومدى تطبيق سياساتها ومصالحها (الهزايمة،1999، ص ص 103-104).

وفي ظل الأوضاع الأمنية الراهنة والمستمرة والصعبة المحيطة بالأردن، ونظرا لما يمثله الأردن من قيمة جيوسياسية وما شكلته هذه الأوضاع من تهديد لأمنه واستقراره، إضافة إلى عامل قلق أمني جديد للأردن تمثل في الحرب الأمريكية على الإرهاب، ودخول الأردن في التحالف الدولي لمحاربة داعش ومشاركته في التحالف العربي في اليمن وما تبعها من رياح الربيع العربي، وغيرها من الصراعات الإقليمية بين القوى الفاعلة في المنطقة أو بين الدول العربية بعضها مع بعض، كل هذا تطلب من الأردن أن يتخذ الإجراءات الأمنية المناسبة التي تحفظ أمن بلاده واستقراره والحفاظ على حدوده من الاختراق والعمل على تدعيمها

بالموارد الاقتصادية من أجل سد الحاجات الأمنية اللازمة لأي طارئ، (الأردن في إقليم عاصف التحديات والسياسات الخلاقة، 2014،ص ص 7-9).

لذا نجد أن هناك اهتماما نوعيا بالمؤسسة العسكرية والعمل على تفعيلها وتطويرها بما يتواكب مع التفاعلات التي تحدث على الساحة الإقليمية، وذلك من خلال التقليص من الاعتماد على التسلح الخارجي، ومن خلال إنشاء مركز عبدالله الثاني للتصميم والتطوير لتصنيع المعدات العسكرية والمدنية وتبني نهج وسياسة التصنع العسكري الدفاعي، وإنشاء مراكز إدارة الأزمات للتعامل مع الأزمات المحلية والإقليمية والدولية، ومواكبة التطور الإلكتروني في المؤسسة العسكرية والانتقال من الجيوش الجرارة والتقليدية إلى المتقدمة التي تعتمد على الأداة التكنولوجية في القتال، وبالتالي لم يقتصر دور المؤسسة العسكرية في مهامه وأدواره المتمثلة في الدفاع عن حدود الوطن وصد العدوان، بل امتد بالوقوف مع الأشقاء العرب في أزماتهم وبدأ الطابع الإنساني يأخذ منحى آخر، بل تعدى ذلك إلى أدوار تنموية وإنسانية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي(التاريخ الأردن،2016 ص ص 128-130).

وفيما يتعلق بآخر الإحصائيات التي تتعلق بالجيش الأردني لعام 2018 فيحتل المرتبة رقم 72 على قائمة أقوى جيوش العالم والتي تضم 133 دولة وفقا لموقع غلوبال فيربو ويصل عدد جنود الجيش الأردني إلى 170 ألف منهم 65 ألف احتياط ويصل للخدمة العسكرية من عدد السكان2.8 مليون شخص. وتمتلك القوات الجوية 260 طائرة حربية بينها 46 مقاتلة و74 طائرة هجومية إضافة إلى طائرات الشحن العسكري وطائرات التدريب، ويمتلك الجيش الأردني 134 بينها 47 مروحية هجومية بالإضافة إلى 1321 دبابة و2457 مدرعة و88 منصة إطلاق صواريخ، ويتكون الأسطول الأردني من 37 سفينة حربية منها 27 سفينة دورية (<https://arabic.sputniknews.com/militar,2018).

4.3 العلاقات الأردنية الخليجية:

إن العلاقات الأردنية الخليجية تقدم نموذجاً فريداً في الاستمرارية والتعاون على الرغم من التحديات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والأمنية التي تعصف بالمنطقة، وما تبعها من أزمات إقليمية، وسوف يتم التوقف عند عدة محاور بين الطرفين من خلال معرفة مجالات التعاون والقواسم والروابط المشتركة ومن خلال التطرق إلى المجال السياسي والاقتصادي والأمني ومدى التأثير في كل المجالات على العلاقة بين الجهتين إلى أن للعامل الاقتصادي دورا حيويا لما يضفي من نوع من توثيق العلاقة من خلال المصلحة المتبادلة بين الطرفين؛ لذلك سيتم تناول العلاقة ما بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال عدة محاور معينة والتي تعد حجر الزاوية في تنمية العلاقات بينهما وتعزيز أطر التعاون المشترك بما يعزز الثقة والتشاركية إلى المستقبل.

لقد اتفق دارسو العلاقات الدولية على أن السياسة الخارجية تتسم بخصائص محددة، فهي تعبر عن التوجهات الخارجية للدولة فهي موجهة للعالم الخارجي من قبل الدولة المعنية، وهي تعبر كذلك عن السياسة الرسمية للدولة، ويتبناها الجهاز التنفيذي وتتسم بالبعد الهدفي والطابع البرامجي، ولها جانبان البرامج المعلنة والسلوك التطبيقي والبعد الاختياري وغيرها، وتتسم بأنها سياسة معلنة، ويتم تحليلها عبر تحليل السياسات والتصريحات المعلنة الرسمية؛ لذا تسعى السياسة الخارجية للدول للتحقيق وحماية الأمن القومي للدولة وتأمين المصالح الاقتصادية وتحقيق النفوذ السياسي والبعد الأيدلوجي (الخطيب 2017،ص3).

1-المحور السياسي والاستراتيجي بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي

يتشابه الأردن مع دول مجلس التعاون الخليجي بمحصلة كثير من الظروف والعوامل والأحداث التاريخية والإقليمية والدولية التي شكلت إطارا عاما في تشكيل العلاقات فيما بينهما، وأثرت على السياسات المتخذة من قبلهما، فالاستعمار الأوروبي للمنطقة العربية والهيمنة البريطانية، بالإضافة إلى الاحتلال الصهيوني

لفلسطين وما نتج عن ذلك من حروب بين العرب وإسرائيل، والهيمنة الأمريكية على لعالم بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية بشكل خاص، والعمل على تعميق الجذور الإسرائيلية في المنطقة والمشاريع والأحلاف العسكرية، جميع ما سبق شكل نوعا من التفاعل فيما يخص المستجدات منذ التي فرضتها الأحداث السابقة، فالأردن يشترك مع دول الخليج في كثير من المنظمات الدولية والإقليمية، منها جامعة الدول العربية والميثاق العربي المشترك وعضو في منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤتمر عدم الانحياز وعضو في هيئة الأمم المتحدة، وينتمون إلى دول العالم الثالث، وبالتالي القواسم المشتركة كثيره من زمن بعيد، منها الجغرافية والاقتصادية والتاريخية والسياسية والأمنية التي كانت ركيزة أساسية في عملية تشكيل العلاقات الإيجابية والسلبية بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، ونتاجا لمسابق تأسست تلك العلاقات على الوضوح والتعاون المتين والتنسيق الدائم والمصالح المتبادلة(الفلاحات، 2006، ص ص 97-98)

تتميز العلاقات الأردنية السعودية بكثير من القطاعات عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي لأسباب تاريخية وجغرافية واقتصاديه واجتماعية وأمنيه، فالسعودية تعد ركيزة استراتيجية في المنطقة ورائدة في العمل الإسلامي والعربي، فمنذ حكم الأمير عبدالله الأول مؤسس المملكة آنذاك كانت العلاقة بين البلدين يشوبها التوتر والحذر والشك، ألا أن العلاقات عادت إلى طبيعتها في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي حيث قامت العربية السعودية بدعم الاقتصاد الأردني في العديد من المحطات التاريخية السابقة وزاد حجم التعاون بين البلدين لغاية1970. كذلك برز التنسيق والتعاون جليا بين الأردن والسعودية في الحرب العراقية الإيرانية، ألا أنه قد تباينت وجهات النظر بين العربية السعودية والأردن أثناء الاجتياح العراقي للكويت عام 1991 من حيث طبيعة التدخل الأجنبي في المنطقة العربية، إذ رفض الأردن رفضا قاطعا التدخل الأجنبي والخيار العسكري، وارتأى اقتصار حل الأزمة بين الأشقاء العرب بالطرق الدبلوماسية في حين أيدت المملكة العربية

السعودية التدخل الأجنبي لردع العدوان العراقي، إذ اعتبرت العدوان ليس على دولة خليجية واحده وإنما على دول الخليج كاملة (الفلاحات,2006، ص ص 33 34).

لهذا فقد اعتبرت مرحلة الاحتلال العراقي للكويت 1991/1990 مرحلة مهمة في تاريخ العلاقات العربية بشكل عام والعلاقات الأردنية مع دول الخليج على وجه الخصوص، فالدول العربية كانت رافضة للسلوك العراقي، وكان هنالك تفاوت في ردود الأفعال بين الدول العربية على الاجتياح العراقي للكويت، وقد اعتبرت المملكة العربية السعودية المرجعية الأولى في قيادة الخليج العربي؛ لذا فقد عمل الأردن على السعي لتلافي حدوث صراع بين العراق والكويت، والالتزام بالحياد التام وإنهاء حالة الصراع والتوتر وإنهاء الأزمة وأن يكون إنهاء الخلاف عربيا وداخل البيت العربي دون تدخل من أطراف أخرى، إلا أن الأردن وجد نفسه أمام تحديات داخلية من حيث أن الرأي العام والشعبي يقف إلى جانب العراق نتيجة مواقفه القومية من الأردن ونتيجة الدور السلبي للكويت، بالإضافة إلى أن الموقف الأردني قد كلفه كثيرا في علاقاته مع دول الخليج ومع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي واقعه الاقتصادي كاد أن يؤدي به إلى حافة الهاوية فشاب تلك العلاقة نوع من الفتور والتراجع، فاستمرت المقاطعة الخليجية للأردن لمدة خمس سنوات عدا الكويت عشر سنوات، وعادت الأمور إلى مجاريها بعد التدخل الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (الهياجنة، 2006،ص12).

كذلك فقد ساهم الأردن بموقعه الاستراتيجي في تعزيز الأمن والاستقرار لدول الخليج كافة فقد شكل الأردن خط الدفاع الأول كدولة عازلة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل، ووقف سدا منيعا ضد التوسع والأطماع الإسرائيلية، فالأردن يشكل عمقا استراتيجيا لدول المنطقة والخليج بشكل خاص، وكذلك دول الخليج تُعتبر عمقا استراتيجيا لدى الأردن، وارتباطه بأطول حدود مع المملكة العربية السعودية حيث شكل مع باقي دول الخليج وحدة الدين والأرض واللغة والتاريخ والمصالح المشتركة وتشابه البنى الاجتماعية والأنظمة السياسية، (المشاقبة,2002،ص23).

تأسيسا على ما سبق وما تجسده أبجديات وقواعد وقيم وأخلاقيات التعاون وأواصر التكافل بين الأردن ودول الخليج، فالتوترات والتطورات الأمنية التي شهدتها العديد من الدول العربية، وفي مقدمتها الغزو الأمريكي للعراق 2003 ناهيك عن الأطماع التوسعية لإيران والاختلافات المذهبية وما تشكله إيران من خطر يهدد أمن الخليج، ويشغل صانع القرار في دول الخليج خاصة بعد التمدد الإيراني الذي حصل بعد الغزو الأمريكي للعراق، والتواجد الكثيف للطائفة الشيعية في بلدان الخليج العربي وسيطرة الحوثيين على اليمن، وتهديد أمن الخليج والبحر الأحمر والأمن القومي العربي بالإضافة إلى الاحتجاجات والثورات الشعبية التي حصلت في بعض الدول العربية، وما أفرزته من نتائج سلبية على جميع الأطر السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، والقضية الفلسطينية وبالأخص الصراع العربي الإسرائيلي، جميع تلك الملفات لها آثارها على الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، التي تستدعي أكثر تقاربا وتفاهما والعمل على التشاور وتفهم الأمر الواقع (لوتاه, 2018 ص ص 183-187).

2-المحور الاقتصادي:

امتازت العلاقة الاقتصادية بين بلدان مجلس التعاون الخليجي والأردن بالشمولية، فهي تغطي محاور التعامل الاقتصادي كافة من قوى بشرية وموارد طبيعية ومنتوجات وخدمات، وهذه العلاقة بدأت تأخذ وضعها بعيدا عن هيمنة النفط التي كانت سائدة في العقود الماضية، وأصبحت التجربة الاقتصادية مقبولة لدى المجتمع الخليجي، فالدعوة التي وجهت للأردن للدخول إلى منظومة مجلس التعاون الخليجي، تعتبر نقطة تحول في الموقف الخليجي في ضم دولة جديدة إلى هذا الكيان، وبذلك تعتبر حاجة خليجية، وتعني أن بلدان مجلس التعاون الخليجي تعي مسؤولياتها في الحفاظ على كيان المملكة الأردنية الهاشمية، واستقرارها؛ لأن في ذلك مصلحة خليجية، وأن التريث في هذه الدعوة للتدرج بعملية الانضمام لا يعني التخلي عن الفكرة وإنما إعطاء مزيد من الوقت لتحقيق التقارب والتوازن بين المؤسسات، حيث إن هناك نوعا من التباين في الأنظمة الاقتصادية والضريبية

والجمركية بالإضافة إلى الاتفاقيات السياسية والدبلوماسية لدى كل الأطراف(الجنابي،2013،ص180).

ولعب عامل النفط دورا مهما في التأثير على العوامل الأخرى، في العلاقة بين الطرفين حيث تشكل منطقة الخليج مصدرا مهما وعامل حسم ومفترق طرق فيما يخص إنتاجه للنفط والغاز، فالمعونات المالية مستمرة من قبل دول الخليج للأردن، وأصبحت الأردن مقصدا لدول الخليج خاصة في قطاعات التعليم والسياحة والاستثمار والصحة والتجارة والتصدير والاستيراد، بالإضافة إلى العمالة الأردنية الموجودة بكثرة في دول الخليج ،وما عملته من إضافة نوعية هناك ومن خبرات علمية بالإضافة إلأى تحويلات الأردنيين من العملات الصعبة(بدران, 2012،ص45)

الجدول رقم (2):

صادرات الأردن مع دول الخليج (ألف دينار)

البلـــــــــــــد	2013	2014	2015	2016	2017
الدول العربية، منها:	2،571،718	2،656،370	2،444،034	2،141،905	2،075،170
السعودية	651،685	708،859	787،316	646،625	571،510
الإمارات	192،287	201،390	227،991	237،285	203،513
الكويت	95،969	122،833	210،459	231،082	239،754
قطر	92،600	104،802	109،930	119،576	114،584
البحرين	34،117	41،327	44،046	41،206	43،339

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الشهرية،2013-2017

5.3 الدبلوماسية كإحدى أدوات السياسة الخارجية الأردنية

استطاعت الدبلوماسية الأردنية أن تعطي مساحة واسعة للحراك الدبلوماسي الأردني، مما جعل الأردن محورا رئيسيا ترتكز عليه التسويات الإقليمية والدولية، ومما أعطى الأردن دورا توظيفيا لكل مخرجات الحوار الدولي في المنطقة، وسهل على الأردن أن تكون حاضرة بالتوافق التام من كل التجاذبات الإقليمية والدولية،

وذلك استنادا إلى البراغماتية السياسية المتبعة في الدبلوماسية الأردنية، والمرتكزه على التوازن والسير على طريق متوازن في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة، وبالتالي فإن قيادة الملك أصبحت في السياسة خارجية رقما صعبا في المعادلة الإقليمية، وحصنت تماسك جبهته الداخلية وحافظت على ثوابت السياسة الخارجية الأردنية المرتكزة على محورية القضية الفلسطينية ومحاربة الفكر المتطرف والعدمي واستكمال مهام الإصلاح الشامل ((الدوايمة،Alraicom،2018).

أشكال الدبلوماسية الأردنية

وتتخذ الدبلوماسية الأردنية عدة أشكال وذلك من خلال طبيعة المهام والواجبات المتعلقة بطبيعة عملها وفي ضوء الظروف والمستجدات التي تحصل في البيئتين الإقليمية والدولية وخاصة في ظل الظروف الحالية الصعبة سياسيا واقتصاديا (الشياب،2010,ص ص 115-116).

1-دبلوماسية القمة

تميل الدبلوماسية الأردنية إلى التعاون والتشارك والارتقاء بالعمل العربي المشترك وذلك من خلال اشتراك الأردن في جميع مؤتمرات القمة العربية والإسلامية وعدم الخروج عن النهج العربي، كذلك مشاركته في اجتماعات هيئة الأمم المتحدة ويبدي تعاونا واضحا في مختلف القضايا التي تهم الأسرة الدولية مثل الإرهاب ونزع السلاح وحقوق الإنسان والبيئة وتعزيز حوار الأديان والثقافات والحضارات وحفظ السلم والأمن الدوليين والاشتراك في المؤتمرات الدولية للسلام في الشرق الأوسط في مدريد عام 1990 ومعاهدة سلام مع إسرائيل 1994 والتأكيد على أن السلام خيار استراتيجي لا يمكن التنازل عنه والتأكيد على القضية المركزية القضية الفلسطينية التي تعد على رأس أولويات الدبلوماسية الأردنية والتأكيد على ضرورة حلها بالطرق السلمية وحسب الشرعية الدولية.

2-دبلوماسية الثنائية

يقيم الأردن علاقات كثيرة مع أغلب دول العالم وذلك من خلال الزيارات المتبادلة والتمثيل الدبلوماسي المتبادل بالإضافة إلى المشاورات والمباحثات والقضايا

التي زادت الاهتمام المتبادل والتي تهم مصلحة الأردن وذلك يتضح من قوة التمثيل الدبلوماسي الأردني من المجالات المتعددة

2-الدبلوماسية الاقتصادية

تمثل الدبلوماسية الأردنية التي يقودها جلالة الملك أحد أهم الأدوات والأوراق المؤثرة التي يمتلكها الأردن والتي أسهمت في تعزيز مكانته الدولية وتوسيع شبكة علاقاته الخارجية، بطريقة من خلالها وضع الأردن على الخارطة السياسية والاقتصادية والاستثمارية العالمية وترجمة ذلك إلى حضور دولي فاعل ومؤثر، قاده إلى فتح آفاق واسعه من التعاون والشراكة مع الأقطار والهيئات الدولية وبما يخدم المصالح الوطنية، وذلك من خلال ترويج الأردن استثماريا واقتصاديا ومن خلال قوة خطابه وعرضه للفرص الاستثمارية والحوافز والمزايا التنافسية التي تميز البيئة الاقتصادية الأردنية بهدف استقطاب الاستثمارات الخارجية وتوطينها وإقامة الشركات التنموية والاقتصادية مع كبرى الشركات العالمية وجعل الأردن مركزا إقليميا للعديد من النشاطات الصناعية والتقنية والفنية والتدريبية بحيث يصبح بوابة للأعمال والتجارة الإقليمية والدولية (الدعجة،www.factjo.com، 2018).

3-الدبلوماسية البرلمانية

وتعتمد الدبلوماسية البرلمانية الأردنية على منهج التقارب فهي تعمل بتركيز على ما من شأنه أن يصنع التقارب في العلاقات بين الأردن والدول العربية والدفاع عن القضايا العادلة للشعوب والعمل على تقديم المبادرات التي من شأنها الارتقاء بالتعاون الدولي ومن خلال تناول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وبالإضافة إلى المشاركة الفاعلة للمرأه في نشاطاتها والانفتاح على الثقافات والحضارات وكثافة المشاركات الخارجية والتمثيل الأوسع في الأنشطة الدولية ذات الصلة بالدبلوماسية البرلمانية، والتي من شأنها تعزيز علاقات الأردن مع باقي الأسرة الدولية وفي مختلف الأصعدة، وبالتالي تلك المشاركات والإسهامات جعلت من الأردن ذا ثقل دبلوماسي في المنطقة العربية وحظيت بالاحترام على مستوى البيئتين الإقليمية والدولية.(الشياب،2012،ص65).

4-الدبلوماسية السياسية

واجه الأردن تحديات مهمة بحكم موقفه الجيوسياسي وسط محيط ملتهب وتفاعلات إقليمية متداخلة أثرت على دوره الجيوستراتيجي وعلى خياراته الخارجية وفي ضوء الإمكانيات القليلة التي تتسم بالقدرة، فعلى مستوى القضية الفلسطينية وصفقة القرن كان الأردن في حالة قلق بشأن المطامع الإسرائيلية، ومع تعاظم التعنت الإسرائيلي والانحياز الأمريكي واستخدام وسائل دبلوماسية أظهر الأردن الحنكة من أجل صد المخطط الإسرائيلي الأمريكي وعدم حل القضية الفلسطينية دون الرجوع إلى الشرعية الدولية، وما رافقه من خلافات أردنية مع دول الخليج نتيجة الضغط على الأردن والقبول بالصفقة الأمريكية، ويعتبر إفشال القرار مصلحة أردنية، أما المحيط الملتهب وخاصة دول الجوار وما نتج عنه من ثورات واحتجاجات ونتج عنة موجات من اللجوء والنزوح فكان الأردن على الدوام يستخدم الوسائل الدبلوماسية من أجل التهدئة واستخدام الطرق السلمية واللجوء إلى الحلول الديموقراطية (الحمد،2018،ص110).

ساهم التطور الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات في توسيع مجال العمل الدبلوماسي، وخاصة خلال المرحلة الراهنة، وظهور أشكال جديدة في العمل الدبلوماسي، وبما تقتضي الحاجة والمصلحة، لذا أدى ذلك إلى تقليص الدور السياسي للدبلوماسيين لصالح اللقاءات المباشرة بين المسؤولين السياسيين، وما نتج عنه من تضاعف الزيارات الرسمية ومؤتمرات القمة، وإنشاء خطوط اتصال مباشرة بين المسؤولين وهو ما خلق دبلوماسية مباشرة بين قادة الدول والحكومات التي أدت إلى تقليص وظيفة الوساطة الدبلوماسية، وإلى دخول الرأي العام كمعيار أساسي وله وزنه في المفاوضات التي تجرى تحت مراقبة أجهزة الإعلام، وساهم إنشاء المنظمات الدولية المتعددة إلى بروز أدوار وأنماط وظيفية أخرى للدبلوماسية يتجاوز الأطر السياسية بين الدول ولتخلق مجالات أخرى منها الاقتصادية والبرلمانية، وفي الثقافة والتجارة والصحة والاتصالات ودبلوماسية حقوق الإنسان، نظرا للهدف الأسمى للدول هو تحقيق المصلحة الوطنية بشكل عام وتشعب في

العلاقات البينية بين الدول ومجالاتها المتعددة أدى بذلك إلى تطور في الوظيفة الدبلوماسية بشكل عام وفتح الآفاق أمام مسارات أخرى ومتعددة (بخوش2018،ص ص 94-95).

ويمكن القول وفي ضوء قلة الموارد وحجم الإمكانيات الأردنية من النواحي العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية أن الأداة الدبلوماسية الأردنية هي الأداة الوحيدة والفاعلة حيث كان هنالك تنوع واضح في أشكال الدبلوماسية الأردنية تبعا لتنوع الأحداث، وقد نجحت هذه البلوماسية بامتياز في كثير من الملفات والقضايا الإقليمية والدولية، وأدت أدوارا ووظائف بمهنية ومهارة فائقة وخاصة في ضوء ما تشهده المنطقة من ملفات ساخنه وتحولات متسارعة وتضارب في المصالح، ومع تعدد الوسائل والوظائف الدبلوماسية والمتمثلة في كثير من المجالات، حيث يصعب على الأردن أن يستخدم إحدى الوسائل والأنواع الدبلوماسية أو أن ينحاز لشكل معين عن آخر، فلدولة الأردنية أهداف ومبادئ سامية تتجلى في تحقيق مصلحتها العليا أولا وأخيرا، فقد تجد مصلحتها تارة في لقاءات القمة بين الرؤساء وقد تجدها أكثر نفعا في دبلوماسية متعددة الأطراف، وقد تجدها في الدبلوماسية الاقتصادية وغيرها الكثير من وسائل ومجالات الدبلوماسية، وبالتالي فالأردن يجد الوسيلة الأفضل استخداما من حيث ما توجد مصلحته وما يحقق تطلعات وأهدافه القومية وعلى جميع الأصعدة والمستويات، وبالتالي تميزت الدبلوماسية الأردنية بالتريث ولم تكن مبادرة أو متعاونة لأي خلاف والابتعاد عن التحيز في كثير من القضايا وتحترم سيادة الدول وتلتزم بالمعاهدات والمواثيق الدولية ونصوص القانون الدولي وتكون مبادرة دوما لحل أي خلاف يحصل بين الأطراف المعنية.

وبالتالي تميزت الدبلوماسية الأردنية بالمرونة والإيجابية ومن خلال تعزيز أواصر التعاون والأخوة مع الدول الأخرى, وخاصة في ظل الظروف الإقليمية الصعبة, فتميزت اقتصاديا من خلال تفعيل دور السفارات اقتصاديا, وجلب الإستثمارات وتوقيع الإتفاقيات المالية، كذلك أدت دورا آخر في مجال دبلوماسية حقوق الإنسان، وذلك بتعزيز مكانة الأردن ومدى التزامة بتوفير الحريات الأساسية

لأصحاب الرأي والفكر, واستخدام الدبلوماسي القمة من خلال إقامة العلاقات الطيبة مع أغلب بلدان العالم وإعطاء الصورة المشرقة للأردن.

ومن هنا نجد أن الموقع الجيوسياسي للأردن قد أثر بشكل أو بآخر على سلوك صانع القرار الأردني وفي ظل التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها الأردن وخاصة الظروف والتحولات الإقليمية المحيطة به والمتسارعة والتي أوجدت حالة من عدم الاستقرار في المنطقة، وشكلت عامل ضغط على الموارد والإمكانيات الأردنية المتواضعة التي أوجدت بنفس الوقت سياسة خارجية أردنية تتعامل مع تلك المتغيرات قائمة على التوازن والاعتدال والابتعاد عن التدخل في أي تطورات أو تداعيات تحصل في المنطقة, عمليا لقد مارس الاردن أدوات التفاوض والوساطة والأمثلة كثيرة إتفاقية عمان عام 1965 بين الاردن والسعودية, وهي إتفاقية تكميلية بخصوص الحدود السياسية والوساطة بين اليمن الجنوبي واليمن الشمالي عام 1965, والوساطة في أزمة الخليج الثانية بين العراق ودول الخليج الأخرى عام 1990, والمفاوضات في إتفاقية أوسلوعام 1993 وإتفاقية وادي عربة بين الاردن وإسرائيل عام 1994

فقد حظيت السياسة الخارجية الأردنية بالاحترام من الجميع وخاصة السلوكيات التي تصدر منها والتي تدعو دائما إلى نشر قيم السلام والمحبة والإخاء ونبذ التعصب والتطرف، ولما يكون له من دور في تعزيز الأمن والاستقرار والعيش المشترك، وأصبح الأردن يدفع ثمن مواقفه المعتدلة والقائمة على ميثاق جامعة الدول العربية واحترام مبدا سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية واللجوء إلى لغة الحوار في القضايا والاختلافات العربية العربية، مثال ذلك الأزمة الخليجية القطرية والأزمة السورية.

الفصل الرابع:

الأزمة الخليجية القطرية

سيتم في هذا الفصل مناقشة نشأة وتطور الأزمة الخليجية القطرية بالإضافة إلى المواقف الإقليمية والدولية والتباين والاختلاف في وجهات النظر، والتي تكون معبرة عن مصلحة كل طرف مع بيان وتحليل أبرز التداعيات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها تلك الأزمة على قطر ودول الحصار الأربع، وما شكلته من تأثير في مجمل القضايا المفصلية في المنطقة.

1.4 نشأة وتطور الأزمة الخليجية القطرية.

إن الأزمة الخليجية القطرية ليست حديثة العهد بل هي محصلة لكثير من الخلافات والمشاكل بين أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي منذ زمن بعيد، فالتاريخ يعطي وقائع بذلك الخصوص إبان عهد الاحتلال البريطاني الذي كان له دور كبير في تمزيق الوطن العربي خاصة في منطقة الخليج، إذ قام بخلق حدود مفعمة بالصراع حال دون وضع نظام أمني إقليمي بين دول مجلس التعاون الخليجي، وبنفس الوقت حالت تلك الخلافات دون تحويل المجلس إلى تكتل أمني سياسي اقتصادي كبير قادر على الموازنة مع القوتيين الإقليميتين الكبيرتين في الخليج إيران والعراق، لذا نجد أن الخلافات تحولت من صراع الجغرافيا إلى صراعات السياسة والنفوذ، بعد أن تم التوقيع في عام 1992 في مجلس التعاون الخليجي بين الدول الأعضاء على بيان أبو ظبي والذي كان في الحقيقة يؤكد على ضرورة حل النزاعات بالطرق السلمية وعدم شرعية السيطرة بالقوة على المناطق، والمملكة العربية السعودية هي صاحبة الوزن الإسلامي والاستراتيجي والثقل السياسي الأكثر فعالية وأهمية من غيرها من دول مجلس التعاون الخليجي، فهي تتمتع بدور كبير على مستوى المنطقة العربية، حيث نرى مدى تصادم الاستراتيجيات والأهداف والمصالح بين السعودية والأطراف الإقليمية الفاعلة في المنطقة مثل إيران وتركيا وإسرائيل، فالأنظار تتجه إلى السعودية للكثير من

المقومات والمؤهلات الكبيرة التي تحملها، ولا نغفل أنها أكبر حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة (ادريس،2014، ص ص68-70).

وفي المقابل كان لقطر خلافات عديده وفي مراحل مختلفة مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي خاصة المملكة العربية السعودية، ابتدأت بخلافات حدودية حيث حدثت مواجهة محدودة بين الدولتين عام 1992 أدت إلى مقتل ضابط سعودي وجنديين قطريين انتهت بسيطرة السعودية على منطقة الخفوس، كذلك الانقلاب الأبيض في قطر عام 1995 والذي أدى إلى تولي الأمير حمد بن خليفة الحكم خلفا لوالده الأمير خليفه بن حمد ولم تكن المملكة العربية السعودية راضية عن هذا الانقلاب، وفي عام 1996 قام الأمير خليفة بانقلاب فاشل ضد ولده الأمير حمد حيث اتهمت قطر لاحقا السعودية والإمارات والبحرين بدعم هذا الانقلاب كذلك إنشاء قناة الجزيرة الفضائية عام 1996 التي اهتمت بنقد الأوضاع العربية بشكل عام وأنظمتها السياسية بشكل خاص، وفي عام 2002 أبرمت قطر اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة قاعدة عسكرية تعتبر الأكبر في منطقة الخليج العربي في حين لم ترحب السعودية بالخطوات القطرية واعتبرتها مناكفة لها، وفي عام 2006 أبرمت قطر اتفاقيات أمنيه واقتصادية مع إيران ، إضافة إلى موقفها من عدم التصويت على فرض عقوبات على إيران في مجلس الأمن(مرسي،2017، ص35).

إن الدور القطري وما تطمح إليه أن تكون قوة إقليمية فاعلة على المستوى الإقليمي، نجد أن قطر تتمتع بقدرات اقتصادية هائلة وخاصة في مجال النفط وتعد أغنى الدول العربية في مجال الغاز الطبيعي بالإضافة إلى الاستثمارات القطرية الهائلة في الخارج خاصة في قطاعات المال والصناعة والزراعة وغيرها من العلاقات التجارية مع دول العالم، بالإضافة إلى الدور الإعلامي الكبير على مستوى دولي والمتمثل بقناة الجزيرة، وانطلاقا من تلك المقومات التي تمتعت بها قطر فقد لعبت دورا كبير على مستوى الإقليم، لذا نرى أن قطر أعطت مساحات كبيرة للسياسة الخارجية، فقد أقامت علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وتقاربت مع

إسرائيل بعد اتفاق أوسلو1993 وأقامت علاقات مع حركتي حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني ودول محور الممانعة إيران وسوريا، وقيامها بدور الوسيط في كثير من الصراعات والخلافات التي تحدث إقليميا خاصة على المستوى اللبناني والفلسطيني وغيرها من الصراعات الأفريقية، فقد تعاظم الدور القطري أكثر مع ظهور ثورات الربيع العربي وخلافها مع مصر لاحتضانها القيادات الإخوانية؛ لذا فقد أثارت الكثير من الجدل على حقيقة وطبيعة الدور الذي تسعى إليه قطر حيث كانت ثورات الربيع العربي بوابة لتوسيع دورها عبر التحالف مع تيارات الإسلام السياسي في الدول التي شهدت انتفاضات وأقامت صداقات مع زعامات التيارات الإسلامية، وبرز الخلاف بينها وبين السعودية والإمارات نتيجة ذلك التقرب من الإخوان المسلمين، وأصبح هناك نوع من التباعد بين قطر والمملكة العربية السعودية حيث تريد قطر أن تكون قوه إقليمية ذات وزن ودور إقليمي في ضوء الإمكانيات القوية التي تتمتع بها، وهذا التطور في الحجم القطري لا تقبله السعودية لأنه سيصبح موازيا لها من حيث الفاعلية والدور في المنطقة (مساعيد،2014، ص ص 53-55).

ومن هنا نرى أن الخلاف بين بعض أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي وقطر قد بدأ يأخذ منحنى من التأزم وذلك عام 2013 وبنظرهم أصبحت قطر تشكل مصدر خطر على أمن الخليج العربي، مما أدى إلى قيام بعض دول المجلس بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر، إلى أن تم التوصل عام 2014 لاتفاق الرياض بين خادم الحرمين الملك عبد الله ، والشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، وتم الاتفاق على مجموعة من الملفات وهي عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم إيواء أو تجنيس أي من مواطني المجلس ممن لهم نشاط يتعارض مع أنظمة دولته إلا في حال موافقتها، وعدم دعم الفئات المعارضة لدولهم، وعدم دعم الإعلام المعادي، وقطع الدعم عن الإخوان أو أي من المنظمات أو التنظيمات أو الأفراد الذين يهددون أمن واستقرار دول المجلس عن طريق العمل الأمني المباشر، أو عن طريق محاولة

التأثير السياسي، وعدم قيام أي من دول مجلس التعاون بتقديم الدعم لأي فئة كانت في اليمن ممن يشكلون خطراً على الدول المجاورة لليمن، وعدم الإخلال بنهج سياسة دول مجلس التعاون تجاه دعم مصر والإسهام في أمنها واستقرارها والمساهمة في دعمها اقتصاديا، وإيقاف جميع النشاطات الإعلامية الموجهة ضدها في جميع وسائل الإعلام بصفه مباشرة أو غير مباشرة. ولم تلتزم قطر بما تعهدت به من اتفاق، فتم اتخاذ إجراءات لتكليف وزراء الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي بإيضاح خطوة الأمر لدولة قطر، وتم عقد اجتماع في الكويت فبراير2014، لكن قطر رفضت ولم تستجب لاتفاقية الرياض مما استدعى من الدول الأربع السعودية والإمارات والبحرين ومصر سحب سفرائها من قطر؛ مما تسبب في أزمه بينهما رفضت قطر التهم المنسوبة إليها واعتبرتها مساسا بالسيادة القطرية (مرسي،2017، ص ص 38-39).

إلا أن الخلافات بدأت تتطور وتتعمق أكثر وأكثر بين الطرفين من خلال التطورات المتسارعة التي تحصل بالمنطقة ومن خلال تضارب المصالح والأهداف بين القوى الفاعلة في المنطقة، حيث كان التوتر الأكبر هو قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية وإغلاق المنافذ البرية والجوية والبحرية ومنع العبور في أراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية والتي بادرت بها الدول الأربع السعودية والإمارات والبحرين ومصرفي 5 يونيو2017، وقد تقدمت الدول الأربع المقاطعة بثلاثة عشر مطلبا بعد أن وجدت أن قطر ترفض مطالبها من وجهة نظر الدول المقاطعة والتي تتمثل بوقف قطر لدعم وتمويل الإرهاب، ووقف التدخل بالشؤون الداخلية لدول الخليج الأخرى، وإقفال قناة الجزيرة وقطع العلاقات مع إيران وإغلاق القاعدة العسكرية التركية ووقف الدعم القطري لجماعة الإخوان المسلمين والإسلام السياسي والعمل على طرد بعض الجماعات التي تحرض وتدعم الإرهاب خاصة، وأصدرت الدول المقاطعة لقطر قائمة بأسماء إرهابيين مقيمين على أرض قطر واشترطت السعودية ومعها الدول المقاطعة بتنفيذ الشروط المذكورة سابقا، ومع ذلك كان الرد القطري بالرفض واعتبرتها مساسا بالسيادة القطرية وسياسة فرض

ووصاية وتدخل في شؤونها الداخلية، ثم دخلت دولة الكويت على خط الوساطة وبإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية وتبعها وساطة الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا وغيرها من الوساطات ولكن دون حدوث أي جدوى في الخروج بأي حل يذكر للازمة(عزام،2017 ص61)

2.4 المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة

تباينت ردود الأفعال والمواقف الدولية وذلك نتيجة اتساع مسارات الأزمة وتعدد الأطراف المشاركة فيها ومدى الأثر الذي نشأ من تلك الأزمة وبالتالي سنتطرق إلى أبرز المواقف الإقليمية والدولية للأزمة الخليجية القطرية بدءا من المواقف العربية والموقف الأمريكي والإسرائيلي والروسي وموقف الاتحاد الأوروبي وانتهاء بالموقفين التركي والإيراني.

أولا: المواقف العربية من الأزمة.

بات مجلس التعاون الخليجي منقسما إلى أطراف متعددة: السعودية والإمارات والبحرين في جهة، وقطر في جهة ثانية، وكل من الكويت وعمان في جهة ثالثة، وأصبحت العلاقات السعودية القطرية أكثر خلافا وجدلية مما أثر على باقي الأطراف في منظومة مجلس التعاون الخليجي، عربيا نرى أن هناك ضعفا في الموقف العربي من الأزمة وفي مقدمة ذلك جامعة الدول العربية والتي لم تحرك ساكنا من أجل رأب الصدع أو محاولة التقليل من الوضع المتأزم بين الأطراف ولم تقم بتأييد أو معارضة أي من الأطراف وأعربت عن دعمها للوساطة الكويتية، إلى جانب تفاعلات ضعيفة بين الحياد وبين التعاطف مع قطر والتحفظ على مقاطعتها، تمثل في موقف المغرب، تونس، الجزائر، أما العراق والأردن فكانت مواقفها أشد وضوحا نسبيا فالعراق رافض لحصار قطر، والأردن متردد بين الانحياز للدول الأربع وبين الحرص على امتلاك ورقة التدخل مستقبلاً لرأب الصدع بين الطرفين، أما موريتانيا وجزر القمر فقد طردت السفراء القطريين. على العكس من ذلك كانت القوى الإقليمية هي الأحرص على التفاعل، فحرصت إثيوبيا على التزام موقف الحياد والدعوة للحوار والحل السلمي للأزمة. (إدريس، 2017.ص51).

ثانياً: المواقف الإقليمية من الأزمة

1-الموقف الإسرائيلي

تعلم إسرائيل أنها ستكون الرابح الأكبر من تلك الأزمة وبما يخدم مصالحها ومشروعها وما تطمح إليه من تغيير في الخارطة السياسية وانقلاب شامل في مسار التفاعلات الإقليمية فهي تسعى دائما لتعميق المشاكل والخلافات العربية العربية واختراق جميع المعاهدات والمواثيق الدولية، فهي مؤيدة للدول المقاطعة الأربع وأكثر تقاربا مع السعودية، وتعتبر أن هناك مصالح مشتركة بينهما، وما تجتهد إليه من تأسيس التحالف الإقليمي للحرب على الإرهاب والذي يعني إليها كل الأطراف المعادية للمشروع الإسرائيلي وبالتحديد إيران وحزب الله وحركة حماس، والهدف الأكبر تصفية القضية الفلسطينية والعمل على محاصرتها وخاصة في قطاع غزة، وترى أن قطر والتي ترتبط معها بعلاقات قديمة هي الداعم الأكبر لحماس ودعمها في المشاركة في النظام السياسي الفلسطيني ولكن الخوف الأكبر لديها هو أن استمرار الأزمة سيسهم في تفكك مجلس التعاون الخليجي والذي ترى به المنظومة الوحيدة التي عملت ضد إيران، وبنفس الوقت تريد رأب الصدع بين الأطراف الخليجية وذلك لضمان استمرار دعم المعارضة السورية والتي بدأت ظلال الأزمة الخليجية تمتد نحوها، وتريد إسرائيل امتداد الأزمات في المنطقة لأطول فترة ممكنة وخاصة الأزمة السورية، لأن الهدف من ذلك هو الابتعاد بقدر الإمكان عن القضية الأساسية ألا وهي القضية الفلسطينية(ادريس،2017،ص52).

2-الموقف الإيراني

رأت إيران أن تقف على الحياد الإيجابي من الأزمة التي تعصف بدول الخليج العربي وتغليب لغة الحوار والدبلوماسية، فبالرغم من أن علاقتها مع قطر لم تتسم يوما بالعداء إلا أن حالة القطيعة والتوتر بين قطر والسعودية التي تعد بحق خصمها اللدود في المنطقة من شأنها أن تخدم المصالح الإيرانية، والوقوف إلى جانب قطر من خلال فتح التجارة البينية معها وإمدادها بالمواد الغذائية والدوائية وذلك من خلال المساحات الواسعة والأرضية المناسبة التي توفرها هكذا أزمات لإيران

لتعزز من مكانتها ووضعيتها الإقليمية وتحقيق المكاسب الجيوسياسية ومن أجل نشر أيدولوجيتها في المنطقة واستخدامها كأداة للسيطرة والنفوذ في المنطقة، إذ شكلت الأزمة متنفسا استراتيجيا لإيران من خلال تشتيت ما كان يعتقد أنه تحالف إقليمي يتكون من السعودية والإمارات ومصر والبحرين وإسرائيل، من جانب آخر يهدف إلى تطويقها وفرض الحصار عليها، وترى أنها فرصه للوقوف بوجه كل من السعودية وإسرائيل لما تعتبره من خطر يتشكل من قبلهم، كذلك فقد استفادت إيران من الأزمة بتقاربها مع قطر وزيادة حجم التجارة والاتفاقيات معها، مع ذلك يبقى مستوى التهديد مرتفعا فمع جنوح السعودية إلى ممارسة سياسة خارجيه تتصف بالداخلية غير المحسوبة يوما بعد يوم، وفي ظل وجود إداره أمريكية شديدة العداء لإيران تبقى احتماليه التصعيد ضدها واردة. هذا وتدل الأزمة ضد قطر على حجم الشرخ الكبير في العلاقات العربية العربية وهو الأمر الذي سوف تعمل إيران على استثماره لمصالحها من خلال وقوفها على الحياد من جانب، وتسريع مخططاتها على الأرض خصوصا في الدول المنخرطة فيها بشكل مباشر كسوريا واليمن والعراق، لذا الهدف الأخير لديها هو الدخول في المنظومة الخليجية وتفكيكها ومن ثم إنجاح مشروعها والتوسع فيه على مستوى المنطقة، حيث كان هناك تحرك إيراني بعد الأزمة مباشرة من خلال زيارة وزير خارجيتها إلى تركيا لمناقشة تداعيات الأزمة الخليجية القطرية، بالإضافة إلى الاتفاق الإيراني الروسي حول رؤية موحدة حول الأزمة، ولكن هناك تصريحات إيرانية وعبر وزير الخارجية الإيراني تندد بالحصار المفروض على قطر (عوده،2017،ص132).

3-الموقف التركي

جاء الموقف التركي رافضا لسياسة المقاطعة الخليجية لقطر وفرض العقوبات؛ لأنها وجدت نفسها معنيه مباشره بهذه الأزمة مع قطر نظرا لمطلب دول الحصار الأربعة بإغلاق القاعدة العسكرية التركية ومطلب قطع العلاقات مع حركة الإخوان المسلمين الذي يعتبر ملفا مشتركا بين قطر وتركيا، والذي ظهر جليا خلال ثورات الربيع العربي. فقد حاولت من خلال التواجد عسكريا وتأكيد التمسك بقاعدتها

العسكرية في قطر من جهة ومحاولة التوسط لحل الأزمة والتهدئة مع المملكة العربية السعودية وفتح قنوات اتصال مع الكويت من جهة ثانيه بحيث تبقى أنقرة من خلال تلك المسارات في قلب المعادلة الخليجية. وأول ما قامت به تركيا أرسال المساعدات لقطر وفتح المجال الجوي معها كذلك تمرير البرلمان التركي سريعا لاتفاقيتين عسكريتين وقعتا أواخر عام 2014 و2015 وشملتا إنشاء قاعدة عسكرية تركيه في قطر وتدريب قوات الأمن القطرية عبر إجراءات تضمنت زيادة الجنود الأتراك على الأراضي القطرية إلى آلاف الجنود (ما بين 3000 إلى، 5000)، لذا فتركيا لا يمكنها التخلي بسرعه عن قطر فكلاهما يشتركان في تبني ملف الإخوان المسلمين وفي الدفاع عن هذه الحركة في مصر وتقديم الدعم والمساندة لها، بالإضافة إلى أن رؤية تركيا للأزمة أنها فرصه قوية لتعزيز التعاون الاقتصادي مع قطر وخاصة في مجال الطاقة والغاز، وعلاقة تركيا مع قطر تجعل قطر أكثر قوه في مواجهة السعودية وتأثير ذلك على العلاقة التركية السعودية التي كانت قوية في التنسيق لبعض ملفات وقضايا المنطقة وخاصة الأزمة السورية ومن خلال دعمهم للمعارضة السورية، فتركيا تريد من خلال توطيد علاقتها مع قطر أن يكون وجودها في الخليج العربي عبر قاعدتها العسكرية (عتريسي،2017ص ص 54-55).

ثالثا-المواقف الدولية من الأزمة.

1-الموقف الأمريكي:

الموقف الأمريكي تجاه الأزمة الخليجية القطرية جاء بنوع من التضارب والتناقض والاختلاف في الرؤى والتوجهات، وخاصة بين أركان الإدارة الأمريكية سواء بتصريحات الرئيس الأمريكي أو تصريحات وزير الخارجية الأمريكي، حيث يرى الموقف الأمريكي ضرورة بذل المزيد من الجهد لوقف دعم الإرهاب من الجانب القطري، وفي الوقت نفسه يرى ضرورة أن تسعى كل من الأطراف إلى حل خلافاتهم من خلال المفاوضات، كما دعا السعودية والإمارات والبحرين ومصر إلى تخفيف آثار الحصار الذي فرضته دول المقاطعة على قطر، فضلا على أن

الخلاف الخليجي يعوق الحرب الدولية على داعش وعلى أن تكون المطالب المطروحة على قطر معقولة (http://bit.ly2shvka,2017)

ولكن لابد ألا نغفل نقطة جوهرية بأن قطر هي شريك مع الإدارة الأمريكية في التحالف الذي تقوده ضد الإرهاب، حيث تستضيف قطر قاعدة العديد الجوية والتي تعتبر قاعده مهمة لانطلاق العمليات العسكرية الأمريكية ضد التنظيمات الإرهابية في سوريا، وغيرها الكثير من العمليات الأمنية لذا لم يكن هناك موقف موحد من الإدارة الأمريكية (SIDDIqual.beaumontGUARDIAN.http.2017bit://smith.).

إن تصريحات الرئيس الأمريكي وتضاربها مع وزير خارجيته والدفاع عنها إنما يحرص على المحافظة على وحدة التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن في الحرب ضد تنظيم "داعش"، والذي تعد قطر جزءاً أساسياً منه وشريكاً استراتيجيا فيه، لذا فإن من غير المقبول لدى الإدارة الأمريكية أن تقف مع طرف ضد الآخر فهي بحاجة للسعودية من جهة ولقطر من جهة أخرى **(http.losangelestime,2017).**

إلا أن التناقض في التصريحات الأمريكية أدى إلى تصعيد الأزمة بين قطر ودول الحصار وتشدد جميع الأطراف بمواقفها ومطالبها؛ لأن كلا طرفي الأزمة كان معولا على الموقف الأمريكي من الأزمة بما يعود على تعظيم المصلحة لكل منهم، وفي المقابل نجد المصلحة الأمريكية تتمثل في أن أمن الخليج العربي واستقراره يعد أولوية للاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ناهيك عن أهمية دور مجلس التعاون الخليجي في احتواء الخطر الإيراني (lendon,http//cnnit2017).

وعلى الرغم من المشاورات والاتصالات المكثفة وتواصل الإدارة الأمريكية مع أطرف الأزمة لإيجاد حل تبين أن الولايات المتحدة لا تفرض حلا أو سياسة معينة على أحد الأطراف المعنية، وتفضل الوقوف على مسافة واحدة من الجميع وبالتالي الولايات المتحدة هي من تدير الأزمة، وتحاول إبقاءها لأطول فترة ممكنة،

حيث قامت قطر بتوقيع مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة تمويل الإرهاب والسماح لمسؤولين من وزارة الخزانة الأمريكية بالتواجد في البنوك القطرية، (الرمضاني،2018، ص97)

2-الموقف الروسي

على الرغم من أن العلاقات بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي قد شابها التوتر، وذلك بسبب الأوضاع التي أنشأتها الأزمة السورية إلا أن العلاقات من الناحية الاقتصادية والتجارية والاستثمارية ظلت مستمرة، ومن هنا تستخدم روسيا الدبلوماسية مع دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها نقطة رئيسية من أجل إحياء العلاقات بينهما، وبالتالي ومع تجدد الخلاف ما بين قطر ودول الخليج العربي وازدياد الوضع صعوبة سعت روسيا من أجل حل الخلاف بين قطر ودول الخليج بالحوار واللجوء إلى الطرق السلمية والدبلوماسية حتى لا يكون هناك أي تأثير على مصالحها في المنطقة بشكل عام، ومن مصلحة روسيا أن يكون حل الخلاف عن طريقها حتى لا يضر بمصالحها المتعلقة بالتسوية في سوريا ومكافحة الإرهاب (العوضي،.https:/www/democraticac، 2017).

تعتبر روسيا قطر أحد الفاعليين الرئيسين في الملف السوري، وأنها لعبت دورا كبيرا في الوساطات الجارية، وكانت داعما رئيسيا للمعارضة السورية، وبالتالي عملت روسيا على الموازنة في موقفها من الأزمة حتى لا تخسر ود قطر وما تخشاه من تشكيل حلف جديد في المنطقة بين قطر وتركيا وإيران والذي يسهم في إضعاف هيمنتها وخاصة بعد التعاون التركي الإيراني واصطفافهم إلى جانب قطر في الأزمة، وقد صرّح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف وقبل لقائه وزير الخارجية القطري محمد بن عبدالرحمن آل ثاني باهتمام بلاده بعلاقات جيدة مع كل الدول في منطقة الخليج، ويعد خطر الإرهاب الدولي اهم قضية بالنسبة لها اليوم والدعوة إلى حل وتسوية بين الأطراف المختلفة. ومن جهة أخرى أكد الناطق باسم الكرملين ديمتري بيسكوف الناطق الصحفي باسم الرئيس الروسي أن روسيا لا تتدخل في شؤون الدول الأخرى؛ لأنها تقدر مدى ارتباطها بعلاقات مع الدول

الخليجية بشكل عام ومع كل دول على حدة، كذلك أكد نائب وزير الزراعة الروسي جنبلاط خاتوف أن روسيا مستعدة لزيادة تصدير المنتجات الزراعية إلى قطر بعد قطع كل من دول الحصار الأربعة صادراتها إلى قطر(https://www.noonpost,2017).

3-موقف الاتحاد الأوروبي

يعتبر الخليج شريكا استراتيجيا لدول الاتحاد الأوروبي وفي كل المجالات والقطاعات سواء السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية. ومن هنا كان لدول الاتحاد الأوروبي نوع من التوجه والتدخل في الأزمة الخليجية القطرية، إذ بادرت ألمانيا بالاستجابة للازمة الخليجية حيث صدر خطابها بالحياد، وكشف وزير الخارجية الألماني زيجمار جابرييل مباحثاته للوساطة وحل الأزمة، فاستقبل وزيري الخارجية القطري والسعودي واستمع للطرفين ودعا للحوار وإنهاء الحصار المفروض على قطر. وأعقب ذلك جولات خليجية شملت أطراف الأزمة بالإضافة إلى الكويت لدعم الوساطة، إذ تبنت ألمانيا موقفا أقرب إلى قطر وذلك لطبيعة المصالح الاقتصادية والاستثمارية، وترجم ذلك من خلال صفقة الأبقار الألمانية في الأسبوع الثاني من يوليو2017 ورفضها للمزاعم السعودية حول قطر ورغبة ألمانيا إيجاد موقف أوروبي خارج الموقف الأمريكي الذي يبدو منحازا للسعودية، أما بريطانيا فقد كانت داعمه للوساطة الكويتية حيث طالبت قطر بالاستماع إلى جيرانها، ويعود ذلك لما تتمتع به بريطانيا من علاقات قوية اقتصادية وعسكرية مع السعودية فهي الحليف الأهم خاصة في عاصفة الحزم والمورد الرئيسي للأسلحة في الحرب على اليمن، ومن ناحية أخرى تعتمد بريطانيا على الغاز القطري وبنسبة3% من احتياجاتها. لذا فان بريطانيا لا تريد الاصطفاف مع أحد الأطراف ضد الآخر. أما فرنسا فهي معنية بالأزمة وكانت أقرب إلى الوساطة فقد دعت إلى عدم التصعيد في المنطقة وتعد فرنسا أقرب إلى الطرف السعودي الإماراتي وذلك لاعتبارات اقتصادية وعسكرية وبالأخص مع الإمارات لوجود قاعدة عسكرية فرنسية في الإمارات العربية المتحدة (محمود.https://gulfhouse/،2017).

لذا ارى أن الاتحاد الأوروبي سعى لتعزيز جهوده الدبلوماسية من أجل حل الأزمة الخليجية، وعدم توسيع نطاقها بما يضر بمصالح دوله السياسية والاقتصادية والأمنية في منطقة ذات أهمية جيوسياسية، فأغلب دول الاتحاد الأوروبي ترتبط باتفاقيات عديدة ساهمت بتعزيز الاعتماد المتبادل بينهما، وأي تهديد أو خلل في استقرار المنظومة الخليجية سيؤثر في اقتصاديات هذه الدول. وبالتالي تعامل الاتحاد الأوروبي مع الأزمة الخليجية، وفق محددات ومعطيات جديدة في سياستها الخارجية وبما يخدم مصالحها، أهمها أمن الطاقة ويما يتعلق بالإنتاج والأسعار، وكان الدور الأبرز لكل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا.

كان موقف الاتحاد الأوروبي فاعلاً مستقلاً ومحايداً على مستوى النظام الدولي، فأوجد رؤية واضحة لحل الأزمة الخليجية وفي معالجة الأزمات والقضايا الشائكة التي تهدد الأمن الدولي، وقد دعم الاتحاد الأوروبي الوساطة الكويتية، خاصة أن أمن الخليج لم يعد أمن نظامه السياسي فحسب، وإنما أمن نفطه وطاقته، وهومن القضايا التي لا بد أن يوضع لها ترتيبات أمنية جديدة يكون للاتحاد الأوروبي دور أساسي ومهم في صياغتها، ورفض النظرة الأحادية الجانب، القائمة على الانحياز إلى موقف البيت الأبيض والرئيس دونالد ترامب منها، أو حتى إلى مجموعة دول الحصار، رغم أن حجم التبادل التجاري يصب في مصلحتها، وإنما من خلال تناول المسببات وجذورها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتداعياتها على الإقليم بكامله، (حسين،2018،ص78)

3.4 تداعيات الأزمة الخليجية القطرية إقليميا ودوليا.

نتج عن الأزمة الخليجية القطرية مجموعة من التداعيات والتأثيرات ألقت بظلالها على البيئتين الإقليمية والدولية، فهي تعد إضافة وامتدادا لكثير من الأزمات في المنطقة العربية والتي هي الأخرى كان لها تأثيرات جمة، وسنناقش التداعيات

من النواحي السياسية والاستراتيجية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وأخيرا بإطارها الدولي.

أولا: التداعيات الإقليمية للازمة

نجد أن الأزمة الخليجية القطرية قامت بتوفير بيئة ومبررات قوية لإحداث تغييرات جوهرية في شكل ونمط التحالفات الاستراتيجية في الإقليم، وخاصة ما يتعلق بإضعاف النظام الإقليمي العربي وخلق مشاريع جديدة في المنطقة تقوم بإدارته الأطراف الدولية الفاعلة من خلال تشكيل حلف تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ويضاف إليها السعودية والإمارات ومصر وإسرائيل وغيرها من الدول، وحلف آخر تقوده روسيا وينضم إليها قطر وإيران وتركيا. لذا سيتم إبعاد مجلس التعاون الخليجي عن تطوير مشروع استراتيجي يستطيع أن يكون قويا أمام هذه المشاريع، ويغيب أي حضور عربي فاعل ومؤثر في حسابات القوى الفاعلة في الإقليم، كإضعاف الدور الاستراتيجي للسعودية كدولة فاعلة مؤثرة في الإقليم، وهوما يضعف دور وتوجهات وسياسات الدول العربية –والخليجية على رأسها– في اليمن وسوريا وليبيا، وبالتالي أصبحت هناك مساحات جديدة تتحرك فيها الدول القوية لتحقيق مكتسبات تصب في خدمة مصالحها، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تبدو أكثر قدرة على ابتزاز دول الأزمة وتحقيق أهداف مرحلية ذات قيمة اقتصادية، إضافة إلى المكتسبات طويلة المدى، وقد تزداد التأثيرات لتكون فرصة جديدة وبيئة خصبة لتنشيط الإرهاب والدخول في عملية إذكاء الفتن والمشاكل الداخلية وإيواء وتشكيل أكبر قدر من الحركات والجماعات الإرهابية، وبالتالي سيكون تأثير كبير في ما يتعلق بالأزمات القائمة في المنطقة العربية وما نتج عن ثورات الربيع العربي خاصة من ناحية الحلول أو نجاح المخرجات، خصوصا في سوريا وليبيا واليمن والعراق، فكان لقطر حضور قوي في الأزمات العربية بشكل عام ولها رؤيتها ومصالحها الخاصة بالإضافة إلى السعودية التي هي الأخرى تبحث عن دور استراتيجي في حل كثير من القضايا في المنطقة، من جهة أخرى تركت الأزمة آثارا سلبية على شعوبها وما نتج عنه من خلل في التركيبة

الاجتماعية والقبلية والعشائرية، حيث هناك امتداد وترابط كبير لبعض القبائل والعشائر في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي مما قد يؤثر على الطبيعة الاجتماعية بشكل عام (محمود،2018، ص ص 99-100).

وعلى الصعيد الاقتصادي فمجلس التعاون الخليجي قد مثل فرصة تاريخية من اجل عمل تكتل اقتصادي قوي وفريد النوعية وذو ثقل ومؤثر على الصعيد العالمي نتيجة إمكانياته المالية الهائلة وما له من دور محوري في مجال الطاقة والنفط على المستوى العالمي، وما تتمتع به منطقة التعاون الخليجي من فضاء ينعم بالأمن والرخاء والاستقرار لكن وجود الأزمة الحالية وما يرافقها من حروب وصراعات إقليمية وخصوصا في سوريا واليمن وغيرها من الدول العربية قد أسهمت في الإضرار بالسمعة الخليجية، وإذا كان الوضع أكثر تعقيدا فيما يتعلق بالأزمة قد تتزايد المخاطر الاقتصادية المتمثلة في الإضرار بالبيئة الاستثمارية، حيث تعد دول الخليج العربي فضاء آمنا للمستثمرين من الخارج مما أدى إلى الإضرار بسمعة اقتصاديات دول الخليج، كذلك الهبوط في أسعار العملات في الأسواق المالية وعمليات تخفيض التصنيفات الائتمانية وبحجم التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي، وانخفاض التبادل التجاري إلى حد كبير، وتعطيل إقامة مناطق التجارة الحرة مع شركاء دوليين مثل الصين وبريطانيا والاتحاد الأوروبي، وما يرافقها من تعثر للمشاريع المالية والضريبية والجمركية وملفات الطاقة وخاصة شبكة الغاز الموحدة، إضافة إلى ذلك أن صورة منطقة الخليج قد تغيرت نتيجة الأزمة كمركز أو حلقة ربط لشبكات الطيران العالمية بين الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا، بالإضافة إلى ذلك قد يمتد التأثير الاقتصادي إلى احتدام التنافس في بناء الموانئ في دول الخليج وما يتخلله من تأثير على ربحيتها على المدى الطويل وما يتخلله من تحديات من موانئ أخرى في المنطقة(حسن،2018،ص262)

ثانيا: التداعيات الدولية اللازمة

ثمت تداعيات قد ألقت بظلالها على المستوى الدولي خاصة في ظل التضارب في المصالح بين الدول الفاعلة في الإقليم واختلاف الاستراتيجيات والرؤى، وفي ظل أهمية منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والمنطقة العربية والخليج العربي بشكل خاص، وذلك لعدة اعتبارات من وجهة نظر الفاعليين الدوليين، لذا أرى أن تأثير اللازمة الخليجية القطرية على المستوى الدولي يتلخص بأن المنطقة العربية وبالذات الخليج العربي الذي يتبع إليه تتمتع بأهمية خاصة منها الجيوسياسية والاستراتيجية والاقتصادية ومحط أنظار لكثير من الدول الكبرى، لذ تكون الفاعلية الأكبر لدى الولايات المتحدة الأمريكية التي تجد منها منطقة نفوذ أبدية ولا تريد من أي طرف دولي آخر الدخول فيها أو السيطرة عليها، حيث تتميز بوجود الموارد النفطية الهائلة والغاز الطبيعي، لذا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية دوليا هي الأكثر تفاعلا مع الأزمة الخليجية القطرية ولم تجد أي حلول بإدارة الأزمة لغاية الآن، والهدف الأكبر هو تحقيق مصالحها العليا، فهي المستفيد الأكبر من الأزمة؛ لأنها استفادت من الطرفين: الدول الأربع المحاصرة لقطر ومن قطر كذلك.

ثالثا: تداعيات الأزمة الخليجية على قطر.

بعد أن استعرضنا أبرز التداعيات والتأثيرات الإقليمية والدولية للازمة الخليجية القطرية، سيتم مناقشة أبرز وملامح تأثيرات تلك الأزمة على دولة قطر جراء الحصار الذي تم من الدول الأربع السعودية والأمارات والبحرين ومصر، حيث كان هناك جملة من التداعيات السياسية والاقتصادية التي ألقت بظلالها على دولة قطر.

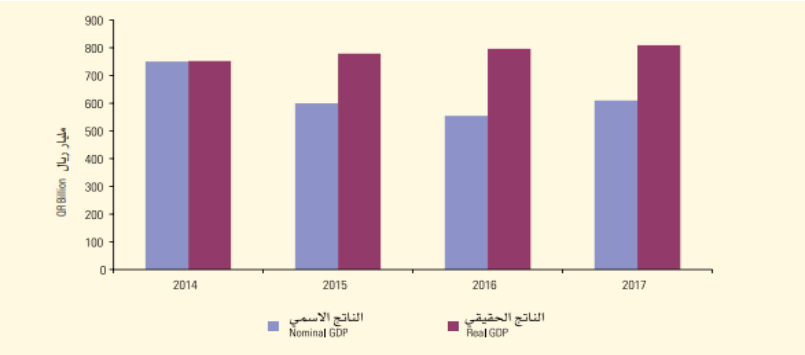
1 التداعيات السياسية على دولة قطر

إن ما يحدث من توتر وتصعيد في العلاقات بين الدول الخليجية ليس ببعيد عما يحدث لأطراف النظام العربي بشكل كامل، وما تخلله من فقدان للتواصل والحوار بين تلك الأطراف وما نتج من أزمات قامت بالإخلال بمنظومته خلال الفترة السابقة، ومن هنا ثمة تداعيات سياسية على دولة قطر جراء الحصار، وهي أن قطر لا يستبعد أن تكون خارج إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي وبعيدة عن رسم

قراراته وقد تصل الأمور إلى حد الخطورة بين دول الخليج وما يترتب عليها من إشكاليات مستقبلية تدفع المنطقة إلى مزيد من التوتر والصراع، مما سيكون له آثار على شعوب المنظومة الخليجية وستزيد من حالة الانقسام والتشرذم ودفع المنطقة إلى الهاوية، لذا نجد أن الخلاف ما بين دول الحصار الأربع ودولة قطر يكمن بالشيء غير المعلن وهو أن قطر تريد أن يكون لها دور إقليمي في المنطقة وذلك من خلال مقومات السياسية والاقتصادية والإعلام، وهذا الشي لا تريده السعودية والتي تريد أن يكون لها الحضور القوي على المستوى الإقليمي وإدارة بعض الملفات العالقة في المنطقة، ومن هنا نجد أن السعودية تريد أن تسيطر على مجلس دول التعاون الخليجي الذي تعد قطر عضوا بارزا فيه، وبالتالي ستلجأ قطر في حالة خروجها من المنظومة الخليجية إلى الدخول في تحالفات مع دول لها خلافات مع المملكة العربية السعودية، مما سيؤدي إلى مزيد من المواقف المتشددة وخاصة في ظل الصراع بين الدول الفاعلة في الإقليم على المصالح الموجودة في المنطقة، وبالتالي يؤدي خروج قطر إلى تهديد منطقة الخليج وانقسام المنظومة الاقتصادية والتي تعتبر نموذجا فريدا ونوعيا على مستوى العالم(علي،http:mcsr.net،2017)

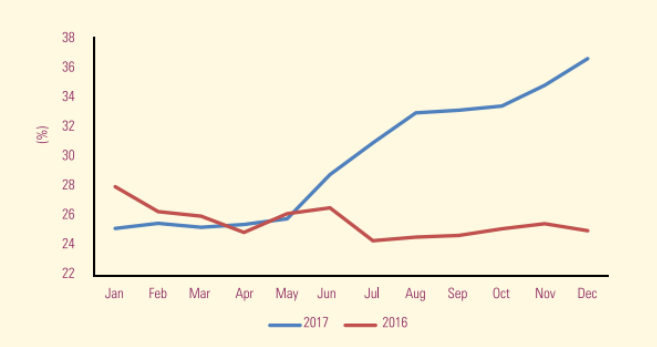
2-التداعيات الاقتصادية على قطر

إن الخلافات بين الدول وخاصة ذات الأمد الطويل تؤدي إلى استنزاف الكثير من الموارد وتعطل عمليات التطوير والتعاون والبناء بين اقتصاديات الدول ذات التباين والاختلاف في وجهات النظر، وخاصة عندما يكون ذلك الخلاف والصراع بين الدول المتجاورة جغرافيا ويربطها علاقات اجتماعية واقتصادية، لا بل مصير المشترك بينهما، والأزمة الخليجية القطرية كان لها نصيب من تلك النزاعات والصراعات، ومن هنا سيتم التطرق إلى التداعيات والتأثيرات الاقتصادية على دولة قطر جراء الحصار من الدول الأربع، ومن خلال الأشكال والجداول التي تم الحصول عليها من البنك المركزي القطري والعمل على تحليلها ضمن المعطيات والأرقام الموجودة



. الشكل رقم (1): النمو في الناتج المحلي الإجمالي

المصدر البنك المركزي القطري، التقرير السنوي 2017.



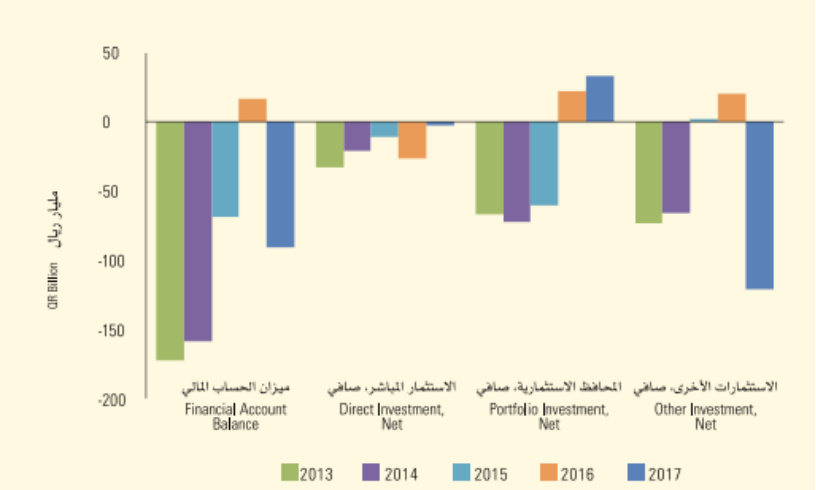
الشكل رقم (2) نسب الدولرة (نسبة الودائع بالدولار إلى الودائع بالعملة المحلية)

المصدر البنك المركزي القطري، التقرير السنوي 2017.

الجدول رقم (3): الرقم القياسي لأسعار المستهلكين

البنود	التضخم (%) Inflation		الرقم Index		
	2017	2016	2017	2016	2015
الاستهلاك العائلي	0.5	2.7	108.5	108.0	105.2
الأغذية والمشروبات	1.9	-1.9	101.1	99.1	101.1
التبغ	0.0	0.0	114.0	114.0	114.0
الملابس والأحذية	-1.2	0.7	101.7	102.9	102.2
المسكن، والماء والكهرباء والغاز	-3.0	4.0	111.9	115.3	110.9
الأثاث والأجهزة المنزلية	0.4	1.6	108.2	107.8	106.0
الصحة	2.3	-0.8	103.3	101.0	101.8
النقل	7.2	3.4	118.2	110.2	106.5
الاتصالات	-0.6	0.1	98.7	99.3	99.2
الترفيه والثقافة	-2.0	7.3	107.1	109.2	101.8
التعليم	2.3	5.7	124.1	121.3	114.9
المطاعم والفنادق	-1.4	-1.1	98.7	100.1	101.2
السلع والخدمات المتنوعة	0.2	2.5	102.8	102.6	100.1

المصدر البنك المركزي القطري، التقرير السنوي 2017.



الشكل رقم (3): صافي الاستثمار الأجنبي في قطر

المصدر البنك المركزي القطري، التقرير السنوي 2017.

ومن خلال ما هو موضح في الأشكال والجداول أعلاه أرى أن الاقتصاد القطري لم يتضرر نتيجة الحصار من الدول الأربع السعودية والأمارات والبحرين ومصر، وإنما أعطاه نوعا من الدافعية والقوة فنجد في الشكل رقم(1)أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي لم يتأثر بل حافظ مستوياته في عام 2017 مقارنة مع عام 2016 وبالتالي لم يتأثر النشاط الاقتصادي، إذ عملت قطر على سياسة التنوع الاقتصادي من خلال زيادة صادرات الغاز إلى الأسواق العالمية لتعويض فروقات الخسائر في القطاعات الأخرى كما أدى إلى العمل على فتح أسواق جديدة من أجل استيراد المواد الغذائية وتعويض الاستيراد من الأسواق الخليجية، وفي سياق ذلك قامت الحكومة القطرية بشراء حصص من شركات أمريكية وإيطالية وذلك بفتح قنوات مرور من فوق دول الحصار باستيراد المواد الغذائية من الدول المجاورة وخاصة تركيا وإيران.

وفي الشكل رقم(2) ومن الناحية النقدية شهدت بداية أزمة الحصار عمليات تحول للعملات الأجنبية نتيجة تخوف المواطنين من آثار الحصار على قطر وانعكس

ذلك على نسب الدولرة حيث ارتفع الاحتفاظ بالدولار مقابل العملة المحلية إلى معدلات قياسية في عام 2017 أما الجدول رقم4 وفي جانب أسعار السلع والمواد التموينية كان هناك نقص وبالتالي أصبح هناك تهافت على السلع وارتفعت الأسعار في البداية لتنخفض بعد ذلك، مع العلم أنه حدث في بداية الأزمة نوع من الخوف من قبل السكان، وبشكل عام ووفق الجدول رقم(3) نجد أن الأسعار في دولة قطر لم تتأثر بشكل كبير، حيث نجد أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لم يرتفع بشكل كبير إذ وصل ارتفاعها إلى ما يقارب من 0.5 نقطة مئوية وارتفعت أسعار الأغذية والمشروبات بحوالي 1.9 نقطة مئوية في عام 2018وفق الشكل رقم (3)فقد شهد الاستثمار الأجنبي في دولة قطر فقد شهد تذبذباً محدودا خلال فترة الأزمة الخليجية حيث تراجعت أرقام الاستثمار الأجنبي بنسب قليلة نسبياً. ويمكن القول أن الحصار وجد كأداة من اجل الضغط على الدولة القطرية ومن أجل تنفيذ المطالب التي طالبت بها دول الحصار الأربع، وبالتالي لم يؤثر بشكل كبير على لاقتصاد القطري ومن الجدير ذكره أن اعتماد قطر بشكل كبير على تصدير النفط والغاز وسياستها الاقتصادية المنفتحة على العالم الخارجي ساهمت في التخفيض من الآثار الاقتصادية.

رابعا: تداعيات الأزمة الخليجية القطرية على دول الحصار الأربع

التداعيات السياسية

على المستوى السياسي لم تنجح دول الحصار في تحقيق أهدافها وذلك من خلال خضوع النظام السياسي القطري إلى تحقيق مطالبها، أو العمل على التغيير في توجهات السياسة القطرية، إذا قامت قطر منذ بدء الحصار على تعويض النقص والحصار السياسي والاقتصادي في التحالف مع تركيا وإيران الدولتين القويتين إقليميا، وأبرمت العديد من الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية بينها وبين تلك الدول، مما زاد في النفوذ الإيراني والتركي في المنطقة خاصة بعد إقامة القاعدة التركية في قطر والتقارب بين وجهات النظر بين البلدين، كما أثر على الدور السعودي كقائدة لدول مجلس التعاون الخليجي. كذلك تعرض أمن دول مجلس التعاون الخليجي

للخطر لدخول إيران وتركيا على الخط القطري وإبرام اتفاقيات ومعاهدات أمنيه وعسكرية مع قطر وقرب إيران ذات التوجه الأيدلوجي الطائفي من الحدود السعودية والبحرين والإمارات مما دفع السعودية إلى زيادة العلاقات بينها وبين إسرائيل لمواجهة عدو المنطقة العربية الذي تعتبره السعودية إيران بالدرجة الأولى، وقد أثر ذلك على عدة ملفات شائكة في المنطقة أولها الملف اليمني، وخروج دولة قطر من دول التحالف العربي في حربهم على الحوثيين في اليمن، مما انعكس على أداء السعودية والأمارات وترتب أعباء أمنيه أكبر على جهود التحالف، حيث كانت قطر داعما عسكريا قويا في مواجهة الحوثيين، كذلك تحول وجهة النظر القطرية من داعم للحرب على اليمن إلى معارضة تلك الحرب تجلى ذلك إعلاميا من قناة الجزيرة حيث هاجمت في عدة مواقع ضربات التحالف في اليمن وأثرها الكبير على الناحية الإنسانية في اليمن وتأجيج الرأي العام العالمي على دول التحالف باعتبار الحرب هي حرب على الإنسانية.

والتأثير الآخر الملف السوري، إذ تعتبر قطر والسعودية من أكثر الدول العربية دعما للمعارضة حيث كانت مواقفهما السياسية متشابهة اتجاه الأزمة السورية من ناحية ووجوب تغيير النظام السوري الحالي كشرط لأي حل للازمة السورية، كذلك الدعم المالي والاقتصادي للمعارضة كانت قطر والسعودية تتشارك فيه، لكن بعد الأزمة القطرية توقف الدعم المالي والسياسي للمعارضة وخرجت تصريحات من النظام السعودي بعدم وجوب تغيير النظام السياسي السوري في أي تسوية أو حل للأزمة السورية، مما ساعد في تقوية النظام السياسي السوري على معارضيه وإنهاء ملفات المعارضة في العديد من المدن السورية واسترجاع سيطرة النظام السياسي على أراضي المدن التي كانت تحت سيطرة المعارضة مثل درعا وريف دمشق(حسن،2018، ص ص 273- 274).

التداعيات الاقتصادية:

أثرت الأزمة القطرية على دول مجلس التعاون الخليجي بشكل محدود وغير مباشر، إذ أصبح مشروع السوق الخليجية المشتركة أمام مفترق طرق، فمع فرض

الحصار على قطر تعطلت الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية المعمول بها في دول مجلس التعاون الخليجي، كذلك لحق الضرر في بيئة الأعمال التجارية والاستثمارية والمشاريع المالية وفرص الاستثمار في المنطقة وتراجعت التجارة البينية بين دول المجلس، كذلك فقد تضررت الإمارات من حصار قطر فقد كانت الإمارات مركزا للأعمال والتجارة والخدمات المالية لدول المجلس في الشرق الأوسط، ومرافئها المائية تستورد معظم احتياجات المشاريع القطرية وفي مقدمتها مشاريع مونديال 2022 والتي تكلف عشرات المليارات من الدولارات، كذلك كانت قطر تعتمد على تلك المرافئ في بيع قسم من نفطها وغازها المسال، وبالتالي من جانب المؤشرات الاقتصادية الكلية فإن التأثيرات الاقتصادية على دول الحصار كانت موجود مسبقا لعدة أسباب، منها انخفاض أسعار النفط والحرب على اليمن وخاصة المملكة العربية السعودية التي تعاني من عجوزات في ميزانيتها(حداد 2018ص39-40)

خامسا: تداعيات ملف خاشقجي على الأزمة الخليجية القطرية.

أما بخصوص قضية اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول، وكشف الجريمة من قبل السلطات التركية فنرى أن الأزمة الخليجية القطرية كان لها ارتباط وثيق بمقتل الصحفي جمال خاشقجي الذي أضعف بشكل كبير جدا الموقف السعودي، خاصة أن قناة الجزيرة التابعة لدولة قطر قد ساعدت بشكل كبير في نشر تفاصيل مقتل الصحفي خاشقجي أمام الرأي العام العالمي، وذلك من خلال نقل تصريحات المسؤولين الأتراك والأمريكان وتصعيد الأزمة بشكل كبير، ونجحت في تدويل الأزمة مما نتج عن ذلك ردود أفعال دولية مستهجنة للجريمة، كذلك المنظمات الدولية وخاصة منظمات حقوق الإنسان، وبالتالي أخذت قضية مقتل الصحفي خاشقجي أبعادا أخرى وذلك من خلال الدعم الأمريكي للسعودية واعتباره حليفا رئيسيا لها في المنطقة وتطبيع في العلاقات السعودية التركية خاصة في ظل وجود مصلحة تركية من تلك القضية، وقيام ولي العهد السعودي بالإشادة بالاقتصاد القطري وذلك من أجل تخفيف وطأة الحملة الإعلامية من قبل دولة قطر.

وبعد أن استعرضنا نشأة وتطور الأزمة الخليجية القطرية والمواقف والتوجهات الدولية، والتداعيات الإقليمية والدولية والتداعيات على دول الحصار وقطر، ارى أن الرابح الأكبر من تلك الأزمة هي الأطراف الإقليمية والدولية وبما يتلاءم مع مصالحها وأهدافها في المنطقة، وخاصة في ظل الانقسام العربي وعدم وجود الفعالية من قبل جامعة الدول العربية في فرض سياساتها من خلال إيجاد حل لتلك الأزمة، وحسب ميثاقها الذي أنشئت من أجله، بالإضافة إلى التجزئة التي حصلت بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي والتي ألقت بظلالها على المشروع الخليجي كحالة اقتصادية فريدة على مستوى الإقليم، والذي استفادت وستستفيد أطراف إقليمية ودولية من حالة عدم التوافق والانقسام التي أصابت مجلس التعاون الخليجي وبما يخدم مصالحها وأهدافها المستقبلية، وخلاصة ذلك ستستمر منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص بحالة الاضطرابات والانقسامات والتحولات المتسارعة وبما يخدم التوجهات القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في المنطق.

الشكل رقم (4) أبرز الخلافات التاريخية بين قطر ودول مجلس التعاون الخليجي*

1965 م

ترسيم حدود بين السعودية والإمارات وتنازل الإمارات عن أراض تقع ضمن تلك حدود قطر وأسفر تنازل عن وجود منفذ بري واحد مع قطر وهومعبر مع السعودية واعتبرت قطر ذلك حصارا

1992 م

اشتباك بين السعودية وقطر وسيطرت السعودية على منطقة الخفوس وسقوط ضحايا بين الطرفين

1995 م

اتهامات قطرية للسعودية والإمارات والبحرين بالتأمر ضد الأمير حمد بن خليفة

1996م-2013م

أبرز التحركات لدولة قطر على الصعيد الإقليمي والدولي

- انشاء قناة الجزيرة من قبل قطر
- تحرك قطري على الصعيد الاقليمي والدولي واقامة علاقات عديدة سياسية واقتصادية واستضافة العديد من اللقاءات والمحادثات والقمم الدولية(اقامة علاقات مع الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الاوروبية مع حماس وحزب الله اللبناني ودول محور الممانعة ايران وسوريا واستضافة محادثات منظمة التجارة العالمية وغيرها من اللقاءات الاستثمارية3
- توقيع اتفاقية امنية مع الولايات المتحد الامريكية عام 2002 تخللها اقامة قاعدة عسكرية وهي قاعدة العديد.
- التصويت ضد رفع العقوبات على ايران.
- التحرك والتدخل والتوسط في كثير من الخلافات والنزاعات الاقليمية خاصة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا(ملف الصحراء الغربية والملف الليبي في قضية الممرضات البلغاريات ودورها في الاتفاق بين الحكومة السودانية ومتمردي دارفور ودورها في توقيع اتفاقية لانشاء حكومة وطنية بين حماس وحركة فتح، والانفتاح مع حركة

الفصل الخامس

السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة الخليجية القطرية

قبل التطرق إلى الموقف الأردني من الأزمة الخليجية القطرية لا بد أن نتوقف عند طبيعة العلاقات ما بين البلدين، إذ ساد العلاقة نوع من التوتر والانفراج في العلاقات حول بعض الملفات وخاصة التي تتعلق بالمنطقة وما تشهده من أزمات وصراعات بين قوى دولية وإقليمية، فمحاور تلك الملفات ركزت على ثورات الربيع العربي ووصول الإخوان المسلمون إلى الحكم في بعض الدول وحركة المقاومة الإسلامية حماس بالإضافة إلى الأداة الإعلامية لدولة قطر قناة الجزيرة ودورها الإعلامي والإخباري والحدث الأهم موضوع القضية الفلسطينية ألا وهي صفقة القرن، ولا بد أن نشير إلى أهمية العامل الاقتصادي لدى الأردن باتجاه قطر وما يشكله من مصلحة عليا لدى الدولة الأردنية، ولا نغفل المساعدات الاقتصادية الأخيرة من قبل قطر للأردن نتيجة تعرضه للأزمات الاقتصادية المتعاقبة

1.5 العلاقات الأردنية القطرية.

إن تشابه الظروف بين البلدين والمتمثل في الخضوع إلى الاستعمار والهيمنة البريطانية والامريكية ساهم في حرص الأردن وقطر على توسيع شبكة علاقتهما

الدبلوماسية وتعزيزها بكافة الأطر خدمة للمصالح السياسية والاقتصادية والتجارية، فتطورت العلاقة منذ بداية عقد الستينات، وتم فتح قنوات الاتصال في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والتعليمية، وبالتالي يجمع البلدين كثير من الصفات والروابط العميقة فاللغة والدين والعادات والتقاليد وتشابه الأنظمة الحاكمة وعدم ارتباطهم بحدود والذي أدى إلى أن لا يكون هناك نزاعات حدودية بينهما، ومن هنا نجد أن لكلا البلدين مصلحة في علاقته مع الآخر، فقطر تنظر إلى الأردن كمجال حيوي لموقعه في شبكة العلاقات العربية والدولية، وتنظر الأردن إلى قطر كإحدى الدول المهمة في منظومة مجلس التعاون الخليجي، فهناك كثير من الاتفاقيات المشتركة والزيارات المتبادلة بين البلدين، فالأردن دعم الاستقلال القطري عام 1971ودعم العلاقات وإقامة العلاقات الدبلوماسية عام1972لذا استمرت العلاقة بالتوازن والمصالح المشتركة، إلا أن العلاقات توترت نتيجة التفسير الخاطئ للموقف الأردني من غزو العراق للكويت إلى أن عادت المياه إلى مجاريها عام 1992 واعتراف الأردن بالانقلاب الأبيض الثاني عام 1995، لذا نجد أن العلاقات بين البلدين تتأثر بالظروف الدولية والإقليمية وبالتحولات المتسارعة والمتلاحقة (البلتاجي،2011، ص ص234-238).

بعد الانقلاب الأبيض وتنصيب الأمير حمد أميرا على قطر بقيت العلاقات في إطارها المعهود والقائم على المصالح ما بين البلدين، إلا أن هناك تطورات حصلت أسهمت في تعكير صفو العلاقة بين البلدين، منها موقف أبعاد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل من الأردن عام 1999 واستقباله من قبل قطر وفشل الوساطة القطرية في موضوع إرجاع قادة حماس إلى الأردن، كذلك ترشيح الأردن مندوبها في الأمم المتحدة الأمير زيد بن رعد خليفة لكوفي عنان 2006 وتصويت قطر لصالح المرشح الكوري الجنوبي بان كي مون (ابورمان، 2009، ص27).

وفي فترة الثورات العربية عام 2011 كان هنالك تباين واضح في التوجهات والمواقف ما بين الموقف الأردني والموقف القطري حيث دعمت قطر حركات

المعارضة خاصة الحركات الإسلامية أو ما يسمى الإسلام السياسي والاحتجاجات الشعبية في دول الربيع العربي في حين كان الموقف الأردني ضد تلك الثورات لما له من تداعيات وتأثيرات سلبية خطيرة على الأردن والمنطقة بأكملها (شلهوب، 2012،ص ص 72-76).

وفي عام 2014 التزم الجانب الأردني الحياد في قضية سحب سفراء دول الخليج إثر خلافهم مع دولة قطر.

وشكلت قناة الجزيرة المحور الآخر في تأزيم العلاقة بين الأردن وقطر حيث تستخدم قطر القناة من أجل مشروعها الإقليمي وخدمة لمصالحها في المنطقة، فالأردن نبّه تلك القناة مرات عده بأنها تسعى لتشويه الأردن وصورته وتحاول استضافة شخصيات عدة عبر منصاتها للنيل من الأردن والإساءة لمواقفه، وما تحاوله من النيل من الصف العربي وإثارة البلبلة والتفرقة (PETRA.GOV.JO, 2017)

وبعيدا عن ملفات التأزيم وعدم التوافق بين الأردن ودولة قطر كان هناك نوع من التقارب فيما يخص موضوع صفقة القرن وقرار الرئيس الأمريكي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، فكلا البلدين رفضا القرار وشارك كل من قطر والأردن في قمة منظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في إسطنبول تركيا وما نتج عنها من قرارات بعدم تغيير الوضع في القدس (السالم، http://alkhaleejonline.net/، 2018).

العلاقات الاقتصادية بين الأردن وقطر.

تعتبر دراسة العلاقات الاقتصادية بين الدول موضوعا في بالغ الأهمية، فقد أضحت الحدود الإقليمية بين الدول مجرد حدود سياسية تفصل الدول عن بعضها من الناحية السياسية، أما من الناحية الاقتصادية فلا محل لمثل هذه الحدود ونحن أمام عالم اقتصادي يبدو كقرية صغيرة، فالعلاقات الاقتصادية الدولية لا يقف أمامها أي فواصل أو حدود، فالاقتصاد العالمي حقيقة اقتصادية واضحة يمتلك هيكلا خاصا به قابلا للتغيير من وقت لآخر بتغير الأوضاع والظروف التي تمر بها العناصر

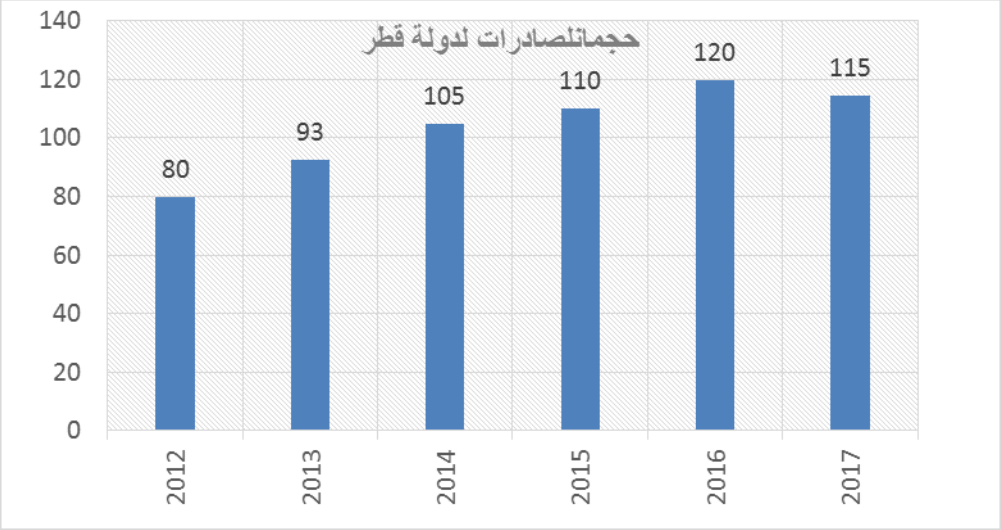
المكونة له، وتشعبت العلاقات الاقتصادية إلى علاقة نقدية ومالية واستثمارية وسياسات تجاريه وأنظمة للتجارة الدولية (شهاب، 2006، ص ص5-8).

والاقتصاد الأردني يواجه معضلة التدهور ونقص الموارد الإنتاجية، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ومنذ سنة 2011 والاقتصاد الأردني يشهد تراجعا ملحوظا وبنحو متزايد دون تسجيل أي تحسن يذكر، فالصراعات والأزمات المحيطة بالمملكة أثرت على القطاع التجاري والمالي، وقد تسببت الأوضاع السابقة والحالية على اعتماد اقتصاد المملكة على المساعدات والمنح والقروض من الدول والمؤسسات الدولية، ناهيك عن الارتفاع في نسبة البطالة والتي وصلت إلى 15 % وارتفاع أسعار الضرائب وما يترتب عليه من التزامات لدى صندوق النقد الدولي (سانشيز draksy.net، 2017).

إن حل معضلة الوضع الاقتصادي في الأردن أو تجاوزها لا يأتي فقط من البوابة الأردنية الداخلية ولا من طبيعة الظروف الإقليمية والدولية السائدة وتداعياتها، بل يأتي أيضا من الفهم الذي يبدو أنه موجود لدى أطراف عربية وإقليمية ودولية حول أهمية الاستقرار السياسي في الأردن، فالعلاقات الاقتصادية بين البلدين تعتمد على قطاعات معينة وهي التبادل التجاري والذي يقدر ب 400 مليون دولار وقطاعات الاستثمار والعقار والتي تبلغ ملياري دولار حسب تصريحات رئيس غرفة تجارة الأردن نائل الكباريتي، بالإضافة إلى تبادل الخبرات والفرص في مجال الأعمال خاصة بين القطاع العام والخاص، كذلك نسبة العمالة الأردنية التي تقدر ب 40 ألف شخص في دولة قطر(الزويري.wwwaljazeera.net،2018).

وثمة مفارقة اقتصادية بين البلدين ألا وهي عدم التزام دولة قطر بدفع ما يستحق عليها من المنحة الخليجية المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي عام 2011 والتي تقدر ب 1.25مليون دولار أمريكي وذلك من أجل تمويل المشاريع التنموية في الأردن والتي كانت تتعلق بالخلافات السياسية بين البلدين نتيجة لظروف سابقة(https://www.raialyoum.com,2015)

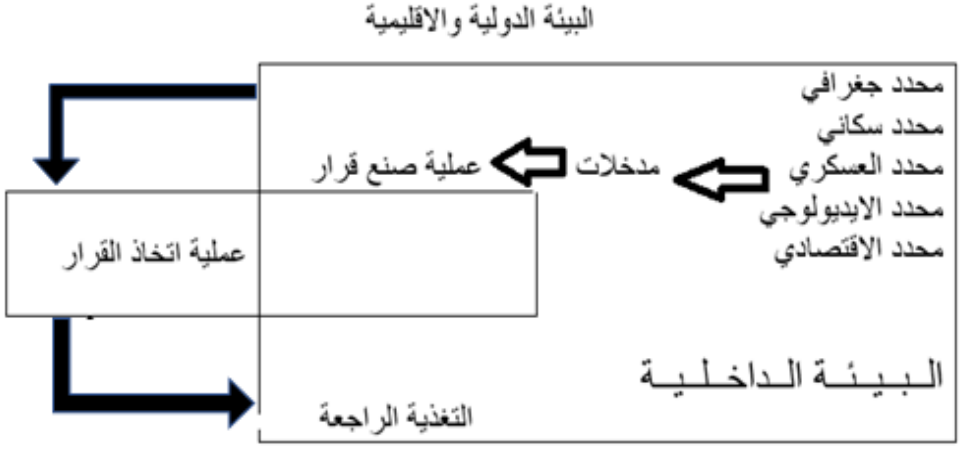
الجدول رقم (4): صادرات الأردن إلى دولة قطر



المصدر البنك المركزي الأردني النشرة الإحصائية الشهرية 2017

2.5 الموقف الاردني تجاه الأزمة الخليجية القطرية.

وفق الشكل رقم5 سيتم التطرق في هذا المبحث إلى عملية صنع القرار الأردني تجاه الأزمة القطرية والعوامل التي أثرت على القرار السياسي الأردني المتمثل بتخفيض التمثيل الدبلوماسي مع قطر، وعن طبيعة الموقف الأردني، كذلك البحث في الأداة الدبلوماسية الأردنية ومدى فعاليتها وتأثيرها تجاه تلك الأزمة، سواء أكان سياسيا أم اقتصاديا على الأردن، والخيارات الأردنية المتاحة بعيدا عن الانحياز والاستقطاب اللذين بلغا أشدهما في المنطقة العربية والتي تشهد تغيرات حادة وتنتظر تغيرات أكبر في مشهدها السياسي.



الشكل رقم (5)

عملية صنع القرار

المصدر من إعداد الباحث

1.2.5 عملية صنع القرار الأردني والعوامل المؤثرة فيه

يتناول المطلب الحديث عن الأزمة القطرية والقرار الأردني تجاه هذه الأزمة والعوامل الرئيسية المؤثرة فيه.

1 -خلفية الأزمة

يمكن اعتبار الأزمة الخليجية القطرية والتي بدأت أحداثها 5 حزيران 2017 استمرارا لمزيد من الأزمات في المنطقة العربية والتي لم تكن وليدة اللحظة، وإنما نتاج من الخلافات والنزاعات التاريخية، والمواقف والقرارات المتراكمة؛ لذا جاءت الأزمة كنقطة تحول في نمط العلاقات العربية العربية وفي هيكل النظام الإقليمي العربي، وخاصة تأثيرها على البنية السياسية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، والذي يعتبر كيانا اقتصاديا فريدا من نوعه في المنطقة والعالم ككل، وبالتالي هذه الأزمة لم تكن حديثة وإنما سلسلة كبيرة من التجاذبات والنزاعات طويلة الأمد، وخاصة في ظل الأحداث المتسارعة التي كان لها أثر كبير في المنطقة، وعلى وجه الخصوص الصراع العربي الإسرائيلي والحرب الأمريكية على الإرهاب وثورات الربيع العربي وكان للأخيرة دور كبير في تعميق الخلافات ما بين اطراف الأزمة الحالية (القدرة،www.alwatanvoice.com، 2017)

لعبت حالة التنافس على المستوى الإقليمي والعربي والإسلامي بين السعودية وقطر خاصة في فترة الربيع العربي الدور الرئيسي في تأجيج الخلافات بين الدولتين، ومن هنا نجد أن المصالح السعودية في الإقليم اصطدمت مع الطموحات القطرية التي تحاول أن تقوم بدور فاعل في المنطقة، حيث قامت قطر بلعب دور

إقليمي فاعل على المستوى الإقليمي، والذي يتعارض مع الدور السعودي الإقليمي الرائد في المنطقة والتي تطمح كذلك لاستعادة قوتها ومكانتها في الشرق الأوسط والعالم العربي والإسلامي، وما سينتج من خلال الاختلاف في المصالح والاستراتيجيات من خلل وتأثير على البنية والشكل السياسي والاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي (أبو صليب،www.al-shaeq.com،2018)

2 –صنع القرار الأردني تجاه الأزمة

تتم عملية صنع القرار السياسي الخارجي على أعلى درجة من الرشد والعقلانية التي تأتي استنادا إلى مجمل من الحسابات والتقديرات والتحليلات باعتبارها خلاصة التشاور الجماعي بين كافة المختصين وأطراف العملية القرارية من بدايتها إلى نهايتها، فهي تعتمد على أهمية الوحدة التي ستتخذ القرار والأشخاص الذين يعملون بداخلها، فصانع القرار يجب أن يميز بين القرار العقلاني واللاعقلاني من خلال إدراك المصالح والأهداف البعيدة والقصيرة المدى (دورتي 1985 ص ص 313-321).

لذلك فان أي دولة تسعى دائما إلى تحقيق مصلحتها الوطنية وكيفية التعامل مع الظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية الطارئة، فصانع القرار فيها وفي كل الأحوال يبحث لتحقيق مصلحة دولته وفق الأهداف والغايات التي تعود بتحقيق الفائدة العليا من ذلك الموقف المتخذ، أي تحقيق أكبر قدر من المكاسب وأقل قدر من الخسائر وأي أخطار ومضاعفات سلبية من ذلك الموقف، واتسم الموقف الأردني في بداية الأزمة بالتريث والتروي والترقب لما ستتجه إليه الأمور، حيث التزم الحياد وعدم الانحياز مع طرف ضد الآخر (فاخوري،www.alrai.com.2017).

تعتبر الدائرة الرئيسية في اتخاذ القرار الأردني منوطة بالملك الذي يعتبر صانع القرار الأول في الأردن حيث يتمتع بصلاحيات دستورية وله دور رئيسي في رسم السياسة الخارجية الأردنية، بالإضافة إلى وجود دوائر أخرى مساعدة في اتخاذ القرار تتمثل في الديوان الملكي ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية والمؤسسة

العسكرية وقيام هذه الدوائر بجمع المعلومات وصياغتها وإيصالها لصانع القرار وتقديم المشورة وتنفيذها في حال طُلب منها ذلك (العوضي،2014، ص ص 30-35).

لذا فقد تابع صانع القرار ما ستؤول إليه الأمور من تداعيات تجاه تلك الأزمة، حيث وضعت توجهات السياسة الخارجية الأردنية المصالح والعلاقات الأردنية مع قطر ومع دول الحصار الأربع وخاصة السعودية موضع الاهتمام، حيث إن الأردن يتأثر بمتغيرات الجوار العربي وخاصة المتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية في ظل التحديات الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الأردن، ناهيك أن الأردن يتمتع إلى حد ما بالعلاقات المتوازنة مع أطراف الأزمة، خاصة مع السعودية من جهة ومع قطر من جهة أخرى، والتي شابها نوع من الفتور والجمود حول بعض القضايا والملفات الشائكة في المنطقة، حيث طلبت السعودية موقفا واضحا وصريحا من الأردن، بمعنى قطع العلاقات الدبلوماسية والسياسية كاملة مع قطر، فالسياسة الخارجية الأردنية تتمتع بالتوازن والوسطية مع جميع الدول سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي وعدم الانحياز والتدخل في أي خلافات دولية، خاصة أن هناك روابط متداخلة ما بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي سواء دول الحصار أو دولة قطر اقتصاديا وسياسيا ووحدة المصير والصلات الاجتماعية المتقاربة والقيم والعادات، فالهدف الأردني كان منصبا على عدم التأثر بالمتغيرات المتسارعة في المنطقة والمصالح من قبل أطراف إقليمية ودولية (مرقة، www.raialyoum.com، 2017).

3-العوامل المؤثرة في القرار الأردني

هناك مجموعة من العوامل التي تلعب دورا رئيسا ومحركا أساسيا في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية، تتمثل في العوامل الجغرافية والاقتصادية والسكانية والعسكرية والايدلوجية...الخ، لما لها من أثر كبير في رسم

السياسة الخارجية الأردنية وتأثيرها في توجيه سلوك صانع القرار الخارجي، وقد يختلف تأثيرها في جميع القضايا التي تتطلب اتخاذ القرارات، خاصة لما تشكله من عامل ضغط على صانع القرار في ظل وجود الموقع الجيوسياسي للأردن وقلة حجم الإمكانيات والموارد المتاحة (الهزايمة،2004، ص ص272- 273)

وبناء على ذلك يمكن القول أن هنالك مجموعة من المحددات قد لعبت دورا مؤثرا في عملية اتخاذ القرار الأردني اتجاه الأزمة الخليجية القطرية وحسب الشكل رقم (5)، فتأثير العامل الجغرافي لعب دورا مهما في عملية اتخاذ القرار الأردني تجاه الأزمة وذلك من خلال الجوار السعودي الذي يعتبر أطول حدود لدولة خليجية مع الأردن، بالإضافة إلى أن الأردن عمق استراتيجي وأمني لدى دول الخليج، ناهيك عن أنهم يعتبرون الأردن عمقا استراتيجيا لهم، وفاصلا لهم مع الكيان الإسرائيلي، بالإضافة إلى أن السعودية تعتبر فاصلا بين الأردن ودولة قطر من حيث الوضع الجيوسياسي، أما العامل الاقتصادي فقد كان له دور محوري في عملية اتخاذ القرار الأردني، فالأردن يعتمد على المنح والمساعدات الخليجية وغيرها من المساعدات النفطية والاستثمارات الخليجية والتبادل التجاري في الأردن خاصة مع السعودية والأمارات، أي هناك دور مهم في دعم الاقتصاد الأردني، أما العامل السكاني فهناك كثير من الأيدي العاملة والجالية الأردنية في دول الخليج، وفي حال اتخاذ الأردن القرار في الانحياز مع طرف ضد طرف آخر سيؤثر في النهاية على رجوع الأيدي العاملة إلى الأردن، مما سيؤدي إلى ضغط كبير على الموارد والبنية التحتية، وما سينتج عنه من تأثير كبير على موضوع البطالة وتحويل العملات الصعبة، أما العامل العسكري، فأي تطورات تحصل من النواحي العسكرية فالأردن لا يؤيد أن يكون هناك أي تبعات عسكرية أو عدوانية لما لذلك من تأثيرات سلبية في المستقبل القريب، وخاصة أن المنطقة لا تحتمل كثيرا من الصراعات والنزاعات في ظل وجود سياسة التحالفات والتكتلات الأمنية في المنطقة والتنافس الإقليمي من قبل بعض الدول للعب دور إقليمي فاعل في المنطقة، أما ايدلوجيا فالأردن يتبع سياسة الوسطية والاعتدال والابتعاد عن التطرف والعنف، ونحن نعلم أن المنهج

المتبع هو الإسلام السني، والأردن لا يريد أن يكون طرفا في موضوع الطائفية والعنصرية خاصة في منطقة الخليج والتأثير الإيراني في ذلك وتطورات علاقتها مع قطر ومشاكلها مع السعودية.

4-العقائد السياسية للملك

يؤمن الملك عبدالله الثاني بن الحسين بأن الأردن هو وارث رسالة الثورة العربية الكبرى؛ ولذلك يجب عليه أن يظل الأكثر انتماء لأمته العربية والإسلامية والأكثر حرصا على القيام بواجبه تجاه قضايا الأمتين وتطلعات أبنائها المستقبلية، وعلى رأس هذه القضايا القضية الفلسطينية، كما استمر الملك على العمل في توحيد الصف العربي وتعزيز علاقات الأردن بأشقائه العرب وبمختلف الدول الصديقة في أرجاء العالم، كذلك يعتبر ملك الأردن وارثا للشرعية الدينية في ملكه ونسبه، فشرعيته وهو الحفيد الحادي والأربعين للرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وبحكم النسب الطاهر والسلالة الشريفة الممتدة إلى النبي الهاشمي فهو مؤمن بربط السلام بصدق الإسلام وحرصه على اجتماع علماء المسلمين وتقارب وجهات نظرهم في سبيل تعميم ثقافة وسطية تجمع المسلمين ولا تفرقهم، فهو يؤكد على التزامه بالدفاع عن الإسلام كأحد واجباته ومهامه كعربي هاشمي واع لخطورة ما ينال حقيقة الإسلام من تجريح وتشويه بسبب موجات الطائفية والتطرف والانغلاق، (تليلان،2000،ص65).

ومن خلال الأزمة الخليجية القطرية كان الملك يدرك أن حل الخلاف بين أطراف الأزمة واللجوء إلى الطرق الدبلوماسية والتسوية السياسية، وما يمكن أن تؤول إليه تداعيات الأزمة مستقبلا وخاصة أن المنطقة العربية لا تحتمل الكثير من الصراع والخلافات التي تبعد الجميع عن القضايا الأساسية في المنطقة وأهمها القضية الفلسطينية لذا اتسم الموقف الأردني من الأزمة بالوسطية والاعتدال وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للأطراف، حيث قام الأردن بتخفيض التمثيل الدبلوماسي مع دولة قطر وسحب تراخيص قناة الجزيرة الإعلامية القطرية، ومغادرة السفير القطري للأراضي الأردنية كان بصفته الوظيفية أما بصفته الشخصية فقد كان

مرحبا به، فكان القرار الأردني حلا وسطا بين مطالب دول الحصار الأربع والطرف الآخر المحاصر قطر، وبوجهة النظر الأردنية أن الأزمة هي شأن داخلي لدول الخليج وأن يتم الحل داخل البيت الخليجي، فقد دعم الأردن الجهود الكويتية في الوساطة دون تدخلات من دول أخرى إقليمية ودولية، فالأردن مرتبط بعلاقات جيدة مع كل أطراف الأزمة سواء مع دول الحصار أو مع دولة قطر (أبو رمان.nesannews.com، 2017).

2.2.5 دور الأداة الدبلوماسية الأردنية تجاه الأزمة.

وفي هذا المطلب سنتعرف إلى أبرز الأدوار الدبلوماسية الأردنية ومدى فعاليتها من حيث التوجهات والآراء التي اتخذت من قبل الأردن.

يتطلع الأردن إلى حل الخلافات دائما داخل المنظومة العربية خاصة في ظل الأزمة الحالية داخل البيت الخليجي، فالأردن سبّاق لحل كثير من الاختلافات خاصة في الوقت الحالي الذي تعاني فيه المنطقة العربية من نزاعات وصراعات وتحالفات وتكتلات ليست في خدمة قضايا الأمة العربية، فقد بادر الأردن ليكون سباقا في حل الخلاف بين قطر ودول الحصار الأربع، فمنذ نشأة الأزمة كانت الأداة الدبلوماسية الأردنية موجودة، وذلك من خلال زيارة جلالة الملك إلى الكويت التي هي الأخرى قد تبنت الوساطة بين قطر ودول الحصار الأربع. وقد بحث جلالة الملك مع أمير الكويت الإجراءات المتبعة لحل الأزمة، وكان داعما للجهود الكويتية، لكن الوساطة الكويتية وصلت لطريق مسدود، ونرى أن الأردن واجه نوعا من التحديات من خلال الجهود الدبلوماسية المتمثلة بجمود العلاقة مع قطر وفتورها مع المملكة العربية السعودية في ظل وجود النظام السياسي السعودي الحالي والخلاف حول بعض الملفات الشائكة في المنطقة (عبد الحي، www.sawaleif.com، 2017).

أبرز التصريحات الرسمية الأردنية بخصوص الأزمة الخليجية القطرية*

الجهة / المصدر	المناسبة	التصريح
وزير الإعلام الأردني الناطق الرسمي باسم الحكومة	تصريح رسمي لوكالة الأنباء الأردنية بترا 2017/06/6	جاء في التصريح أن الحكومة الأردنية قررت تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع دولة قطر وإلغاء تراخيص مكتب قناة الجزيرة في المملكة وان الحكومة تأمل بتجاوز المرحلة المؤسفة والعمل على حل الأزمة على أرضية صلبة تضمن تعاون جميع الدول العربية وبناء المستقبل الأفضل لشعوبنا ودعوة الأردن إلى الأمن والاستقرار الإقليمي وأنهاء الأزمات في المنطقة العربية وبما يحقق المصلحة الوطنية وبناء المستقبل الأمن لشعوبنا.
رئيس مجلس النواب الأردني	تصريح بتاريخ 2017/6/26	حيث جاء في تصريح الدعوة إلى التئام الأشقاء العرب، وتجاوز تلك الأزمة بالطرق السلمية وان الأزمة لا تصب في مصلحة العرب وشعوبها، ومدى تفهم دولة قطر لقرار الأردن في موضوع تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي
وزير الخارجية الأردني	لقاء بين وزير الخارجية الأردني ووزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد العبد الله في واشنطن2017/06/29	التأكيد على أهمية التضامن العربي ووحدة الصف العربي واللجوء إلى الحوار وحل الخلافات من خلال البيت الخليجي، وبيان أهمية ووحدة وتضامن دول مجلس التعاون

		الخليجي،
وزير الخارجية الأردني	جلسة حوارية تتناول السياسات الأردنية في ظل الأزمات الإقليمية في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية2017/07/25	إن الدبلوماسية الأردنية تستند على المصلحة الوطنية الأردنية وتحقيق الأمن والاستقرار والأردن يتمتع بعلاقات متميزة مع جميع دول الخليج العربي، وان يكون الحل من خلال داخل المنظومة الخليجية والأردن يدعم جهود المصالحة بين دول المقاطعة السعودية والأمارات والبحرين ومصر من جهة وقطر من جهة أخرى
وزير الخارجية الأردني	المؤتمر السنوي لمؤسسة الفكر العربي (فكر16) والذي يعقد في مدينة دبي بالأمارات العربية المتحدة وبعنوان تداعيات الفوضى وتحديات صناعة الاستقرار2018/04/10	التأكيد على العمق الاستراتيجي مع دول الخليجي العربي وأهمية الأمن المشترك بين الأردن ودول الخليج العربي، ورؤية الأردن في رفض التدخل الخارجي في الشؤون العربية، ومدى بناء علاقات إقليمية قائمة على مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل
وزيرة الإعلام الأردني الناطق الرسمي باسم الحكومة	والتصريح جاء بعد المساعدات القطرية للأردن جراء الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها الأردن2018/07/5	التأكيد على أن العلاقات الأردنية القطرية طيبة وترتكز على الأخوة والتشاركية في العمل وان الموقف القطري تجاه الأزمة الاقتصادية في الأردن يعكس إيجابية العلاقات المشتركة بين البلدين
وزيرة الإعلام الأردني الناطق الرسمي باسم الحكومة	جاء تصريح بعد الأزمة الخليجية	التأكيد على الدور السعودي والقيادي في ترسيخ الأمن والاستقرار وتعزيز

	القطرية2018/10/14	التعاون الاقتصادي في المنطقة والعالم، ومتانة العلاقات الاستراتيجية الأخوية بين الأردن والسعودية ورفض أي استهداف للسعودية ودورها ومكانتها في العالمين العربي والإسلامي والعالم

تم جمع المعلومات من المصادر التالية:

تم إعداد الجدول من قبل الباحث والاعتماد على المراجع التالية (الرأي ميديا،2017) (الرأي الأردنية،2017). (الرأي الأردنية 2018) (2017عمان نت) (Arabic.rt,2017) (القدس العربي 2018) (Ramallah,2018)

ومن خلال تلك التصريحات واللقاءات من قبل المسؤولين الأردنيين نلاحظ أن الأردن لا يريد أن يكون طرفا في الأزمة، وكان يدعو إلى حل الخلافات بين الأطراف ضمن التسوية السياسية واللجوء إلى الحوار والتقارب وتبادل وجهات النظر دون تدخلات إقليمية ودولية، فالأردن لا يريد أن يكون هناك تدخلات إقليمية أو دولية في تلك الأزمة لما لها من أبعاد مستقبلية قد تضر بالأردن وبعلاقته مع الدول العربية، مثال ذلك الأزمات التي حلت في المنطقة العربية مثل حرب الخليج الثانية والأزمة السورية نتج عنها الكثير من عدم الاستقرار والاختلاف والتشابك بين كثير من الدول العربية نتيجة التدخل الأجنبي، وبالتالي سيلفت النظر عن بعض القضايا الجوهرية في المنطقة كالصراع العربي الإسرائيلي، وهذا ما تطمح إليه الدول الإقليمية والدولية بأن تستمر الأزمة الخليجية القطرية دون حل والاستفادة من الخلافات العربية، لذا يجب أن نربط الموقف الأردني من موقفه من الأزمة الخليجية القطرية بشأن معين هو أن الأردن كان رئيسا للقمة العربية التي أقيمت في آذار 2017 في العاصمة الأردنية عمان، والتي أكدت على حماية العالم العربي من الأخطار التي تدق به وبناء المستقبل الأفضل لشعوبنا وإبعاد الأمة العربية عن أي أمور تتعلق بالقهر

والخوف والحروب وتدخل الدول الأخرى في الشؤون الدول العربية وأهمية العمل العربي المشترك ومدى أهمية العمق الأمني والاستراتيجي للخليج العربي لدى الأردن؛ لذا كانت توجهات السياسة الخارجية الأردنية أن المنطقة لا تتحمل كثيرا من التصعيد والخلاف في ظل وجود الخلاف بين دول تريد أن يكون لها أدوار إقليمية فاعلة في المنطقة وما سيشكل لاحقا من تحديات سياسية واقتصادية وأمنية.

3.2.5 تأثير الأزمة الخليجية القطرية على الأردن.

سنستعرض مدى تأثير الأزمة الخليجية القطرية على الأردن من النواحي السياسية والاقتصادية.

من الناحية السياسية : كانت علاقة الأردن مع قطر تتسم بنوع من الجمود والفتور خاصة في التعاطي مع بعض الملفات في المنطقة، وأبرزها الإسلام السياسي ودعم الإخوان المسلمين في بعض دول الثورات الربيع العربي، وعدم دفع قطر حصته من المنحة الخليجية عام 2012 ومن ناحية أخرى علاقته مع السعودية شابها نوع من تضارب وجهات النظر، فبما يتعلق بالملف الإيراني، واعتبار إيران بدلا عن إسرائيل كعدو أول في المنطقة، كذلك عدم قبول الأردن إرسال جنود إلى اليمن للمشاركة في الحرب ضد الحوثيين ومطالبة السعودية الأردن بالانخراط في الأزمة السورية واتخاذ موقف أكثر تشددا، وذلك من خلال فتح الحدود الأردنية مع سوريا، والموضوع الأكثر تأثيرا في العلاقة الأردنية السعودية هو الموقف الأردني من موضوع صفقة القرن ورفضة التام جعل القدس عاصمة لإسرائيل بما يضر بالمكانة التاريخية والدور الأردني المعهود به، علما أن العلاقة الأردنية مع الولايات المتحدة الأمريكية لم تتأثر بتلك الأزمة (الرجوب، www.raialyoum.com، 2018)

من الناحية الاقتصادية، قام الباحث بتحليل المعطيات والأرقام الاقتصادية من خلال الرجوع إلى البنك المركزي الأردني، ومعرفة الصادرات والمستوردات

الأردنية مع دول الخليج، وهل تأثر الاقتصاد الأردني نتيجة الأزمة القائمة بين دول الحصار ودولة قطر، وبالتالي تم استعراض الأرقام الموجودة في الجدول رقم5+6 والعمل على تحليلها.

جدول رقم (5)

التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية مع دول الخليج

	2016	2017	2017 كانون الثاني – تموز	2018 كانون الثاني– تموز
قطر	123.3	61.1	26.8	25.9
السعودية	1673	1954.1	988.6	1384.2
الأمارات	623.7	705.5	455.6	392.7
مصر	336.5	335.7	210.9	198.3
البحرين	39.3	26.8	15.2	33.0

المصدر البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية أعداد مختلفة2016-2018

جدول (6)

التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية مع دول الخليج

	2016	2017	2017 كانون الثاني – تموز	2018 كانون الثاني – تموز
قطر	119.6	114.6	72.6	54.0
السعودية	646.6	571.5	325.3	270.4

الأمارات	237.3	203.5	110.5	90.1
مصر	55.4	62.9	34.4	45.8
البحرين	41.2	43.3	22.4	28.5

المصدر البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية أعداد مختلفه2016-2018

بناء على الجداول السابقة يتضح أن طبيعة علاقات الأردن الاقتصادية مع دول أطراف الأزمة لم تتأثر جراء الأزمة الخليجية القطرية، إذ إن حجم المستوردات الأردنية من دول الخليج المشاركة في الحصار ومصر قد شهدت انخفاض المستوردات من قطر من 123.3مليون دينار إلى 61.1 مليون دينار في المقابل ارتفعت المستوردات من السعودية من 1673 مليون دينار إلى 1954.1 مليون دينار خلال عامي 2016 و2017 على التوالي وهنا يمكن أن نستنتج أن هنالك تحولا في التجارة من قطر إلى السعودية أي أن المستوردين الأردنيين حولوا إلى الاستيراد من السعودية عوضا عن قطر، كما شهدت المستوردات من دولة الإمارات ارتفاعا من 23.7 مليون دينار في عام 2016 إلى 705.5 مليون دينار في عام 2017 وكان هناك استقرار في حجم المستوردات من مصر.

أمابيانات الصادرات الوطنية الأردنية لم تتأثر بالأزمة الحاصلة بين قطر ودول الحصار الأربع حيث انخفضت الصادرات فقط بحوالي 5 مليون دينار أردني في عام 2017 عن عام 2016 وذلك بسبب تفعيل الأردن للخطوط البديلة مع دولة قطر بالتصدير منها بالنقل الجوي، كذلك فإن انخفاض الطلب السعودي على المنتجات الأردنية لم يكن بسبب الأزمة، إنما تراجع الاقتصاد السعودي ناتج عن دخولها في الحرب على اليمن، حيث يبلغ حجم الاستثمارات القطرية في الأردن 1.850 مليار دولار،منها350 مليون دولار في العديد من القطاعات الاقتصادية بالإضافة لوجود استثمارات تقدر بنحو1.5 مليار دولار بالسوق المالي.

4.2.5 العلاقات الأردنية الخليجية بعد الأزمة

سوف نستعرض العلاقات الأردنية مع دول الخليج خاصة بعد حدوث الأزمة، حيث اتسمت العلاقة الأردنية الخليجية بنوع من الفتور بعد الأزمة الخليجية القطرية، إذ قبل حصول تلك الأزمة كان هناك نوع من الاختلاف على كثير من القضايا إنْ كان مع الجانب القطري بما يخص الإسلام السياسي ودعم الإخوان المسلمين أو دعم الثورات في دول الربيع العربي، أو في جانب دول الحصار خاصة السعودية ومنها الملف الإيراني وألازمه السورية وحرب اليمن وأخيرا صفقة القرن، فجاء القرار الأردني متوازنا ووسطيا بين الضغوط التي تعرض لها الأردن وبين المزاج الشعبي والرسمي في الداخل الأردني، والذي كان متعاطفا مع الموقف القطري وخاصة تعاطي مجلس النواب الذي طالب بإعادة التمثيل الدبلوماسي بين الأردن وقطر، وبالتالي استوعبت قطر الموقف الأردني من تلك الأزمة؛ لذا كان هنالك نوع من التحسن في العلاقة التجارية والاقتصادية بين الأردن وقطر وهناك تقارب في بعض الملفات في المنطقة ذات التطورات المتسارعة، حيث شكلت صفقة القرن نوعا من التلاقي بين الأردن وقطر من حيث وجهة النظر الداعية إلى الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية وضد تصفية القضية الفلسطينية والمشاركة الأردنية والقطرية في مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي في تركيا في كانون الأول من عام 2017، ومن جهة أخرى هناك اختلاف أردني مع وجهة النظر السعودية لموضوع صفقة القرن، إذ أبدى الأردن موقفه الرافض لتلك الصفقة لما لها من مخاطر على القضية الفلسطينية والمقدسات الإسلامية ودور الأردن في الوصاية عليها، أما أزمة الاحتجاجات الشعبية في الشارع الأردني نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها الأردن في حزيران عام 2018 فكان لها دور كبير في السباق ما بين قطر ودول الحصار حيث دعا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية إلى اجتماع يضم الأردن ودولة الإمارات العربية ودولة الكويت لبحث دعم الأردن للخروج من أزمته الاقتصادية حيث تمخض هذا الاجتماع بتاريخ 10/يونيو2018 عن حزمة

إجراءات تمثلت بتقديم مساعدات مالية تصل إلى مبلغ مليارين وخمسمائة مليون دينار احتوت على:

1. –وديعة في البنك المركزي.
2. ضمانات للبنك الدولي لمصلحة الأردن.
3. دعم سنوي لميزانية الأردن لمدة خمس سنوات.
4. تمويل من صناديق التنمية لمشاريع إنمائية.

جاء بعدها الرد القطري على اجتماع مكة المكرمة الذي تمثل بتقديم عرض اقتصادي يتمثل ب 500 مليون دولار بالإضافة إلى توفير عشرة آلاف فرصة عمل للأردنيين في قطر ودون اشتراطات سياسية، ومن هنا نجد أن توجهات وسلوكيات السياسة الخارجية الأردنية كانت ناجحة لحد ما لتميُّزِ موقفها بالوسطية والتوازن والاعتدال وعدم الانحياز مع طرف ضد طرف آخر. (الدرعاوي.www.sawaleif.com، 2017).

التغذية الاسترجاعية للقرار.

أفرز القرار السياسي الأردني المتخذ تجاه الأزمة الخليجية القطرية عدة نتائج أهمها:

1. أن الأردن حقق هدفه بتحقيق المصلحة الوطنية العليا وأخذ مسافة مناسبة من العلاقة مع أطراف الأزمة الخليجية القطرية، والعمل على تطوير العلاقات مستقبلا بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي وفي كافة المجالات.
2. لعب العامل الاقتصادي دورا مهما في اتخاذ القرار الأردني لما له من فوائد وامتيازات اقتصادية وخاصة في ظل التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الأردن ودول الخليج العربي.
3. جاء القرار السياسي الأردني نوعا من إعادة للدور الأردني الرائد في المنطقة من حيث الأهمية السياسية والاستراتيجية، والداعي دائما إلى حل الخلافات والنزاعات وإيجاد إقليم امن ومستقر.
4. عدم اتخاذ قرارات مشابهة كالموقف الأردني خلال أزمه الخليج الثانية 1990–1991 كان له آثار وتداعيات اقتصادية سلبية على الأردن فالتوازن

في متطلبات البيئة الإقليمية والدولية والداخلية مطلوبة، فقد عمد صانع القرار إلى اتخاذ قرار متوازن وعدم اتخاذ قرارات لها تداعيتها على البيئة الداخلية. لذا نرى بأن الأزمة الخليجية القطرية قد أثرت بشكل كبير ومباشر على مجلس التعاون الخليجي الذي كان يعتبر نموذجا ناجحا للتعاون والتنسيق العربي في مواجهة القضايا السياسية والأمنية التي يمر بها الإقليم، إذ إن هناك دول وقوى إقليمية ليس في مصلحتها أن يكون هذا المشروع العربي ناجحا وقويا مثل إيران وتركيا التي ترى في الأزمة الخليجية القطرية فرصة مواتية لتحقيق مصالحها وإيجاد الانقسام في الصف العربي، ومما يسهل عليها عملية اختراقها للمجتمعات والدول العربية الأخرى، كذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد إطالة الأزمة من أجل تحقيق مصالحها، والاستفادة من إدارة الأزمة بينما الاتحاد الأوروبي يحاول الانحياز للطرف الذي يحقق مصالحه بدرجة أكبر، ولا نغفل إسرائيل التي تريد تعميق المشاكل والخلافات العربية أكثر وأكثر لتجنب النظر إلى القضية الأساسية ألا وهي القضية الفلسطينية.

سيناريوهات المستقبلية للازمة.

نلاحظ أن الأزمة الخليجية القطرية ستكون أمام ثلاثة سيناريوهات رئيسة:

1-انفراج الأزمة: يتضمن إنهاء الأزمة من خلال تدعيم جهود الوساطة الكويتية وبرعاية أمريكية، ومرتبط هذا الانفراج من خلال إما التغير في نهج السياسة الخارجية السعودية و في ظل تطورات الحرب في اليمن وتداعيات قضية مقتل الصحفي خاشقجي أو من خلال التغير في النظام السياسي السعودي (ولي العهد السعودي)، وإما من جانب آخر وهو ما يستجد في موضوع العقوبات الأمريكية على إيران ومدى تأثير ذلك على طبيعة العلاقة بين إيران وقطر، وأخيرا من خلال التقليل القطري من الدعم لحركات الإسلام السياسي في المنطقة.

2-السيناريو الثاني: استمرار التصعيد من كلا الطرفين وبقاء الأزمة لعدة سنوات من خلال ردود الأفعال المتباينة والتشدد في المواقف والسياسات والاتجاهات وما ينتج من تدخلات خارجية أكثر.

3 السيناريو الثالث: بقاء الأزمة دون حل واستمرار الأزمة من حيث قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية.

لذا أرى أن هناك تنوعا واضحا في أشكال الدبلوماسية الأردنية بتنوع الأحداث التي تحصل في الإقليم والعالم ككل، ومن هنا نرى أن الموقف الأردني اتسم بالحياد وعدم الانحياز مع أي طرف من الأطراف، فالأردن يمكنه أن يلعب دور الوساطة لحل هذه الأزمة، وذلك من خلال إيمان الأردن بوحدة القومية العربية وتوحيد الصف العربي ونبذ الخلافات أو أي شكل من أنواع التعصب أو الانقسام في النظام الإقليمي العربي، ولما له مصلحة اقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي، فهو يحاول دائما ألا يكون بعيدا عن تلك الدول؛ لما تشكل له من أهمية استراتيجية وسياسية واقتصادية تصب في النهاية في المصالح الأردنية العليا، فقد حاول الأردن مرارا الانضمام إلى دول مجلس التعاون الخليجي والاستفادة من الميزات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية التي تتمثل به، وعليه فإن للأردن أدوارا سابقة ناجحة في الوساطة بين دول الخليج مثل الحرب الأهلية السابقة في اليمن عام 1994 بالإضافة إلى محاولات تقريب وجهات النظر بين العراق إبان حكم صدام حسين ودول الخليج، بالإضافة إلى الدور الأردني في تحقيق التنمية في العديد من الدول الخليجية من خلال الكفاءات الأردنية المدربة والتي تعمل هناك، ويمكن للأردن أن يتدخل في وساطة للتقريب بين قطر وبين السعودية والأمارات، عن طريق تلبية بعض مطالب دول الحصار التي من شأنها أن لا تمس السيادة القطرية، ولا تضر بأمن دول الخليج العربي، خاصة فيما يتعلق بعلاقات قطر مع إيران، أما بخصوص القيادات الإسلامية الموجودة في قطر

فعلى الأغلب أن تكون موجودة دون أي تحركات أو تأثيرات سلبية توثر على دول مجلس التعاون الخليجي.

الخاتمة

بعد الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس (ما موقف السياسة الخارجية تجاه الأزمة الخليجية القطرية ودور الأداة الدبلوماسية؟ فيها والأسئلة الفرعية الأخرى، حيث جاء الموقف الأردني تجاه الأزمة الخليجية القطرية حياديا وبما يخدم المصلحة الوطنية الأردنية؛ لذا كانت الدبلوماسية الأردنية داعية إلى حل الخلافات بالحوار ضمن نطاق دول مجلس التعاون الخليجي، والتركيز على أهمية العلاقات ما بين الدول العربية، وفي ظل الأطماع والتدخلات الخارجية في المنطقة وما نتج عن ذلك مواقف إقليمية ودولية بما يحقق مصالحها في ظل تداعيات الأزمة في نطاقها الإقليمي والدولي وانعكاساتها على الأردن، ومن هنا جاء العامل الاقتصادي من أكثر العوامل تأثيرا في السياسة الخارجية الأردنية، لما يفرضه تأثير البيئة الداخلية والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأردن، وفي ظل وجود موقع الأردن بين دول تعيش في حالة من عدم الاستقرار، وتطلّب ذلك وجود دبلوماسية أردنية تتسم بالتوازن والاعتدال، حيث جاءت الأزمة الاقتصادية التي عاشها الأردن في حزيران من عام 2018 نقطة تحول في العلاقة ما بين الأردن وأطراف الخلاف خاصة دولة قطر والسعودية وما تم تقديمة من مساعدات اقتصادية بما يحقق الأهداف والمصالح الأردنية العليا.

النتائج:

من خلال ما تم تناوله في الدراسة اتضح هناك مجموعة من نتائج الدراسة وهي إجابة عن أسئلة الدراسة:

1-ظهور الموقف الأردني من الأزمة بالموقف المحايد والذي اتسم بالاعتدال، فالأردن تربطه علاقات جيدة مع كلا طرفي الأزمة ومع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام.

2-كان للعامل الاقتصادي الدور الكبير في أهمية وصياغة القرار السياسي الأردني.

3-كانت الأزمة الخليجية ذات تداعيات وتأثيرات ومن أهمها التدخلات الإقليمية والدولية وبما يحقق أهدافها ومصالحها وفي ظل حالة الانقسام العربي.

4-ظهر الدور الأردني تجاه الأزمة بالموقف المحايد والداعي إلى حل الأزمة داخل البيت الخليجي وانتهاج الأداة الدبلوماسية لحل الخلافات بينهم، وذلك لوجود عوامل مشتركة كثيرة وذات بعد تاريخي واجتماعي ووحدة الدين والقومية والمصير.

5-كانت لتأثيرات البيئة الداخلية والأوضاع الاقتصادية الأردنية دور كبير في التأثير في البيئة الخارجية، وذلك لتحسين التقارب الأردني مع أطراف الأزمة وفي طبيعة التعامل مع الأزمة، مثال الأزمة الاقتصادية التي حصلت في حزيران 2018(دوار الرابع) ومن خلال المساعدات الاقتصادية المقدمة من كلا أطراف الأزمة.

6-أزمة الاحتجاجات الشعبية والتي حصلت في حزيران عام 2018 (أزمة الدوار الرابع) كان لها دور كبير في التقارب الأردني القطري بشكل كبير، حيث هناك مصلحة لكل من قطر والسعودية في التقرب من الأردن.

7-ظهر دور الأداة الدبلوماسية الأردنية كخيار فاعل وناجح في التعاطي مع الأزمة، بما يعظم من الفوائد التي تحقق من ذلك.

التوصيات:

وفي ضوء النتائج خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات وعلى المستوى الأردني والعربي ومستوى دول الأزمة.

على المستوى الأردني:

1-يجب على صانع القرار الأردني أن يسترجع دوره التاريخي في الوساطة وحل الخلافات وتفعيلها على المستوى العربي والإقليمي، وخاصة في ظل الموقع الجيوسياسي للأردن والذي يتطلب دورا في حل الخلافات ومع وجود الظروف الصعبة المحيطة به من جميع الاتجاهات.

2-ضرورة سعي الأردن لتطوير الإصلاح الاقتصادي ومحاولة تقليل الاعتماد على المساعدات الاقتصادية والمنح الخارجية، وتعزيز الاعتماد على الذات بما يحقق مستقبل أفضل للأردن ولشعبها.

3-تفعيل أدوات السياسة الخارجية الأردنية وخاصة تعزيز الأداة الدبلوماسية الأردنية بما يتوافق مع طبيعة الموقف أو الأزمة والابتعاد عن أي تطورات أو خلافات أو تحالفات ذات تأثير على المصالح الأردنية.

على المستوى العربي:

1-ضرورة تطوير العلاقات العربية العربية وحل الأزمات العربية في إطار التعاون المشترك والابتعاد عن الخلافات التي تؤدي إلى المزيد من الانقسام والابتعاد عن المصلحة العربية المتمثلة في حل القضية الفلسطينية.

2-ضرورة تفعيل منظومة العمل العربي المشترك وتفعيل دور جامعة الدول العربية على مستوى النطاق العربي.

3-ضرورة إيجاد جهاز عربي لتسوية النزاعات العربية ودور فاعل عربي في الوساطة بين الدول.

على مستوى دول الأزمة:

1-ضرورة نبذ حالة الصراع والخلافات العربية فهي الطريق الوحيد التي تؤدي إلى الضعف والانقسام العربي.

2-حل المشاكل العالقة باستخدام الأداة الدبلوماسية وإيجاد لغة الحوار كوسيلة فاعلة لحل المشاكل العالقة والخلافات الدولية.

3-ضرورة التنبه للمخاطر والتدخلات الخارجية خاصة التدخلات الإيرانية والتركية في المنطقة.

3 أهمية الوساطة العربية خاصة ووساطة دولة الكويت في تقريب وجهات النظر للأطراف المتنازعة فدولة الكويت عضو في مجلس التعاون الخليجي ولها ارتباطات كثيرة ومتنوعة مع باقي دول الخليج.

4 على الدول المتنازعة أن تستشرف مستقبل أبنائها في ظل استمرار هذه الأزمة وتداعيتها السلبية على مختلف الأصعدة سواء اجتماعيا أو اقتصاديا أو سياسيا أو ثقافيا في ظل الظروف الحالية التي تعيشها المنطقة.

5 التأكيد على أهمية مجلس التعاون الخليجي ودوره الأمني والاقتصادي والسياسي الفاعل في المنطقة.

المصادر المراجع

الدستور الأردني.

الكتب

أبورمان، محمد، (2009)، **السياسة الأردنية وتحدي حماس، استكشاف المناطق الرمادية ومقاربة فجوة المالح المشتركة**، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، الأردن.

تليلان،أسامة، (2000)، **السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية**، ط1، منشورات وزارة الثقافة، عمان، الأردن.

الخطيب،سعادة، (2017)، **تطور السياسة الخارجية**، ط1، دار العصامي العلمي،عمان، الأردن.

دورتي، جيمس؛ وروبرت، بالستغراف، (1985)،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد سليم عبدالحي، كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت.

رشدان، عبدالفتاح؛ والموسى، محمد، (2005)،**أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن.

الرمضاني،مازن، (1991)،**السياسة الخارجية دراسة نظرية**، جامعة بغداد، العراق.

زهران، جمال، (1994)، **الإطار النظري لصنع القرار: رؤية إستراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر**، جامعة قناة السويس، القاهرة.

سليم، محمد، (1989)،**تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

سليم، محمد، (1998)،**تحليل السياسة الخارجية**ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

سليم، محمد، (2001)،**تحليل السياسة الخارجية**، ط2، دار الجيل، بيروت، لبنان.

السليمي، منصف، (1997)،**صناعة القرار السياسي الأمريكي**، ط1، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس.

الشامي، علي، (1990)،**الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها**،ط1،دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

شهاب، مجدي؛ وناشد، سوزي، (2006)، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

الشياب،محمد، (2012)،**الدبلوماسية البرلمانية الأردنية: النشأة الأجهزة الوسائل**، ط1، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.

العوضي،حفظي، (2014)، **السياسة الخارجية الأردنية تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية: 1999–2010**، ط1، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.

غريفيش، اوكالاهان، (2002)، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة.

المحافظة،علي؛ وعبدالرحمن، إسماعيل؛ وعبدالحي، وليد، (2006)، **التربية الوطنية**، ط1، دار جرير، عمان، الأردن.

المشاقبة، أمين، (2009)، **النظام السياسي الأردني**، ط1، عمان، الأردن.

المشاقبة، أمين، (2017)،**النظام السياسي الأردني**، ط13، عمان، الأردن.

المشاقبة. أمين، (2002)، **السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي: أوراق ووثائق**، المؤتمر الثالث في الفترة 3–2001/4/4، دار الحامد، عمان، الأردن.

مصباح،زايد، (2002)،**السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق**، دار الرواد، بيروت، لبنان.

مقلد، إسماعيل،(1987)،**نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، دار السلاسل، الكويت.

الهزايمة، محمد، (1999)، **السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق مع المعاهدة الأردنية الاسرائيلية وملحقاتها**، دار عمار، عمان، الأردن.

الهزايمة، محمد، (2004)،**السياسة الخارجية الأردنية قي النظرية والتطبيق**، ط2، عمان، الأردن.

هياجنة، عدنان، (2006)،**العلاقات الأردنية الخليجية: الواقع والمستقبل: 1980–2004**، ط1، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

وزارة التربية والتعليم، (2016)،**تاريخ الأردن (تاريخ وحاضر)**،منشورات وزارة التربية والتعليم، عمان، الأردن.

رسائل العلمية

أمين،بروس، (2015)، **البعد الأمني للسياسة الخارجية الامريكية في المنطقة الغاربية بعد الحرب الباردة**،رسالة ماجستير غير منشورة.

البلتاجي،غيداء، (2011)، **العلاقات الأردنية القطرية خلال الفترة 1971– دراسة تاريخية 1999.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد،الأردن.

بورقبة، (2014)،**الدبلوماسية البرلمانية وإسهاماتها في حل الخلافات العالمية والوطنية**،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران2،وهران،الجزائر.

التميمي،زياد،(2016)، **السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، العراق انموذجا 2003–2014**،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة آل البيت، المفرق،الأردن.

دايخة،إبراهيم، (2009)،**أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الامريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة**،جامعة الحاج لخضر،الجزائر،باتنة.

السعيد،ملاح، (2005)،**تأثير الازمه الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية**،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر.

السواعير،سلام، (2017)،**توجهات السياسة الخارجية تجاه أزمات الربيع العربي 2011–2017**،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الشرق الأوسط،عمان،الأردن.

الشياب،محمد، (2010)،**الدبلوماسية الأردنية الثنائية والمتعددة 1990–2008**، رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة الأردنية،عمان،الأردن.

الضلاعين،عبدالله، (2017)،**المساعدات الخارجية وأثرها في الاستقرار السياسي في الأردن، دراسة في الأداة الدبلوماسية للفترة من 2011-2017**،رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة مؤتة، الكرك،الأردن.

العبدالات، حسين، (2011)،**العامل الجغرافي في إدراك صانع القرار الأردني وأثرة على السياسة الخارجية الأردنية**،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الفايز،حمزة، (2017)،**دور الخطاب السياسي الأردني في الدفاع عن وسطية الاسلام(رسالة عمان)انموذجا**، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الشرق الأوسط،عمان،الأردن.

الفلاحات،سامي، (2006)،**العلاقات السياسية الأردنية الخليجية من عام 1990-2004**، رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة الأردنية، عمان،الأردن.

الكركي،فايز، (2015)،**البعد العربي في السياسة الخارجية الأردنية(دول مجلس التعاون الخليجي انموذجا)1999-2014**. رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة مؤتة،الكرك،الأردن.

المحاسنة،محمد، (2015)،**العلاقات السياسية الأردنية مع مجلس التعاون الخليجي وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني2004-2012**،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة اليرموك،اربد،الأردن.

نتيل،ريم، (2014)،**الدبلوماسية وفن التفاوض وأثرها في اتخاذ القرار السياسي**،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر،غزة،فلسطين.

النجداوي،محمد، (2008)، **السياسة الخارجية الأردنية تجاه محيطها الإقليمي**،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة عبدالمالك السعدي،المغرب.

الوريكات،معتز، (2016)،**أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية**،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط،عمان،الأردن.

الدوريات

إدريس، محمد، (2014)،الازمه القطرية وخيارات مجلس التعاون الخليجي الصعبة، **أفاق سياسية**، المركز العربي للبحوث والدراسات، مصر، العدد(4).

إدريس، محمد، (2017)،تطورات الأزمة القطرية ومستقبل مجلس التعاون الخليجي، **آفاق سياسية**، المركز العربي للبحوث والدراسات، مصر، العدد(30).

الأردن في إقليم عاصف التحديات والسياسات الخلاقة، (2014)، **مجلة دراسات الشرق أوسطية**، الأردن، العدد 68 المجلد 18

أسماء، تمام، (2017)،الدبلوماسية الفاعلة كاداه للسياسة الخارجية النشطة، **مجلة المفكر**، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد(16).

بخوش، مصطفى، (2018)، مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة، **مجلة المفكر**، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد(3).

بدر، الرمضاني، (2018)،الازمه الخليجية: السياق والمواقف، **مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية**، المغرب، العدد خاص.

بدران، إبراهيم، (2012)،الأردن والتعاون الخليجي،**مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، المعهد العربي للدراسات المالية،الأردن، المجلد(20)،العدد(4).

البدري، مجيد، (2007)، جيوبولتك موقع الأردن وأثره في سياسته الخارجية، **مجلة البحوث الجغرافية**، جامعة الكوفة، العراق، العدد(8).

التميمي، نواف، (2017)،الدبلوماسية القطرية واختبار الأزمة ،**مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد(27).

الجبوري، زياد، (2007)،تطور الدبلوماسية: دراسة تحليلية، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية**، العراق، المجلد(14)،العدد(9).

الجنابي، باسم، (2013)،دعوة انضمام الأردن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربي: ما بين النجاح والتحديات، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، لبنان، العدد(40/39).

حداد، عبدالرحمن، (2018)، الأزمة الخليجية القطرية: قراءة في التداعيات، **مجلة السودان**، مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، السودان، المجلد(7)، العدد(10).

حديد، محمد، (2009)،الدبلوماسية في الشريعة الإسلامية، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، العراق، العدد(4).

حسن، شذى، (2018)، الأزمة القطرية وانعكاساتها على العلاقة الخليجية–الخليجية، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، الجمعية العلمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق، العدد(4).

حسين، أحمد، (2018)، الاتحاد الأوروبي والازمه الخليجية: السياق ومواقف الفاعلين، **مجلة السياسات العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،قطر، العدد(30).

الحمد، جواد، (2018)، الأردن: الخيارات الصعبة، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، الأردن، المجلد(22)،العدد(84).

الحوراني، محمد، (2015)، إعادة إنتاج الهوية الأثنية في المجتمع الأردني: تطبيق نظرية التشكيل، **مجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، المجلد(8)،العدد(3).

رقاب، محمد، (2016)، **الإطار المفاهيمي لمصطلح قطع العلاقات الدبلوماسية وتمييزه عن بعض المفاهيم المتشابهة في القانون الدولي**، الجزائر، العدد(42).

الرمضاني، بدر، (2018)، الأزمة الخليجية: السياق والمواقف، **مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية**، العدد خاص،المغرب.

الرميحي، محمد، (2017)، الازمه الخليجية وتداعياتها، الواقع والمآلات: قراءة استشراقية، **مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد(27).

شلهوب، فرج، (2012)، زيارة خالد مشعل للأردن: الدوافع والتداعيات، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، الأردن، المجلد(16)،العدد(59).

صحراوي،فايزة (2016)،السياسة الخارجية المقارنة: مدخل مفاهيمي، **مجلة الجيل للدراسات والعلاقات الدولية**، مركز الجيل للبحث العلمي،الجزائر،العدد(5).

عبدالرحمن، نبيلة، (2017)،قطع العلاقات الدبلوماسية، **المجلة الليبية للدراسات**، دار الزاوية للكتاب، ليبيا، العدد(12).

عتريسي، طلال، (2017)، الأدوار الإقليمية في الأزمة القطرية–الخليجية،**مجلة شؤون العربية**، مصر، العدد(171).

عزام،صياح، (2017)،الازمه الخليجية الراهنة:جذورها وأسبابها،**مجلة الفكر السياسي**، اتحاد كتاب العرب، دمشق، العدد(64).

عودة، نبيل، (2017)،الموقف الإيراني من الحملة ضد قطر، **مجلة رؤية التركية**، مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تركيا،المجلد(6)،العدد(3).

في إستراتيجية تموضع الأردن عربيا وإقليميا، (2017)، **مجلة دراسات الشرق أوسطية**، الأردن، المجلد(21)، العدد(81).

الكفارنة، أحمد، (2009)، عملية العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، **مجلة الدراسات الدولية**، العدد

لخضر، رابحة، (2015)،الدبلوماسية بين القطع والانهاء وفق قواعد القانون الدولي والممارسة الدولية، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**، جامعة زيان عاشور، بالجلفة، الجزائر، العدد(25).

لوتاه، مريم، (2018)،العلاقات الخليجية الأردنية والسيناريوهات المحتملة، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة القاهرة، ابريل المجلد(19)،العدد(2).

المحافظة، علي، (2010)، الدور الإقليمي للأردن واتجاهات التحول، **مجلة الدراسات الشرق أوسطية**، الأردن، المجلد(14)، العدد(53).

محمد، سرى، (2017)، الإطار التحليلي لعملية صنع القرار السياسي،**مجلة التقني**،المجلد(30)،العدد(5).

محمود،قاصد، (2018)، الازمه الخليجية 2017:البعد الآخر،**مجلة دراسات شرق أوسطية**، المجلد(82)، العدد(82).

مرسي،مصطفى، (2017)، أزمة العلاقات مع قطر: أسبابها وتداعياتها على مجلس التعاون الخليجي،**مجلة شؤون العربية**، مصر، العدد(171).

مساعيد،فاطمة، (2014)،مستقبل الدور القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد،**دفاتر السياسة والقانون**، الجزائر، العدد(11).

مصباح،عامر، (2007)،صناعة السياسة الخارجية،التخطيط في مواجهة الضغوط،**مجلة الدبلوماسي**،العدد(37).

مندور،باسمة، (2017)،الازمه الدولية دراسة نظرية،**المجلة العلمية للدراسات التجارية** والبيئية، مصر، المجلد(8)، العدد(2).

هرمز، دورين؛ وصادق،حيدر، (2015)،السياسة العراقية الخارجية:رؤية في المعوقات والممكنات،**مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**،العدد(51).

المواقع الالكترونية

الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني 2018،متوفر من خلال الرابط،https:// kingabdullah.jo

موقع الرسمي لوزارة الخارجية وشؤون المغتربين،المملكة الأردنية الهاشمية،2018 متوفر عل الرابط: http:www mfagovjo/ar

وكالة الانباء الأردنية،http:wwwPETRA.GOV.JO6/62017

النسور،احمد، (2017)، صحيفة الرأي، 10ملايين عدد سكان الأردن نهاية العام http://wwwalrai.com26/08/2017

الخصاونة،مالك، (2017)، الاقتصاد الأردني اختلالات وتحديات،مركز الجزيرة للدراسات والابحاث، متوفر من خلال الرابط التالي: http://wwwstudies<aljaazeera.net 9/2/2017 مجلس الاعيان الأردني،الرابط http://www.senate.jo

الرفاتي،زياد،2018،التوقعات الاقتصادية في الأردن خلال 2018،متوفر من خلال الرابط http://www alghad.com24/01/2018

قدرات الجيش الأردني وترتيبة عالميا، (2018)، متوفر عبر الموقع الالكتروني: www.arabic.sputniknews.com 04/01/2018

الدوايمة،فايز، (2017)، البراغماتية في الدبلوماسية الأردنية ونتائجها على الصعيد السياسي متوفر على الرابط http://wwwalrai.com19/09/2017

الدعجة،هايل، (2018)، استثمار الدبلوماسية الأردنية اقتصاديا، متوفر من خلال الرابط http://www،factjo.com3/7/2018

العوضي،حسني، (2017)،روسياوالازمه القطرية الخليجية:الفرص والتحديات الجيواستراتيجية، متوفر على الرابط http://www.democraticac.de15/06/2017

دلالات سياسية واقتصادية لموقف موسكوتجاة الازمه الخليجية،متوفر على الرابطالرابط.http://www.noonpost11/06/2017

محمود،بهاء، (2017)،الموقف الأوروبي من الازمه الخليجية:برغماتية تعاند واشنطن، متوفر على الرابط http://www.gulfhouse.org

علي،سليم، (2017)،الازمه الخليجية حدود التصعيد وافاق الحل، متوفر على الرابط http://www.mcsr.net

السالم،حبيب، (2018)،الناطقة باسم الحكومة تكشف لموقع الخليج اونلاين موقف الأردن من قطر وصفقة القرن2018/07/2 متوفر على الرابطNET،HTTP://WWW.ALKHALEEJONLINE

سانشيز،فكتوريا، (2017)،التحديات التي تواجه الأردن سنة 2017،مستقبل مجهول متوفر على الرابطIDRAKSY.NET،HTTP://WWW

الزويري، محجوب، (2018)، الاقتصادي والسياسي في احتجاجات الأردن الشعبية. متوفر على الرابط STUDIES.ALJAZEERA.NET12/06/2018،HTTP://WWW

فترة المنحة الخليجية للأردن شارفت على الانتهاء وقطر تمتنع عن دفع حصتها متوفر على الرابط HTTP://WWW.RAIALYOUM.COM 29/08/2015

القدرة، أحمد، (2017)، الازمه الخليجية في ميزان القوة والتنافس، متوفر على الرابط HTTP://WWW.PULPIT.ALWATANVOICE .COM5/07/2017

أبوصليب، فيصل، (2018)، الوساطة الكويتية حققت انجازات كثيرة في الازمه الخليجية، متوفر على الرابط HTTP://WWW،AL-SHARq.com6/05/2018

فاخوري، رهام، (2017)، خيارات الأردن الأولوية للمصلحة الوطنية،متوفر على الرابط http://www،alrai.com10/06/2017

مرقة،فرح، (2017)، إصرار أردني على عدم الاقتراب من نار الأخوة، متوفر على الرابطhttp://wwwraialyoum.com june 2017

أبورمان، محمد، (2017)، الأردن والازمه الخليجية، متوفر على الرابط التالي: http://www،nesannews.com18/06/2017

عبدالحي،وليد، (2017)، الدبلوماسية الأردنية في الازمه الخليجية، متوفر على الرابط، http:///www.sawaleif.com26/06/2017

الرجوب،جبريل، (د.ت)، الشد العكسي للعلاقات الأردنية واطراف الازمه الخليجية، مقررات قمة مكة والدعم القطري في ميزان الحياد الأردني الشجاع يجنب بلادنا الانزلاق المقلق بين دول شقيقة،متوفر على الرابط http:///www.Raialyoum co

الدرعاوي، سلامة، (2018)، الدعم الخليجي، متوفر على الرابط http:///www.sawaleif.com/08/08/2018/

وزير الخارجية يعرض السياسات الأردنية في ظل الازمات الإقليمية، متوفر على الرابط http://www،alrai.com25/07/2017

الكويت وواشنطن مع ضبط النفس:حل الازمه الخليجية عبر الحوار محادثات لمحمد العبدالله مع تيلرسون،متوفر على الربط http://www،alraimedia.com29/06/2017

فاخوري،رهام تصريح الصفدي، الخليج عمقنا ونحن عمقة وامننا مشترك، توفر على الرابط http://www،alraimedia.com/10/4/2018

الخطايبة،علي، (2017)، الأردن يوضح موقفة من الازمه الخليجية،متوفر على الرابطhttp://www،arabic.rt.com27/06/2017

تصريح لوزير الاعلام الأردني،موقفنا من الازمه الخليجية يحقق مصالحنا،متوفر على الرابطhttp://www.amman1.net2017

القدس العربي، (2018)، الأردن تثمن مواقف قطر وتعلن بدء المشاورات لتنفيذ مساعدات الدوحة للاردنيين،متوفر على الرابط http://www alquds.co.uk5/07/2018

الأردن تقف إلى جانب السعودية:نرفض استهداف مكانتها لدى العرب والمسلمين، متوفر على الرابطhttp://www.ramallah.com14/10/2018

32 المفوضية الاوروبية لشؤون الاجئين

مجلس الاعيان الأردني

دائرة الاحصاءات العامة

البنك المركزي الأردني

البنك المركزي القطري

مفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون الاجئين

المراجع بالانجليزي

Former fbichiefcomey says he was fired to stop Russia in quiry، and accuses trump of"lies،plain and simple" los angels time،

8/06/2017 accessed on 15/06/2017، at:http://google.June 9:2017 accessed on 20/6/2017 http://bit.ly/2shvkAU

lendon.brad.'QATAR HOSTS LARGEST US MILITARY BASE INMID EAST" CNN،JUNE5،2017 ACCESSED ON 20/06/2017/AT:HTTP://CNNIT 2RLIVZJ

REMARKS on the middle east ;U.SDrpartment of state **June 9:2017 accessed on 20/6/2017http://bit.ly/2shvkAU**

Smith.david،.siddiqu،.sabrina.beaumontpeter:"gulfcrisis:trump scalates row by accusing QATAROF SPONSORINgterror".the Guardian JUNE 9.2017 ACCESSED ON20/06/2017.AT:HTTP//BIT.LY.

المعلومات الشخصية

الاسم: مؤيد خالد شلاش المجالي

التخصص: الماجستير في العلاقات الدولية

الكلية: العلوم الاجتماعية

سنة التخرج: 2018